الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي ميلة
معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

**ميدان:** العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

**شعبة:** علوم التسيير

**تخصص:** مالية

# أثر العولمة المالية على النظام البنكي الجزائري

## ( دراســـــة تحليليـــــة)

**مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانسLM D تخصص مالية**

**إعداد الطلبة:**

1- وهيبة بن شرير

2 - سمية بلعريمة

3 – - يحي بورومة

**تحت إشراف الأستاذ:**

- شرافـعقون

**السنة الجامعية 2010-2011**

# دعـــاء

اللـهم من اعتز بك فلـــن يذل

ومن اهتدى بك فـــلن يظـــل

ومن استكثر مـــنك فلن يقـــل

ومن استقوى بك فلـــن يضعف

ومن استغنى بك فلـــن يفـــــقر

ومن استنصر بك فـــلن يـــخذل

ومن استعان بـــك فـــلن يـــغلب

ومـــن توكل عليك فـــلن يخيب

ومن جعلك ملاذه فـــلن يضيـــع

ومن اعتصم بـــك فقد هـــــدي

كما اهدي ثمرة عملي هذا إلى

عماتي " عزيزة" وأولادها، " ياسمينة" وزوجها وأولادها، " الزهرة " وزوجها وأولادها

"غنية" وزوجها وأولادها.

إلى عمي العزيز " الطاهر" وزوجته وأولاده.

إلى خالتي" زوبيدة " وزوجها وأولادها.

إلى أولاد خالي "الشريف" رحمه الله وزوجته.

إلى خالي "إبراهيم" وزوجته وأولاده.

إهداء خاص إلى روح إبن عمتي وصديقي "نوار" أتمنى من المولى عز وجل أن يتغمد روحه

الطاهرة و يسكنه فسيح جنانه

إلى كل أصدقائي وأخص منهم: هشام، محمد فارس، رابح، مروان، خالد، فاروق، محسن وخالد.

إلى من رافقوني خلال مشواري الدراسي.

إلى كل من عرَفت الدعم والتشجيع من أقداح شمعهم.

يحـــــــــي

# إهـــداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني، إلى بسمة الحياة و سر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب "أمي" الحبيبة " رشيدة" حفظها الله ورعاها .

إلى من علمني أن الحياة وقفة عز، إلى من زرع في قلبي حب العلم والمعرفة، أبي الغالي "سليمان" أطال الله في عمره.

إلى الشمعة التي تنير بيتنا الكتكوتة " سارة- رميساء- "

إلى الوردتان المتفتحتان " خديجة وأمينة "

إلى دفئ وسعادة البيت أخي العزيز " عبد الباري – يونس- "

إلى جدي " مولود " وجدتي " الزهرة "

وأخص بالذكر جدي " محمد الصالح " و جدتي "زوليخة "

رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه

إلى من كانوا سندا لي

عمتي "شامة" و زوجها "جمال" و أولادهما:

سميحة، إيمان، رضا، ومهدي.

عمتي "نصيرة" و زوجها "أحمد" و أولادهما:

هاجر، هروة، عبير، وحسام الدين.

# إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى من سهرت الليالي حرصا على نجاحي إلى نبراس الوجود إلى من ربتني وروتني بعطفها الفياض إلى أرق امرأة إليك أمي الحبيبة أطال الله عمرك.

إلى من تعب من أجلي منذ نعومة أظافري إلى من كان مثلي الأعلى وكان زادي وعمادي

إلى أبي الغالي حفظه الله لنا.

- إلى أخي العزيز صلاح الدين.

- إلى الشمعات التي تنير البيت إلى مريم، إكرام، لينة والدلوعة وئام.

- إلى العزيزة جدتي سكينة وروح الطاهرة جدتي يمينة رحمها الله.

- إلى أعمامي عبد النور وزهير وابنه "أيمن".

- إلى عمتي وزوجها وأولادها وأخص بالذكر وسيم، أمينة.

- إلى خالاتي وأزواجهم وأولادهم كل باسمه وأخص بالذكر: مريم، الهام، لمياء، فوزية، أمينة.

- إلى خالي حميد وزوجته صليحة وابنه المدلع "أشرف".

- إلى خالي باديس وزوجته نوال وابنته "دعاء".

- إلى رفيقات دربي كوثر، سمية، أمينة، أمينة، شهناز، أميرة، هاجر

- إلى كل من المشاكس ناصر، كريم، الصادق، خالد.

- وإلى كل من يعرفني وحبيبة من قريب وبعيد.

وهيبـــــــــة

# شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخيرا إلى صاحب الحمد كله الذي تذكره البصائر

ولا تدركه الأبصار إلى الذي أنار دربنا وسدد خطانا وأمدنا

بالصحة والعزيمة وساقنا إلى طريق النجاح.

قال رسول الله: « من لم يشكر الناس لا يشكر الله »

فالشكر كل الشكر إلى الأستاذ الكريم

«عقون شرافت » الذي دعمنا بنصائحه وإرشاداته والذي نكن له

أسمى مشاعر التقدير والاحترام

كما نتقدم بخالص الشكر إلى من مد لنا يد العون لا تمام هذا

العمل ونخص بالذكر " دربوش مريم ".

# فهرس الموضوعات

# فهرس الموضوعـــــــــــــات

الفهرس.....أ

## مقدمة

مقدمة.....2

## الفصل الأول

## ماهية العولمة المالية

تمهيد.....6
المبحث الأول: عموميات عن العولمة.....7
1- مفهوم العولمة.....7
1-1- لغة.....7
1-2- اصطلاحا.....7
2- الخلفية التاريخية للعولمة.....8
3- أسباب بروز العولمة.....9
4- خصائص العولمة.....11
5- أثار العولمة.....11
5-1- الآثار الايجابية.....11
5-2- سلبيات العولمة.....12
6- أنواع العولمة.....12
6-1- العولمة الاقتصادية.....12
6-2- العولمة الإنتاجية.....13

6-2-1- عولمة التجارة الدولية..... 13
6-2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر ..... 13
6-3- العولمة السياسية والثقافية ..... 13
6-3-1- العولمة السياسية ..... 13
6-3-2- العولمة الثقافية ..... 13
6-4- العولمة المالية..... 13
المبحث الثاني: العولمة المالية ..... 14
1- تعريف العولمة المالية..... 14
2- حدود العولمة المالية ..... 14
3- فوائد العولمة المالية..... 15
4- العوامل المفسرة للعولمة المالية..... 15
4-1- تنامي الرأسمالية المالية..... 16
4-2- ظهور الابتكارات المالية ..... 16
4-3- تأثير التحرير المالي المحلي والدولي ..... 17
4-4-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية ..... 17
4-5- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية ..... 18
4-6- التقدم التكنولوجي..... 18
5-مراحل ومؤشرات العولمة المالية ..... 19
5-1- مراحل العولمة المالية ..... 19
5-1-1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر ..... 19
5-1-2- مرحلة التحرير المالي ..... 19
5-1-3- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة ..... 20
5-2- مؤشرات العولمة المالية..... 20

5-2-1- المؤشر الأول ..... 20
5-2-2- المؤشر الثاني ..... 20
6- مزايا ومخاطر العولمة المالية..... 21
6-1- مزايا العولمة المالية ..... 21
6-1-1- بالنسبة للدول النامية ..... 21
6-1-2- بالنسبة للدول المتقدمة ..... 21
6-2- مخاطر العولمة المالية..... 21
7- أبعاد العولمة المالية..... 22
7-1- الأبعاد الايجابية..... 22
7-2- الأبعاد السلبية ..... 22
المبحث الثالث: الأطراف المشاركة في العولمة المالية ..... 24
1- صندوق النقد الدولي ..... 24
1-1- تعريف صندوق النقد الدولي ونشأته ..... 24
1-2- هيكل صندوق النقد الدولي..... 24
1-2-1- مجلس المحافظين..... 24
1-2-2- مجلس الإدارة..... 24
1-2-3- مدير تنفيذي وسكرتارية وموظفي الصندوق..... 25
1-3- أهداف صندوق النقد الدوليي..... 25
1-4- وظائف ومهام صندوق النقد الدولي ..... 25
1-5- دور صندوق النقد الدولي في العولمة المالية ..... 26
2- البنك الدولي ..... 27
2-1- تعريف البنك الدولي ونشأته ..... 27

2-2- هيكل البنك الدولي ..... 27
2-2-1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ..... 27
2-2-2- مؤسسة التمويل الدولية IFC ..... 27
2-2-3- هيئة التنمية الدولية IDA ..... 28
2-2-4-الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ..... 28
2-3- أهداف البنك الدولي ..... 28
2-4- مهام البنك الدولي ..... 28
2-5- دور البنك الدولي في العولمة المالية ..... 29
3- المنظمة العالمية للتجارة OMC ..... 29
3-1- تعريف ونشأة المنظمة العالمية للتجارة ..... 29
3-2- هيكل المنظمة العالمية للتجارة ..... 29
3-2-1- المجلس الوزاري ..... 29
3-2-2- المجلس العام ..... 30
3-2-3- المجالس الرئيسية ..... 30
3-2-4- اللجان الفرعية ..... 30
3-2-5- جهاز تسوية المنازعات ..... 30
3-2-6- آلية مراجعة السياسات التجارية ..... 30
3-3- وظائف المنظمة العالمية للتجارة ..... 31
3-4- أهداف المنظمة العالمية للتجارة ..... 31
3-4-1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية ..... 31
3-4-2- تحقيق التنمية ..... 31

3-4-3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء ..... 31
3-4-4- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء ..... 31
3-4-5- تقوية الاقتصاد العالمي ..... 32
3-5- دور المنظمة العالمية للتجارة في العولمة المالية ..... 32
4- الشركات المتعدية الجنسيات ..... 32
4-1- تعريفها ونشأتها ..... 32
4-2 خصائص الشركات المتعددة الجنسيات ..... 33
4-2-1- ضخامة الحجم ..... 33
4-2-2- الانتشار الجغرافي- الأسواق ..... 33
4-2-3- المزايا الاحتكارية ..... 33
4-2-4- تعبئة المدخرات العالمية ..... 33
4-2-5- تعبئة الكفاءات ..... 34
4-2-6- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم ..... 34
4-2-7- إقامة التحالفات الإستراتيجية ..... 34
4-3- دور الشركات المتعددة الجنسيات في العولمة المالية ..... 34
ملخص الفصل ..... 36

## الفصل الثاني

## تطور النظام البنكي الجزائري

تمهيد ..... 38
المبحث الأول: مراحل التطورالتي مر بها النظام البنكي الجزائري قبل 1986م ..... 39
1- النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال (قبل1962م) ..... 39

2- الانتقال من القطاع البدائي المستقل (1962م- 1985م) ..... 41
2-1- مرحلة التأسيس (1962م- 1970م)... ..... ...41
2-1-1- بنك الجزائر ..... 41
2-1-2- بنك الجزائر للتنمية (BAD)..... 42
2-1-3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)..... 42
2-1-4- البنك الوطني الجزائري BNA (Banque National Algérien) ..... 43
2-1-5- القرض الشعبي الجزائري (CPA) ..... 43
2-2- المرحلة الممتدة من 1970م- 1977م..... 47
2-2-1- مجلس القرض ..... 47
2-2-2- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية..... 48
2-3- مرحلة إعادة الهيكلة 1978م- 1985م ..... 48
2-3-1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية ..... 48
2-3-2- بنك التنمية المحلية ..... 49
المبحث الثاني: وضعية النظام البنكي الجزائري بعد 1986م..... 51
1- الإصلاحات البنكية وقانون القرض والبنك 1986م..... 51
2- الإصلاحات البنكية وقانون استقلالية البنوك لسنة1988م..... 52
2-1- البنك المختلط..... 53
3- الإصلاحات البنكية وقانون النقد والقرض 1990م..... 53
4- التطورات البنكية منذ سنة 1991م ..... 57
4-1- على المستوى المالي..... 58
4-2- على المستوى التسييري والتنظيمي..... 58
4-3- البنك الاتحادي ..... 61
4- 4 بنك الأعمال الخاصة ..... 62

4-5- شركة البنك الجزائري ..... 62
4-6- البنك الجزائري الدولي ..... 62
4-7- البنك العربي المشترك ..... 62
ملخص الفصل ..... 63

## الفصل الثالث

## انعكاسات العولمة على النظام البنكي الجزائري

تمهيد ..... 65
المبحث الأول: تطور أداء النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية ..... 66
1- خوصصة البنوك ..... 66
1-1- تعريف خوصصة البنوك ..... 66
1-2- إجراءات خوصصة البنوك ..... 66
1-3- دوافع خوصصة البنوك ..... 67
1-3-1 - الدافع السياسي والقانوني ..... 67
1-3-2- الدافع الاقتصادي والمالي ..... 67
1-3-3- دافع العولمة ..... 68
1-4- أهداف خوصصة البنوك ..... 68
1-5-فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال جزائري ..... 69
2- التحول نحو البنوك الشاملة ..... 71
2-1- تعريف البنك الشامل وخصائصه ..... 71
2-2- مقومات وأساليب التحول إلى البنوك الشاملة ..... 71
2-1-1- مقومات التحول إلى البنوك الشاملة ..... 71
2-1-2- أساليب التحول إلى البنوك الشاملة ..... 72

2-3- وظائف البنوك الشاملة.....74

2-4- مزايا وعيوب البنوك الشاملة.....75

2-4-1- مزايا البنوك الشاملة.....75

2 -4-2- عيوب البنوك الشاملة.....76

2-5-واقع البنوك الشاملة في الجزائر.....76

3- البنوك وتحرير تجارة الخدمات المصرفية:.....77

3-1- الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية.....77

3-2- التحديات المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المالية بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية.....78

3-3 الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المنظومة البنكية الجزائرية. **Erreur ! Signet non défini.**

4- الالتزام بمقررات لجنة بازل.....79

4-1- تعريف لجنة بازل.....79

4-2- خصائص مقررات لجنة بازل.....79

4-3- أهداف لجنة بازل.....80

5- الاندماج المصرفي.....81

5-1- تعريف الاندماج المصرفي.....81

5-2- أنواع الاندماج المصرفي.....81

5-2-1- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة.....81

5-3- أسباب وأهداف الاندماج المصرفي.....82

5-3-1- أسباب الاندماج المصرفي (دوافعه).....82

5-3-2- أهداف الاندماج المصرفي.....83

5-4- شروط وضوابط ومحددات الاندماج المصرفي.....84

5-4-1- شروط الاندماج المصرفي .....84
5-4-2- ضوابط نجاح الاندماج المصرفي.....84
5-4-3- محددات الاندماج المصرفي .....85
5-5- مزايا وعيوب الاندماج المصرفي .....86
5-5-1- مزايا الاندماج المصرفي.....86
5-5-2- عيوب الاندماج المصرفي .....86
5-6- موقع الجزائر من الاندماج المصرفي.....87
6- الصيرفة الالكترونية .....88
6-1- مفهوم الصيرفية الالكترونية .....88
6-2- نشأة الصيرفة الالكترونية .....88
6-3- ايجابيات وسلبيات الصيرفة الالكترونية .....89
6-3-1- ايجابيات الصيرفة الالكترونية.....89
6-3-2- سلبيات الصيرفة الالكترونية.....89
6-4- ماهية البنوك الالكترونية .....89
6-4-1- تعريف البنوك الالكترونية .....89
6-4-2- خصائص البنوك الالكترونية .....90
6-4-3- متطلبات البنك الالكتروني .....90
ا- البنية التحتية التقنية.....90
ب- الكفاءة الأداعية المتفقد مع عصر التقنية.....91
ج- التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات .....91
د- التفاعل مع تغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية .....91

هـ- الرقابة التقنية الحيادية.....91
6-5- البنوك الجزائرية أمام الصيرفة الالكترونية.....91
-5- 1- الخطوات الأولى للصيرفة الإلكترونية في الجزائر.....91
أ: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS .....92
ب : نظام المقاصة عن بعد.....94
6-5-2-تاثير الصيرفة الالكترونية في النظام البنكي الجزائري .....95
المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية.....96
1- تزايد عمليات تبييض الأموال.....96
1-1- تعريف تبييض الأموال.....96
1-2- خصائص وعناصر عملية تبييض الأموال.....97
1-2-1- خصائص عمليات تبييض الأموال.....97
1-2-2- عناصر عملية تبييض الأموال .....97
1-3- أسباب ووسائل عملية تبييض الأموال .....98
1-3-1- الأسباب الرئيسية لعملية تبييض الأموال .....98
1-3-2- وسائل وأدوات عمليات تبييض الأموال .....98
1-4- مراحل عملية تبييض الأموال .....99
1-4-1- مرحلة التوظيف Placement .....99
1-4-2- مرحلة التمويه Layering .....99
1-4-3- مرحلة الدمج Intergration .....99
1-5- الجزائر ومختلف القوانين المتعلقة بتبييض الأموال .....100
1-5-1- جريمة تبييض الأموال من منظور القانون الجزائري.....100

1-5-2- محاولة الوقاية من عمليات تبييض الأموال في الجزائر ..... 100
2- البنوك الجزائرية والأزمات المالية..... 101
2-1- تعريف الأزمة المالية..... 101
2-2- أسباب الأزمة المالية..... 101
2-3- أزمة سعر الصرف في الجزائر ..... 101
2-3-1- بداية الأزمة ..... 101
2-3-2-أسباب تخفيض الدينار ..... 102
2-3-3- تطبيق سعر الصرف المتعدد على النظام البنكي وأسباب التخلي عنه..... 102
2-4- أزمة الرهن العقاري..... 103
2-4-1- أصل أزمة الرهن العقاري وأسباب ظهورها..... 103
2-4-2- آثار أزمة الرهن العقاري..... 105
2-4-3- مدى تأثر الجزائر بالأزمة الراهنة (أزمة الرهن العقاري)..... 105
3- انخفاض أداة البنك المركزي..... 106
4- عجز النظام البنكي الجزائري عن تعبئة الادخار ..... 107
4-1- غياب سياسة ادخارية محفزة..... 107
4-2- غياب أدوات مالية جديدة..... 108
4-2-1- على مستوى أدوات الادخار..... 108
4-2-2- الأدوات البديلة للقروض البنكية..... 108
5- الضعف في تقييم المخاطرة..... 108
ملخص الفصل..... 110

## الخاتمة العامة

الخاتمة العامة ..... 112

قائمة المراجع

قائمة المراجع ..... 115

## قائمة الأشكال

قائمة الأشكال ..... 122

## قائمة الجداول

قائمة الجداول ..... 124

# مقدمـــــــــة

## 1-مقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات الكثير من التغيرات العالمية السريعة، والمتلاحقة والعميقة في آثارها، وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية، والمعلوماتية وأصبح هناك سوقا واحدا يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمي ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة والكل يحاول توحيد سلوك لعبة التعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التحديات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل آليات السوق.

ولقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده وآثاره وأبعاده ألا وهو العولمة الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات و في إطار تزايد الاعتماد المتبادل و تكون الأسواق العالمية وتحركات الأسعار و التغيرات في حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الساخنة التي تستخدم بشكل مؤثر في المضاربة الدولية من خلال المضاربين الدوليين والتابعين في معظم الأحيان للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل باستمرار على تخفيض تكلفة النقل والاتصالات وتحقيق التطورات التكنولوجية ومن ثم تحقيق العولمة.

وقد انتشرت هذه الأخيرة على كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية والمالية و التكنولوجية و الإدارية ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبقها فهناك عولمة اقتصادية التي تبقى هي الأساس المنبع لكل الأنواع و التي تنقسم إلى عولمة إنتاجية و مالية وإضافة إلى ذلك عولمة سياسية و ثقافية... الخ و بالطبع سيكون تركيزنا هنا على العولمة المالية.

وإذا كان لكل منها انعكاسات فمن المؤكد أن للعولمة المالية انعكاسات تتعدد وتختلف باختلاف المجالات ففي مجال البنوك نجد أن هناك علاقة وطيدة بينهما إذ أصبح حتميا على الدولة مواكبة ما جاءت به هذه الأخيرة ولعل الجزائر من الدول التي سعت إلى تطوير هياكلها الاقتصادية و المالية وذلك بتحرير المؤسسات المالية من القيود المفروضة عليها سابقا و محاولة العمل وفق الأثر و الأنظمة التي جاءت بها العولمة و كل ذلك جعل من فلسفة العولمة المالية في الجزائر عملية تتطلب التدقيق والبحث فيها لاختيار و ابتكار أنجع السبل وتبيين مختلف القوانين و وضع مختلف الهياكل والبنى التحتية ومراجعة شاملة لعمل الجهاز البنكي الجزائري.

## 2-التساؤل الرئيسي:

من خلال ما سبق ولكي نتوصل إلى هدف الدراسة المسطر، يمكن طرح إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ـــ ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة المالية على النظام البنكي الجزائري؟.

### 3- الأسئلة الفرعية:

و بناءا على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي :

- ما المقصود بالعولمة المالية؟، ما هي مراحلها ومؤشراتها؟، فيما تتمثل أبعادها الإيجابية منها والسلبية؟.
- ما هي أهم المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري؟،و ماهي أهم التحولات والتحديات التي يواجهها؟.
- إلى أي مدى أثرت العولمة المالية على النظام البنكي الجزائري؟.

## 4-أهمية الموضوع:

- تنبع أهمية البحث من الارتباط القوي القائم بين العولمة المالية والنظام البنكي و دور هذا الأخير في نجاح أي نظام اقتصادي لاسيما اقتصاد الجزائر وما يواجهه من تحولات وتحديات. وكذا تحليل وإبراز انعكاسات التحولات العالمية للصناعة المصرفية وآثارها على العمل البنكي في ظل العولمة المالية، ومدى التزام النظام البنكي الجزائري بمسايرة التطورات العالمية للصناعة المصرفية و القيام بالإصلاحات الكفيلة للرفع من مستوى الأداء.

## 5-أهداف الدراسة:

من خلال هذا الموضوع نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- محاولة التعرف على العولمة المالية، مراحلها، مؤشراتها ومختلف الأطراف المشاركة فيها.
- دراسة وتشخيص النظام البنكي الجزائري و محاولة إبراز الإصلاحات التي مسته.
- محاولة التعرف على مختلف التطورات والعراقيل التي مرت على النظام البنكي الجزائري على أثر العولمة المالية.

### 6-منهجية البحث وأساليب جمع المعلومات:

اعتمدنا في عرض معلومات بحثنا على المنهج الوصفي، التحليلي والتاريخي الإحصائي المناسب لطبيعة الموضوع. إذ تطرقنا من خلال المنهج الوصفي إلى مختلف التعاريف والخصائص و المميزات، أما من خلال المنهج التحليلي فقد حاولنا تبيان العلاقة الرابطة بين العولمة المالية والنظام البنكي الجزائري، و اعتمادا على المنهج الإحصائي تطرقنا إلى مختلف الإحصائيات المتعلقة بالنظام البنكي الجزائري وكذا المنهج التاريخي الذي عرفنا من خلاله الخلفية التاريخية لكل من العولمة والنظام البنكي الجزائري.

تتمثل أساليب جمع المعلومات المستخدمة في هذا البحث فيما يلي:

ـ **الأدوات المكتبية:** تتمثل في الكتب، رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه، الملتقيات، بالإضافة إلى المجلات،الجرائد

- **مراجع إلكترونية.**

**7-هيكلة البحث:**

للتوصل إلى أهدافنا المسطرة ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة متبوعة بأهم النتائج تليها مجموعة من التوصيات.

- نتناول في الفصل الأول الذي سيأتي تحت عنوان "ماهية العولمة المالية" عموميات عن العولمة من خلال التطرق لمفهوم العولمة، أسباب ظهورها، خصائصها، أنواعها وكذا أبعادها الايجابية والسلبية وبعد ذلك نتطرق لمفهوم العولمة المالية من خلال تعريفها، حدودها ، فوائدها، العوامل المفسرة لها، مراحلها، وكذا أبعادها الايجابية والسلبية، لننتهي في نهاية هذا الفصل للتطرق إلى الأطراف المشاركة في العولمة المالية.

- أما الفصل الثاني الذي سيأتي تحت عنوان "تطور النظام البنكي الجزائري" فتناولنا فيه المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري حيث تطرقنا إلى المراحل المهمة قبل وبعد الاستقلال بالإضافة إلى هياكله في كل مرحلة كما درسنا وضعية هذا النظام من خلال أهم القوانين التي ظهرت بخصوصه.

- أمّا الفصل الأخير الذي سيعنون بـ "انعكاسات العولمة المالية على النظام البنكي الجزائري" سنتناول تطور أداء النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية التي تتمثل في خوصصة البنوك، التحول إلى البنوك الشاملة، البنوك وتحرير تجارة الخدمات المصرفية، الالتزام بمقررات لجنة بازل، الاندماج المصرفي، والصيرفة الالكترونية. كما سنتطرق إلى مشاكل ومعوقات النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية والمتمثلة في: تزايد عمليات تبييض الأموال، البنوك الجزائرية والأزمات المالية، انخفاض أداء البنك المركزي، عجز النظام البنكي على تعبئة الادخار، وكذا ضعف تقييم المخاطرة.

# الفصل الأول

## ماهية العولمة المالية

المبحث الأول: عموميات عن العولمة

المبحث الثاني: العولمة المالية

المبحث الثالث: الأطراف المشاركة في العولمة المالية

**تمهيد:**

لا شك أن العولمة من أكثر القضايا التي يختلف حولها المختصون أيا كان اتجاههم اقتصادي، سياسي، ثقافي، اجتماعي، ولقد تزايد الحديث عنها وسلطت الأضواء عليها بعد انتشارها على كافة المستويات الإنتاجية، والمالية، والتكنولوجية والإدارية، ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالاتها، فهناك عولمة اقتصادية، وسياسية، وثقافية، ومالية والتي تعتبر من المواضيع المهمة والمستحدثة في مجال الاقتصاد، والتي سوف نرتئي إليها في فصلنا هذا من خلال التطرق إلى المفاهيم التالية:

1 – عموميات عن العولمة.

2– العولمة المالية.

3– الأطراف المشاركة في العولمة المالية.

## المبحث الأول: عموميات عن العولمة

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون والسياسيون حول إعطاء مفهوم ثابت وشامل للعولمة، وذلك لاختلاف توجهاتهم بحيث نجد أن كل واحد منهم يصفها حسب توجهه.

### 1- مفهوم العولمة:

#### 1-1- لغة:

ترجع جذور العولمة إلى مدلول العالم، ويعد كل من Oliver Reiser و(B. Davise) أول من نحت فعل يعولم to globalize وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كوحدة واحدة أو ككل مترابط، حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولا إلى ما سماه النزعة الإنسانية العالمية، وفي هذا الإطار فإن كلمة global تشير إلى ما هو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من الاقتصاديين والمختصين العرب إستخدام مصطلح العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية وبدلا منها يستخدمون كلمة الكونية نسبة إلى الكون أو الكوكبية نسبة إلى الكوكب(1)، والعولمة لغويا هي تعميم الشيء إلى أبعد حد ممكن وتطبيقه على أوسع نطاق.(2)

#### 1-2- اصطلاحا:

- يعني مصطلح العولمة عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الإقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى، والحجم، والوزن، في مجالات متعددة أهمها السلع، الخدمات وعناصر الإنتاج مما يترتب عليه زيادة التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي ولتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي.(3)

وهي الثورة التكنولوجية والاجتماعية حسب رأى جيمس روزنا أي العولمة علاقة تداخل بين مستويات الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق المال. (4)

- عرفها Ben Jamin Barber هو ذلك المستقبل المجسد في تلك الصورة المنعمة بالحركة لقوى اقتصادية وتكنولوجية وإيديولوجية مندفعة تطلب التكامل وتعرف وعي البشر في كل مكان في طوفان الموسيقى السريعة والكمبيوتر السريع دافعة الأمم نحو حديقة لهو متجانسة التكوين. (5)

---

(1) ممدوح ممدوح منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد،الدار الجامعة للنشر، مصر، 2003، ص 14.
(2) عبد القادر تومي، العولمة: فلسفتها مظاهرها وتأثيراتها، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص 09.
(3) شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر، 2008، ص 16.
(4) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 09.
(5) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 15.

– عرفت كذلك على أنها تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية والدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.(1)

– تعني عند محمد الجابري الهيمنة الأمريكية، أي العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلد معين هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم. (2)

– عرفها صندوق النقد الدولي بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رأس المال الدولي، والانتشار المتسارع لتقنية في أرجاء العالم كله.(3)

– ويعرفها أوليفيه دولغوس « العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة التعارف دون قيد وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق، إنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والاديولوجيات وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى، تحدد ممتليها الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية وهي ليست أكثر من حركة جهيمة تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام.» (4)

## 2– الخلفية التاريخية للعولمة:

لم تظهر العولمة فجأة، ولم تأتي من فراغ، قد يكون ما حدث هو إتساع نطاقها والتركيز عليها ومحاولة فرضها في ظل متغيرات سياسية واقتصادية وعلمية مواتية، بينما في الماضي القريب لم تتوافر هذه المقومات المؤثرة، وبالتالي لم تكن العولمة في بؤرة الاهتمام ولم تجد من يضخمها ويدفعها في كل الاتجاهات خدمة لمصالحه، وبالتالي لم تكن لها الأبعاد الكثيرة والمتشعبة التي يحاول البعض زيادتها في هذه المرحلة من تاريخ التطور الاقتصادي.

وإذا كان هناك اتفاق على أن البند الأول في العولمة الاقتصادية هو تحرير التجارة فان ذلك لم يكن وليد التسعينات، بل لقد شهد العالم فترات طويلة من تحرير التجارة فلقد كانت هناك المبادلات التجارية في العصور القديمة من الحضارات القديمة ولكن هذه المبادلات كانت محدودة من حيث الكم والنطاق، وأيضا المدى الزمني نتيجة لبدائية وسائل النقل وبالتالي طول الزمن اللازم للرحلة، ولقد ترتبت على الاكتشافات الجغرافية تزايد التجارة الدولية فوائد للأطراف القوى في هذه الفترة، وفي نفس الوقت تعرضت المجتمعات التي تم اكتشافها إلى مضار كثيرة منها انخفاض عدد السكان الأصليين بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف من جراء الأوبئة التي انتشرت بسبب الأمراض الجديدة، التي لم تكن معروفة من قبل بالإضافة إلى تجارة الرقيق

(1) علي بن محمد الجمعة E.MAIL: Ali 063m@hoymail.com
(2) عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 08.
(3) عبد الحميد عبد المطلب،العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 18.
(4) عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 09.

التي نقل من خلالها ملايين الأفارقة إلى العالم الجديد وقتل العديد من السكان خلال هذه العملية التي استمرت قرون عديدة،[1] ويرتبط تحرير التجارة بالنظام الرأسمالي ويعود السبب في ذلك إلى أن الرأسمالية تسعى إلى توسيع الأسواق بالامتداد الخارجي، حينما تعجز عن تعميق السوق الداخلي والمحافظة على مستواه نتيجة الدورات الاقتصادية، حيث يقع التناقض بين إمكانيات الإنتاج وحجم الاستهلاك، مما يتطلب الاتجاه لتوسيع السوق خارجها.

وأيضا في نمط الإنتاج الرأسمالي فإن البحث عن الربح يولد التنافس وهذا التنافس يدفع كل وحدة اقتصادية إلى أن تتراكم وتتوسع، وتذهب من أجل ذلك إلى أماكن بعيدة تبحث فيها عن مواد أولية بخسة الائتمان وتكون منفذا لأجل إنتاجها المتزايد.

هناك من يقول أن العولمة ليست جديدة على العالم فقد كانت الأسواق والمجتمعات في القرن التاسع عشر مفتوحة على بعضها، وهناك حرية في إنتقال السلع وأن الحماية والقيود هي الاستثناء في مسيرة الإقتصاد العالمي وهذا القول فيه مغالطة، حيث أن الأسواق المفتوحة، وحرية التجارة في هذه الفترة كانت في ظل السيطرة الاستعمارية على المستعمرات، وبالتالي فان التبادل التجاري كان يتم وكأنه داخل نطاق سياسي واحد، حيث كانت المستعمرات لا تملك من أمرها شيئا وبالتالي فرضت الدول الاستعمارية نمط تحرير التجارة لأنه في صالحها وفق تقسيم العمل الدولي الذي تم فرضه هو أيضا، والذي بمقتضاه تتخصص المستعمرات في إنتاج السلع والمواد الأولية، وهكذا نجد أن القرن العشرين بدأ والعالم يشهد نوع من الترابط وتحرير التجارة وما يمكن أن نسميه بالعولمة نتيجة السيطرة الاستعمارية ثم في نهاية القرن يشهد العالم موجة ثانية من العولمة ولكن في ظل الاستقلال السياسي للدول، وأن هناك تخوف من عودة السيطرة الاقتصادية والسياسية من جديد مع ملاحظة أن العولمة الحديثة هي أكثر انتشارا وأوسع نطاقا.[2]

## 3- أسباب بروز العولمة:

لقد أسهمت العديد من الأسباب والعوامل السياسية والتكنولوجية والاقتصادية في بروز ما يسمى العولمة. وانتشارها وتوسع مادياتها ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:[3]

1- التوجه الذي تحقق في النظام الاقتصادي الرأس مالي والذي تمثل بالعودة إلى أصول الرأسمالية في عمل الاقتصاد أي العودة إلى ماضي الرأسمالية السحيق الذي رافق بدايات نشوء النظام الرأسمالي والذي يتضمن إطلاق قوى وآليات السوق الحرة غير المقيدة وعدم تدخل الدول في النشاطات الاقتصادية وتراجعها عن دورها الاجتماعي والكف عن التوجه نحو تحقيق الدولة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

2- إنهيار النظام الرأس مالي الاشتراكي والذي كانت تمثله دول المنظومة الاشتراكية السابقة بتفكك الاتحاد السوفياتي وتخلي دول المنظومة هذه عن الأخذ بالنظام الاقتصادي الاشتراكي والتحول نحو الأخذ بالنظام

---

(1) محمد صفوت قابل، العولمة والدول النامية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003-2004، ص 23.

(2) نفس المرجع السابق، ص 25.24.

(3) فليح حسن خلف،العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، الأردن، 2010، ص ص13-16.

الاقتصادي الرأسمالي وتوجهها نحو تحرير اقتصاداتها واعتماد السوق الحرة كأساس في عمل اقتصادها وهو الأمر الذي ساهم في بروز العولمة الاقتصادية.

3- تراجع دول العالم الثالث عن توجهاتها التي رافقت تحررها الوطني وعملها على تحقيق استقلالها السياسي، والاقتصادي، والذي تضمن في إبراز مضامين دور مهمٍ للدول حتى تسهم بفاعلية في تحقيق تنميتها وتطورها والتي تعجز النشاطات الخاصة عن القيام بها نتيجة ضعف إمكاناتها وبسبب طبيعتها واتجاه دول العالم الثالث هذه إلى التحول إلى الأخذ بالنظام الاقتصادي الرأس مالي.

4- التطورات التكنولوجية العديدة والمنوعة والمتسارعة والتي تمثل أبرزها في ثورة المعلومات والاتصال وتقنيات الأنترنات وباقي التقنيات المتقدمة الأخرى العالية المستوى. حيث أن الاتساع والانتشار لثورة المعلومات والاتصالات المستندة إلى الاستخدام المكثف للعلم والمعرفة في النشاطات كافة والتي تم انتشارها بدرجة كبيرة عبر العالم وحققت من خلال انتشارها هذا إلغاء المكان والزمان بحكم التطورات التي تضمنتها ثورة المعلومات وتقنياتها وبمساندة التطور الواسع والسريع في الاتصالات وتقنياتها ومع استخدام الحاسوب والانترنيت وغيرها.

5- لقد ارتبط ما سبق بالعديد من الجوانب التي شكلت منظومة العولمة الاقتصادية والتي تمثل أبرزها في الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، والتي توسعت أعمالها ونشاطاتها وبحيث جعلها تمارس معظم أنشطتها على نطاق العالم كله، وعن طريق عولمة نشاطاتها الاستثمارية، والإنتاجية، وعولمة ما تقوم به من تعاملات مالية وتجارية ومن خلال الدعم والمساندة من الدول الرأسمالية.

6-استخدام الأمم المتحدة ومجلس الأمن والهيئات الدولية التابعة لها ومنها منظمة التنمية الصناعية ومنظمة الغداء الزراعية الدولية، وغيرها التي تسيطر عليها الدول المتقدمة وبالذات أمريكا: من أجل فرض توجهات تخدم نشر العولمة و تحققها بشكل غير مباشر في الغالب.

7- ارتفاع نسبة السكان التي تتعامل والعالم الخارجي وتتأثر به في داخل كل مجتمع.

8- تكامل الأسواق المالية الدولية: تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم.

9- الزيادة في درجة تنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى أخر.(1)

(1) خليفي آمنة وآخرون، أثر العولمة المالية على التسويق البنكي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس LMD، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 10.

### 4- خصائص العولمة:

لعل التأمل في المحتوى التاريخي والفكري للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية من أهمها: (1)

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب قدرات تنافسية.
- ديناميكية مفهوم العولمة.
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل.
- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.
- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة.
- تقليص درجة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.

### 5- أثار العولمة:

ولها أثار سلبية وأخرى إيجابية.(2)

#### 5-1- الآثار الايجابية:

تكمن الآثار الايجابية للعولمة وعلى كافة الجوانب فيما يلي:

- تجديد الثقة بالعلم والتكنولوجيا، وتأكيد أن العصر هو عصر العلم والثورات العلمية إذ نجد أن هناك إختراع وإكتشاف كل دقيقتين وكما أكدت العولمة أن سر التفوق ومفتاح التقدم، والنجاح، والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والقوية يكمن في العلم.
- تعميق الروابط التجارية بين الدول المساعدة على استهلاك أكبر كمية من خلال انفتاح الأسواق العالمية على بعضها وانتقال السلع بحرية.
- تنشيط الاستثمارات بحرية في الدول النامية ودخول التكنولوجيا إلى الدول.
- تبني وترويج الفكر المستقبلي بعيدا عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي.
- تسعى العولمة إلى تهميش النزاعات العنصرية والمذهبية.
- تسعى العولمة للوصول إلى الكمال وقبول التغير.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية مصر، 2001، ص 22، 23.
(2) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 76، 80.

**5-2- سلبيات العولمة:**

على الرغم مما تتصف به العولمة من آثار على مختلف الجوانب فإنها لا تخلو من السلبيات والتي يمكن إيجازها فيما يلي: [1]

1- الإخفاق في تحقيق نسب نمو مرتفعة وتفاقم مشكل البطالة في العالم، فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في العالم إلى الضعف خلال السنوات القادمة، فالمنافسة في الاقتصاد المعولم لا تعرف الرحمة ولم تعد هناك فرص عمل، وقد أخذ قسم كبير من العمال والموظفين يتحول من عقود عمل نظامية إلى عقود عمل مؤقتة، من حيث عدد ساعات العمل، أو من حيث مدة العقد.

2- القضاء على الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة وهي الطبقة النشيطة ثقافيا، وسياسيا، واجتماعيا، في المجتمعات المدنية وهي التي وقفت في وجه تيارات التطرف وقاومت قوى الاستغلال والاحتكار تاريخيا.

3- زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية ويضم العالم حاليا أكبر نسبة من الفقراء من مجمل سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ.

4- إهمال البيئة والتضحية بها فمن المتوقع أن ترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45 و90%، وأصبح ارتفاع مستوى البحار لا مفر منه إذا بقيت كمية غاز ثاني أكسيد الكربون ترتفع بهذه النسبة وهذا يهدد المدن الساحلية، إذ أن أربعة أخماس التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة تقع بالقرب من السواحل.

5- احتمال تفاقم الحروب الداخلية والإقليمية في دول الجنوب لعدم الاستقرار في النظام العالمي والأنظمة الداخلية لتلك البلدان.

6- ازدياد نزعات العنف والتطرف، وتنامي الجماعات ذات التوجهات النازية والفاشية في المجتمعات الغربية الموجهة ضد المهاجرين الأجانب، وخاصة من الدول الإسلامية والفقيرة.

## 6- أنواع العولمة:

**6-1- العولمة الاقتصادية:**

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية Economic globalization بأنها تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات، والمؤسسات القومية، والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية تعيد تشكيلها، وتنظيمها، وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.[2]

(1) محمد علي جمعة، العولمة وآثارها، على الموقع: Le 18 /04/2010، http: // www. Tahawolat.com
(2) الطيب ياسين، التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، مداخلة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، ص 03.

**6-2- العولمة الإنتاجية:**

تتحقق عولمة الإنتاج من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتبلور من خلال إتجاهين: [1]

**6-2-1- عولمة التجارة الدولية:**

لقد إزدادت وتيرة التبادل العالمي ابتداءا من العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة ضعفي نمو الناتج العالمي في هذه الفترة، على سبيل المثال تزايد معدل التجارة العالمية بحوالي 12% بينما الناتج العالمي 6%.

**6-2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر:**

لوحظ إرتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان العالم الثالث ليصل في المتوسط إلى 12% خلال عقد التسعينات، ويرجع ذلك إلى انتهاج العديد من البلدان آلية السوق من خلال فتح أسواقها لهذه الاستثمارات، حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من الهيمنة على التكنولوجيا ورأس المال العالمي.

**6-3- العولمة السياسية والثقافية:**

**6-3-1- العولمة السياسية:**

أي أن التوسع الأمريكي قد اتسعت رقعته لتشمل التوسع الاقتصادي ومنهجها في ذلك التحكم في سياسة العالم بغية الوصول إلى التحكم في الاقتصاد، والاجتماع، وثقافة العالم.[2]

**6-3-2- العولمة الثقافية:**

لقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم على حد التعبيرات التي استخدمتها اللجنة (اليونسكو)، فقد رأت أن التنميط الثقافي أو التوحيد يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الإنتاجي المتمثل في شبكات نقل المعلومات، والسلع، وتحريك رؤوس الأموال.[3]

**6-4- العولمة المالية:**

هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى الاندماج المالي، مما يؤدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم اتخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية والتي سوف نتطرق إليها ونتوسع فيها في المبحث الموالي.[4]

---

(1) محمد العربي شاكر، غالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية، إشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة في ملتقى دولي حول السياسات التمويلية وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21- 22 نوفمبر 2006، ص 04.
(2) عطيوي قارة علي سميرة، ورقة بحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، ص 04.
(3) هيفاء عبد الرحمٰن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية، دار حامد للنشر، الأردن، 2010، ص 245.
(4) محمد العربي شاكر، غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 04.

## المبحث الثاني: العولمة المالية

لقد شبهت العولمة المالية بالطرق السريعة والتي تنقل الناس بمنتهى السرعة إلى حيث يريدون ونقصد بذلك أنها ذات فائدة، إذ تساعد الدول على تمويل الاستثمار ومن ثمة عملية النمو، إلاّ أنه لابد من وجود حوادث وحين تحدث تكون بالغة الخطورة بل أخطر من تلك التي اعتاد الناس عليها عندما كانت السرعة محدودة، ممّا يعني أنّ للطريق السريع جانب سيء ممّا يستوجب أخذ الحيطة وتوخي الحذر عند استعماله.

### 1- تعريف العولمة المالية:

إنّ العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، ولتبني سياسة الانفتاح المالي أو الاندماج المالي، ممّا أدّى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثمّ أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في الأسواق المالية العالمية..... فتصبح أسواق رأس المال العالمية أكثر ارتباطا وتكاملا.[1]

### 2- حدود العولمة المالية: [2]

نحن بعيدون جدا عن السوق العالمي لرؤوس الأموال لأنها سوق غير منتهية لأنها تشتغل دون توقف وتتمتع بسرعة المبادلات وكثرتها، تتميز البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو في طور النمو بنظم بنكية مغلقة لا تتماشى والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وهذا ما يجعل العولمة محدودة ومقيدة لا تصل إلى هذه البلدان على الأقل في الوقت الرّاهن ممّا يولد لديها قلة تدفق رؤوس الأموال الدولية بشكل مكثف.

من جهة أخرى يبقى المستثمرون يفضلون اكتساب أصول محلية متخلين بذلك عن المغامرة والاستثمار في الأسواق الخارجية بدعوى عدم معرفتهم بتلك الأسواق وعدم تعودهم عليها.

أيضا من بين العراقيل التي تحول دون ارتقاء رؤوس الأموال بشكل كبير وهو الجانب الجبائي الذي يعتبر الهاجس الأول لكل المؤسسات. حيث عادة ما تفضل المؤسسات الدولية استثمار أموالها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذا راجع لما توفره أسواقها من تكنولوجيا متطورة، ورشادة تسيير الموارد المالية، واحتوائها على خبرات قادرة على التكييف مع أي وضع جديد ولها قدرة فائقة على الإبداع في هذا المجال.

---

(1) شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) نشام فاروق، العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، مؤتمر علمي رقم 01 حول "اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير"، ماي 2002، ص 07.

### 3- فوائد العولمة المالية: [1]

تسمح العولمة المالية لبعض البلدان التقليص من عجز ميزانها التجاري ولو بصفة مؤقتة وهذا ما سيسمح بدوره مع مرور الوقت بالتقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي، أي إذا تعرض أي بلد إلى هزة أو أزمة اقتصادية عنيفة يكون بمقدوره مواجهتها أو التقليل من الخسائر التي قد تنجم عنها وذلك بتفادي الخفض المفاجئ من الاستهلاك الداخلي، وبالنسبة للبلدان ذات فائض في موازينها الخارجية فان العولمة المالية تعطي لهذه الدول فرصة أكبر لاستثمار مداخيلها، فإذا أخذنا الدول المنتجة للنفط فانّ العولمة الاقتصادية ستمكننا من خلق ثروات بتوظيف أموالها في الخارج والاستفادة منها في حالة فقدان الثروة البترولية أو ندرتها.

دون أن ننسى بأنّ العولمة المالية تعطي لهذه الدول حيزا أكبر لتسيير رؤوس أموالها بصفة دائمة وعقلانية على مدار السنة وبذلك التحكم في التوازنات الخارجية.

قد سمحت العولمة المالية كذلك بتوزيع الأصول الدولية وهذا ما تنص عليه نظرية تسيير حافظة البنوك وتنويع مواردها المالية للعالمين TOBIN et MARKOWITZ، التي تؤكد على أنّ الحصول على حافظة متنوعة من السندات تعد أفضل إستراتيجية لضمان أكبر مردود ممكن مع أقل خطر محتمل وبطبيعة الحال فانّ تنوع الأصول الدولية تستجيب لهذا الهدف المنشود طبقا لهذه النظرية.

لقد شكل هذا التنوع في الأصول الدولية واختلاف الموارد المالية العالمية قفزة نوعية في المجال المصرفي العالمي وكان له الأثر الايجابي، بحيث تسمح بظهور منافسة بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية ممّا شجع هذا على تطوير النظم المصرفية بصفة متسارعة، وأثمر هذا التقدم بتوسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات الاقتصادية والتجارية.

### 4- العوامل المفسرة للعولمة المالية:

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان وكان أهمها:

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 08.

**4-1- تنامي الرأسمالية المالية:** [1]

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية. فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي وصارت الرأسمالية ذات طابع ربحي .....تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.

وعلى الصعيد العالمي، لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية ( قروض واستثمارات مالية ) بشروطه الخاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وكذلك في المنح والمعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية متعددة الأطراف. فقد نمت المعاملات المالية لمؤسسات الاستثمارات المالية نموا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمة العمليات التي تمت في أسواق الصرف الأجنبي والأوراق المالية على المستوى العالمي من عشر مرات منذ عام 1982م، متجاوزة بذلك حجم النمو المتحقق في التجارة الدولية والدخل القومي، وهو الأمر الذي يعني أنّ حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة ولها آلياتها ودورتها الخاصة ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية.

وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية أيضا بظهور "الاقتصاد الرّمزي"، وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية ( أي الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية ) التي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون قيد أو عائق، بعبارة أخرى انه اقتصاد تحركهُ مؤشرات البورصات العالمية ( مؤشر داوجونز، نيكاي، داكس...) وتؤثر فيه أية تغييرات تطرأ على أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي، موازين المدفوعات، معدلات البطالة، والمستويات العامة للأسعار. كما أنه يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبالبيانات الصادرة من المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.

**4-2- ظهور الابتكارات المالية:**

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية ( وهي الأسهم والسندات ) أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات (Derivatives) التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل: المبادلات (Swaps)، والمستقبليات (Futures)، والسقف والقاعدة (Collaes)، والخيارات (Options)....الخ.

وكل هذه الأدوات تتطور من فترة لأخرى وعلى نحو مطرد بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية.

(1) شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20- 21.

وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما: [1]

أ- الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، حيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين، ومواجهة التقلبات الحادثة في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة. وقد أشار البعض في هذا الخصوص إلى: " أنّ الحصيلة المدهشة لهذه الأدوات تكمن في أنها جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأسهم وكذلك من مخاطر عدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة إلى أن تحولت المخاطر نفسها إلى سلعة متداولة في الأسواق ".

**ب**- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

**4-3- تأثير التحرير المالي المحلي والدولي:**

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي. وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.[2]

**4-4-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:**

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

أ- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي والدولي.

ب-دخول المؤسسات المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (1980- 1995)، انخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية إلى من 50% إلى 18% وفي المقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية الغير مصرفية إلى نحو 42%.

ج- من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 22.
(2) نفس المرجع السابق، ص 23.

**4-5- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:** [1]

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى. وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أنّ المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية قد قامت عام 1995م بإدارة أصول مالية تزيد عن 20 ترليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 110% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 90% من إجمالي حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول، كما أنه يزيد على نصف قيمة الأسهم والسندات المتداولة فيها.

وعلى الرغم من أنّ ظاهرة الاستثمار خارج الحدود الوطنية هي ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي، وأنّ الاستثمار المالي في الأسواق الخارجية كان قد بدأ منذ المراحل الأولى لتطور النظام الرأسمالي فانّ الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات بمعدلات خيالية، وتنوع الأدوات المالية المتجسدة فيها، وارتباط الأسواق المالية في مختلف دول العالم، والاستقلالية النسبية التي تحرك بها الأموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية.

**4-6- التقدم التكنولوجي:** [2]

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة. وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

ورغم ما يوفره هذا التقدم التكنولوجي من ترابط بين الأسواق، وقدرة على متابعة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية لاتخاذ القرارات الناسبة بالبيع والشراء فانه يسهم في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الطائلة عبر الحدود الوطنية خلسة، ودون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من تأثيرها. [3]

(1) نفس المرجع السابق، ص 21.
(2) نفس المرجع السابق، ص 22.
(3) نفس المرجع السابق، ص 23.

**5-مراحل ومؤشرات العولمة المالية:**

**5-1- مراحل العولمة المالية:** [1]

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فان العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز خمسين سنة على أكثر تقدير، حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين ( 79- 82 )، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، ويمكن إبراز مراحل تطور العولمة المالية فيما يلي:

**5-1-1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:**

امتدت هذه المرحلة من ( 1960م- 1979م ) وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق ( العملات الأوروبية، الدولار ) ابتداء من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية ( الجنيه الإسترليني، الدولار ).
- انهيار نظام بريتن وودز في 15 أوت 1971م، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق_المدينة مثل سندات الخزينة.
- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

**5-1-2- مرحلة التحرير المالي:**

امتدت هذه المرحلة من ( 1980م- 1985م ) وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية التسويق، أو اقتصاد السوق المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.

---

http:// islam fin .go. forum. net / t 1926. Topic. (1)

– التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

**5-1-3- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة:**

امتدت هذه المرحلة من 1986م إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

– ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية ممّا شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.

– تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

– زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشيكات التعامل العالمية.

– تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986م بعد إجراء الإصلاحات البريطانية وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك ممّا سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.

– الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي ألاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

**5-2- مؤشرات العولمة المالية:** [1]

**5-2-1- المؤشر الأول:**

يقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية، حيث تشير البيانات إلى المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980م بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996م وعلى ما يزيد عن 200% في كل من فرنسا وايطاليا وكندا في نفس العام.

**5-2-2- المؤشر الثاني:**

ويخص تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1,2 تريليون دولار أمريكي عام 1995م وهو ما يزيد عن 84%من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.

(1) صالح مفتاح، "العولمة المالية" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- (العدد الثاني، جوان 2002).

## 6- مزايا ومخاطر العولمة المالية:

### 6-1- مزايا العولمة المالية:

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا كثيرة وعديدة بالنسبة للدول النامية وكذلك بالنسبة للدول المتقدمة.

### 6-1-1- بالنسبة للدول النامية: (1)

- تستطيع الدول النامية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية.
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment واستثمارات الحافظة المالية Foregn Portfolio Investment بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

### 6-1-2- بالنسبة للدول المتقدمة: (2)

تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال ( وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى ) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعا ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

### 6-2- مخاطر العولمة المالية:

يرى المعارضين لتحرير التجارة أن الوقائع قد أثبتت في عقد التسعينات أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة ( المكسيك والبرازيل وروسيا....) ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية: (3)

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصا قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية ).
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر التعرض لعمليات غسيل الأموال.
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

---

(1) محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003، 2004، ص 147.

(2) نفس المرجع السابق، ص 147.
(3) نفس المرجع السابق، ص 148.

- مخاطر تعرض البنوك لأزمات.

**7- أبعاد العولمة المالية:**

يترتب عن تكامل الأسواق المالية في الدول النامية مع الأسواق العالمية ما يلي:

**7-1- الأبعاد الايجابية:** (1)

1- يساعد تطور أسواق المال في الدول النامية على تعبئة المدخرات عن طريق زيادة مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للمدخرين لتوسيع محافظها المالية. وتعود هذه المساهمة إلى أنّ تكلفة تعبئة المدخرات تصبح منخفضة بسبب توافر أجهزة الوساطة المالية وخدماتها المتطورة التي تتيح لأصحاب الادخارات فرص استثمارية كبيرة وتوفر مجالا رحبا من الأوعية الادخارية.

2- السوق الأوّلية تمثل عرض الأوراق المالية في سوق الإصدار الأوّلي والطلب على الاستثمار، أمّا السوق الثانوية فهي توفر عنصر سيولة لحاملي الأوراق المالية وبيع الأسهم والسندات التي يمتلكونها وتحويلها إلى نقود.

3- إنّ العولمة تجعل الأسواق المالية تقوم بدور القائد والموجه للادخارات الأجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملة الأجنبية دون الاعتماد الكبير على الاقتراضات الخارجية وهو ما يزيد في حجم الديون وخدمة الديون.

4- توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي لأنّ حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في التخصيص الجيد للموارد وزيادة النمو الاقتصادي، كما أثبتت الدراسات الحديثة أهمية سوق رأس المال كأداة لتمويل المؤسسات بالمساهمات برؤوس الأموال في دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، فهي توفر فرصة للمؤسسات والدول لاستبدال الديون بمساهمات رؤوس الأموال فيتم تعويض التمويل بالقروض بالتمويل بمساهمات في رأس مال المؤسسات وهو ما يجعلها تبتعد عن مخاطر تقلبات الإيرادات أو زيادة أسعار الفائدة والاستفادة من تلك الموارد التي كانت ستوجه لتسديد القرض. وهناك دراسات عديدة تشير إلى أنّ التمويل بالأسهم تتجاوز نسبته ثلث الزيادة في الأصول الصافية للمؤسسات الكبيرة في دول مثل: تشيلي، كوريا، ماليزيا والمكسيك.

**7-2- الأبعاد السلبية:** (2)

كما أشرنا أنّ للعولمة المالية ونمو أسواق رأس المال ايجابيات فإنها أيضا لم تسلم من سلبيات تؤثر على اقتصاديات الدول وتتمثل في ما يلي:

1- تتميز أسواق المال الدولية بعدم الثبات والتذبذب، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار هذه الأسواق المالية نظرا لعدم تناسق المعلومات والبيانات وانتظامها، وهو ما يلحق أضرارا بالاقتصاد بكامله.

---

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 06، 07.

(2) نفس المرجع السابق، ص 07، 08.

2- تتسم التدفقات الرأسمالية للاستثمار في الأوراق المالية بالبحث عن المضاربة في الأجل القصير وبالتالي فانّ اهتمامها سينصب على الأرباح وليس تحقيق نمو لهذه البلدان.

3- إنّ صادرات الدول النامية تعتمد على المنتوج الواحد ومن آثار العولمة المالية هو الاندماج بين سوق الأوراق المالية وسوق الصرف الأجنبي فانّ هذا سيلحق آثار سلبية عليها عند حدوث أي خلل أو أزمة داخلية وخارجية وكما يؤثر تداول المعلومات الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي لتلك البلدان.

4- إنّ تطور تكامل أسواق المال للدول النامية مع الأسواق المالية العالمية جعلت ما يحدث من أضرار في أي سوق سيلحق نفس الأضرار وبسرعة في الأسواق المرتبطة بها وهذا ما حدث عمليا عند بداية الأزمة لعملة تايلندا (Bath) في مايو 1997م وزادت حدتها القصوى في يوليو 1997م عندما تخلت تايلندا عن تثبيت سعر الصرف كما لجأت الفلبين إلى تقويم عملتها (Peso) في 11 يوليو 1997م عندما لم تستطع المحافظة على ثبات صرف عملتها وفي 21 يوليو 1997م تعرضت العملة الماليزية للانهيار وفي منتصف أكتوبر انهارت عملات كل من اندونيسيا وتايلندا بنسبة 30% وماليزيا والفلبين بنسبة 20% وتعرضت سوق الأوراق المالية إلى انخفاض كبير في الأسعار. وانتقلت العدوى إلى أمريكا بعد أيام قليلة حيث أدى ذلك إلى انخفاض مؤشر بورصة كل من نيويورك بـ 7% فلندن وطوكيو، كما انخفضت الأسعار في سيدني 7,5% وفي سنغافورة بـ 7% وفي مانيلا بـ 6% وفي السوق الفرنسي بـ 7%.

5- كما تتجلى سلبية أخرى هي أنّ العولمة المالية تؤدي إلى التأكيد على زيادة انخفاض سيادة الدول على سياستها النقدية فحسب (Prissert) إنّ السياسات النقدية لا تصمم أبدا بدون الرّجوع إلى الوضعية الدولية وحتى بدون تنسيق دولي وبالتالي فانّ فقدان استقلالية الدول في اتخاذ السياسات النقدية لها هي مؤكدة وخاصة داخل القضاء الأوروبي وتصبح الرقابة الإدارية للقرض والنقود تكاد أن تكون متقاربة في الاقتصاديات المدنية أمّا اقتصاديات الأسواق المالية فهي متصلة ببعضها البعض.

## المبحث الثالث: الأطراف المشاركة في العولمة المالية

برزت العديد من المؤسسات ذات الطبعة الدولية والتي أسهمت بشكل كبير في فرض اتجاهاتها وتوسيع أبعادها، وتحت تأثير القوى ذات المصلحة في ذلك وهي الدول المتقدمة وحسب درجة تقدمها وقوتها ومن **أبرزها:** صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات والتي تمثل فعلا مؤسسات العولمة الأساسية في مجالات النقد، والمال، والتجارة.

### 1- صندوق النقد الدولي:

والذي يعتبر احد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة المالية، منذ بدأ يتكون مع الحرب العالمية الثانية مع توقيع اتفاقية بروتن ووذر .

#### 1-1- تعريف صندوق النقد الدولي ونشأته:

يمكن تعريفه على أنه « المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي. وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه».

وقد أنشىء صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر عام 1945م، بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في صيف 1944م، من حوالي 44 دولة إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995م بعد حوالي 50 سنة من إنشاءه إلى 179 دولة وبلغ عدد موظفيه 2150 شخص ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل احد الأركان الرئيسية الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.[1]

**1-2- هيكل صندوق النقد الدولي:** ويتكون من:[2]

**1-2-1- مجلس المحافظين:**

الذي يمثل هيئته العامة الذي يجتمع مرة في السنة، والذي يتكون من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء.

**1-2-2- مجلس الإدارة:**

ويتكون من عشرين عضوا يمثل خمسة منهم أعضاء دائمين في المجلس، وهم الأعضاء الأكثر مساهمة في الصندوق في حينه أمريكا، انجلترا، ألمانيا، فرنسا وهولندا، وأضيفت السعودية مؤخرا لارتفاع مساهمتها فيه ويتم انتخاب باقي الأعضاء على أساس التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء.

(1)عبد الحميد عبد المطلب،العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 68
(2) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 250.

**1-2-3- مدير تنفيذي وسكرتارية وموظفي الصندوق:**

يتم اختيارهم من قبل الأعضاء الدول فيه.

**1-3- أهداف صندوق النقد الدولي:**

1- إيجاد تنظيم دولي يمثله الصندوق من اجل العمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي وتوفير إمكانات وسبل هذا التعاون عن طريق إتاحة الفرصة للدول التي يمثلها الصندوق من اجل العمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي، وتوفير إمكانات وسبل هذا التعاون عن طريق إتاحة الفرصة لدول العالم من اجل حل مشاكل النظام النقدي عن طريق الحوار وتبادل الرأي.

2- إقامة نظام صرف ثابت مع توفير درجة مرونة محدودة في إطار نظام الصرف الثابت، هذا وبذلك يتم تلاقي الجمود في أسعار الصرف الذي كان سائدا في ظل نظام قاعدة الذهب إضافة إلى أن تتولى كل دولة تحديد أسعار صرف عملتها بمعزل عن الدول الأخرى.[1]

3- إلقاء الرقابة على الصرف المتمثلة بالقيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى العملات الأخرى، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق والتي تضمنت عدم جواز فرض الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مسبقا، وهو ما يعني حرية الأعضاء في الرقابة على الصرف في حركة رؤوس الأموال التي لا يتم من خلالها تقييد المدفوعات الخاصة بالعملات الجارية وقد أشنت الاتفاقية الدول من عدم اللجوء إلى الرقابة على الصرف في فترات الانتقال.

4- توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء من اجل معالجة حالات الاختلال التي تنشا في موازين مدفوعاتها، حيث يتم اللجوء إلى الصندوق من اجل الحصول على أرصدة نقدية التي يتم من خلالها معالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات وهذا ما يوفر الحافز على تشجيع ا لدول وتحفيزها على الانضمام إلى الصندوق من اجل الحصول على ما يمكن أن تحتاجه من موارد نقدية في حالة حصول عجز مؤقت في ميزان المدفوعات.[2]

**1-4- وظائف ومهام صندوق النقد الدولي:**

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فانه يقوم بالوظائف والمهام التالية [3]:

1- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

2- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية .

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 248.
(2) نفس المرجع السابق، ص 250.
(3) عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

3- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية، ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل.

4- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.

5- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بالتوازن الداخلي.

6- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية، والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.

7- يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على فترة قصيرة، وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

8- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموما.[1]

**1-5- دور صندوق النقد الدولي في العولمة المالية:**

بعد تطور أزمة المديونية العالمية وتزايد انعكاسها على مسيرة التنمية وما تلاها من تصدعات في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وتوازناتها التقليدية بسبب انهيار المعسكر الاشتراكي واندماجه طوعا وكرها في نظام عالمي يتميز بأحادية نمط التنمية، بدأت موجة العولمة تسعى لتجديد آلية التقويم للمنهج الرأسمالي في المجال الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي،وتدويل أزمتها وتحصيل تكاليفها لأطرافها الضعيفة في العلاقات الاقتصادية والدولية،ولقد أضحى صندوق النقد الدولي طرفا قويا في التحولات الاقتصادية النامية مستغلا أوضاعها المتردية وظروفها الصعبة وتخلى عن دوره في النظام النقدي الدولي شهد تنامي الاضطرابات النقدية وتطور الأزمات المالية، إذ يساهم صندوق النقد الدولي بشكل كبير في رسم خريطة معالم العلاقات الاقتصادية الدولية، وكان له تأثير كبير في صياغة معالم النظام النقدي الدولي على ضوء توجهات ومصالح الدول المتقدمة المهيمنة على حصص الصندوق الفاعلة في الاقتصاد الدولي، وعليه فقد استطاع صندوق النقد الدولي أن يعمل على تدعيم التعاون النقدي الدولي من خلال تنظيم دائم ووفرة الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية، وقد أسهم في تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة العالمية، من خلال توفير التحويل اللازم لها.[2]

(1) نفس المرجع السابق، ص 70.
(2) مهناوي فضيلة وآخرون، أثر العولمة المالية على نظام البنكي الجزائري،.مذكرة ليسانس ،جامعة منتوري قسنطينة،2009، ص 13.

**2- البنك الدولي:**

يعتبر البنك الدولي المؤسسة الثانية التي تم إنشاءها من خلال مؤتمر بروتن وودز في 1944م.

**2-1- تعريف البنك الدولي ونشأته:**

يمكن تعريف البنك الدولي على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات،تم الاتفاق على إنشاءه في يوليو 1944م وعقد اجتماع افتتاحي لمحافظي البنك في الفترة من 8 إلى 14 مارس 1946م في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 يوليو 1946م باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة والتي تعمل في مجال الاقتراض طويل الأجل لغرض إعادة تعمير وتنمية الدول المتقدمة، وبعد ذلك للدول النامية الأعضاء ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية حيث بلغ أعضاءه حتى 1996م حوالي 172 عضو، حيث أن الأعضاء هي الدول ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي يجب أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك.(1)

**2-2- هيكل البنك الدولي:**

لعل هيكل البنك الدولي ينطوي على ما يسمى بمجموعة البنك الدولي وهي أربعة مؤسسات نتناولها فيما يلي:

**2-2-1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير**(2):

والذي أنشئ عام 1946م، ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل لكن بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من أسعار الفائدة في أسواق رأس المال العالمية، ويهدف إلى تحقيق ما يلي:

-المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.

- علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.

**2-2-2- مؤسسة التمويل الدولية IFC:**

وقد أنشأت عام 1956م لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون الحاجة إلى ضمان الحكومات بل تقوم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الخاص تتلخص أهدافها فيما يلي:(3)

- تشجيع الاستثمارات الخاصة بالإنتاجية .

- مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها لزيادة معدلات نموه.

- المساهمة في إيجاد فرض الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 80، 81.
(2) نفس المرجع السابق، ص 82.
(3) عادل المهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 129، 130.

**2-2-3- هيئة التنمية الدولية IDA:**

وقد أنشأت عام 1960 لتقديم قروضها بشروط سهلة وميسرة وبفائدة بسيطة ولمدة أطول وتتلخص أهدافها في :

- إعطاء القروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنية الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادي وإعطاء دفعة لتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا.

**2-2-4-الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:**

وقد بدأت عملها عام 1988م، وهدفها هو تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة.[1]

**2-3- أهداف البنك الدولي:**

يهدف البنك الدولي إلى هدفين أساسيين هما:[2]

1- توفير المشروعات الإنتاجية والبنية التحتية وبالذات في دول أوروبا الغربية.

2- المساعدة في تنمية الدول النامية في تقديم التمويل الاستثماري اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية التي تساعد على التوسع في استخدامها لمواردها وبما يسهم في تحقيق نموها.

**2-4- مهام البنك الدولي:**

تتلخص مهام مجموعة البنك الدولي في وضعها الحالي في الجوانب التالية: [3]

1- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل للمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.

2- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها 1305دولار سنويا.

3- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

4- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء بمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك.

5- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تنمية المشاريع الكبرى.

6- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع.

(1) عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 85.
(2) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ، ص 255.
(3) عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

**2-5- دور البنك الدولي في العولمة المالية:**

لقد تطورت مهمة البنك وتوسعت خاصة بعد سنة 1960م عندما تأسست وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك، والتي تعطي قروضا مسيرة فانضمت معظم البلدان النامية لعضوية البنك باعتبارها شرطا للتمتع بعضوية هذه الوكالة والاستفادة من مساعدتها و أصبح البنك يلعب دورا متزايدا في البلدان النامية رغم اصراره على خلو مساعداته من الشروط الأساسية، إلا أن تأثيراته واضحة وشروطه الاقتصادية في الدولة التي تطلب المساعدة فخبراءه يقومون بدراسة الحالة الاقتصادية للبلاد وهذا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية.

وبهذا برز دور البنك في صياغة الاستراتيجيات التنموية في البلاد النامية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة له.

## 3- المنظمة العالمية للتجارة OMC:

**3-1- تعريف ونشأة المنظمة العالمية للتجارة:**

جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) في عام 1947م، والصادرة عن ميثاق هافانا، إلا أن هذه المبادرة لم تلق استحسانا ولا تأييدا من طرف الدول الصناعية. ومن ثم باءت المحاولة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في 30أكتوبر1947م الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بإسم GATT وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتدءا من 1جانفي 1948م فمن جانفي 1948م إلى غاية أفريل 1994م أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وشهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير تجارة بعض السلع دون غيرها من السلع، إلى أن جاءت جولة الاورغواي التي تم من خلالها إنشاء هذه المنظمة.(1)

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها « منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص من الدول، وما يترتب عن ذلك من آثار على الاقتصاد والبيئة.....الخ.»(2)

**3-2- هيكل المنظمة العالمية للتجارة:**

يحتوي هيكلها على العناصر التالية:

**3-2-1- المجلس الوزاري:**

يعتبر هذا المجلس الهيئة الرئاسية للمنظمة فهو رأس السلطة فيها، ويتكون من وزراء أو ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بها، ويجتمع المجلس الوزاري مرة كل سنتين على الأقل، ويقوم بتنفيذ وظائف المنظمة واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لذلك، وقد انعقد أول مجلس وزاري في ديسمبر 1996م في سنغافورة وآخر مجلس انعقد حتى سنة 2003م كان في نوفمبر 2001م.(3)

---

(1) بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة مذكرة منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 06.
(2) سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2005، ص 42.
(3) ناصر دادي عدون، متناوى محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 2003، ص 64.

**3-2-2- المجلس العام:**

يتألف من ممثلي جميع الأعضاء ويقوم بالوظائف التي يسندها له المجلس الوزاري ويتولى الإشراف على التنفيذ اليومي للمهام، ويجتمع عند الحاجة بالإضافة إلى أنه يتولى مهام هيئة فض المنازعات ومهام مراجعة السياسات التجارية.

**3-2-3- المجالس الرئيسية:**

وهي عبارة عن مجالس تتفرع عن المجلس العام وهي:

- **مجلس التجارة في السلع:**

يسهر على تطبيق جميع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والمتعلقة بالتجارة في السلع، والمنتجات.

- **مجلس التجارة في الخدمات:**

يعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي لإدارة الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

- **مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية:**

يسهر على تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات جولة الاورغواي، إذ يهتم بالبحث في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

**3-2-4- اللجان الفرعية:** هناك أربع لجان فرعية وهي:

* **لجنة التجارة والبيئة:**

تهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

* **لجنة التجارة والتنمية:**

فهي تركز الاهتمام بدول العالم الثالث وخاصة الأقل نموا.

* **لجنة القيود الخاصة بميزان المدفوعات:**

تقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

* **لجنة الميزانية والمالية:**

تشرف على المسائل المالية الداخلية للمنظمة والخاصة بالميزانية.

**3-2-5- جهاز تسوية المنازعات:**

وهو يصدر أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة ويشمل كافة مجالات التجارة والخدمات بشكل متكامل.

**3-2-6- آلية مراجعة السياسات التجارية:**

تعتبر هذه الهيئة من أهم الأجهزة للمنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب جهاز تسوية المنازعات وأنشئت لغرض مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.[1]

(1) نفس المرجع السابق، ص. 65، 66.

**3-3- وظائف المنظمة العالمية للتجارة:**

يمكن تلخيص أهم الوظائف كما وردت في المادة 3 من اتفاقية إنشائها كما يلي:[1]

1- تسهيل انجاز وإدارة وتفعيل اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

2- توفير منتدى دولي للتفاوض بين الدول فيما يتعلق بالعلاقات التجارية.

3- الإشراف على تنفيذ وتفعيل وثيقة التفاهم الخاصة بالإجراءات و قواعد تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.

4- الإشراف على تفنيد وتفعيل آلية مراجعة السياسة التجارية.

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي لتحقيق الانسجام والتناسق في وضع السياسات الاقتصادية.

**3-4- أهداف المنظمة العالمية للتجارة:**

يمكن ربط الأهداف التي تصبوا إليها بالأسباب التي أدت إلى ظهورها، ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:

**3-4-1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:**

وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة.

**3-4-2- تحقيق التنمية:**

من بين أهداف هذه المنظمة تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75% من مجموع الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية أثناء اتخاذ وإصدار القرارات.[2]

**3-4-3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء:**

إن التقليل من المنازعات بين الدول الأعضاء وفضها من أهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة، للإشارة فان هذه النزاعات كثيرا ما كانت عائقا أمام التجارة الدولية، في عهد اتفاقية الـ GATT بسبب غياب آلية خاصة لحلها.

**3-4-4- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء:**

وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

---

(1) عادل مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 191. 192.
(2) بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 144.

**3-5-4- تقوية الاقتصاد العالمي:**

من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.(1)

**3-5- دور المنظمة العالمية للتجارة في العولمة المالية:**

تمارس المنظمة دورا رئيسيا في تحقيق العولمة وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة بذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة ومدمجة فعلا في الاقتصاد العالمي حيث أن المنظمة بوضع مجموعة من القواعد والقوانين يلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار ويحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار واسع ومتعددة الأطراف.

وقد أسهمت المنظمة في تأثير تيار العولمة من خلال تأكيد عولمة الأسواق واتجاه الأسواق للاستفادة من مزاياها التنافسية وفي الوقت نفسه الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها وقد أدى هذا إلى قيام الشركات بإعادة هيكلة هياكلها الإنتاجية والتسويقية ومواردها البشرية بما يتفق مع احتياجات تيار العولمة كما تعمل المنظمة على إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة وبذلك أصبحت المنظمة احد الركائز الأساسية في نظام العولمة إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.(2)

## 4- الشركات المتعدية الجنسيات:

**4-1- تعريفها ونشأتها:**

تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت حيث كان يطلق عليها في ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتجيتها وسياستها وخطط عملها وتصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم إلا أن نشاطاتها تتجاوز الحدود الوطنية الإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دولة أخرى تسمى الدولة المضيفة وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة Transnational بدلا من كلمة

(1) ناصر دادي عدون،متناوي محمد، مرجع سبق ذكره،ص 59
(2) مهناوي فضيلة وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

Multinational وكلمة Corporation بدلا من كلمة Enterprise واتضح أن هذه الشركات تعتمد على سوق متعدد الدول كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي.(1)

**4-2 خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:**

لعل التأمل في مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يكشف عن أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها، يبدو من الضروري العمل على تحديد أهمها لأن ذلك يساعد إلى حد كبير على تصور مدى تأثيراتها على النظام الاقتصادي الجديد.

**4-2-1- ضخامة الحجم:**

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومن المؤشرات التي تدل على هذا حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها والشبكات التسويقية التي تملكها وحجم اتماقها على البحث والتطوير، فضلا على هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها .(2)

**4-2-2- الانتشار الجغرافي- الأسواق:**

من الميز التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانياتها هائلة في التسويق وفروع شركات تابعة في أنحاء العالم وقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات.(3)

**4-2-3- المزايا الاحتكارية:**

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، بأخذ سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تعميم أرباحها وإيراداتها .(4)

**4-2-4- تعبئة المدخرات العالمية:**

إن كل شركة من الشركات المتعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك الأسواق بمجموعة من الوسائل مثل: طرح أسهمها الخاصة في معظم الأسواق

---

(1) عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص 277. 278.
(2) ولد محمد عيسى، الشركات المتعددة الجنسيات،واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير.منشورة، جامعة الجزائر، 2004. 2005، ص 51.
(3) عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 281.
(4) نفس المرجع السابق، ص 283.

الهامة، تعتمد عند الإقدام على شراء أسهم شركة منافسة، تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار وبهذه الوسائل يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير من المدخرات العالمية.

**4-2-5- تعبئة الكفاءات:**

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.(1)

**4-2-6- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:**

إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم كذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

**4-2-7- إقامة التحالفات الإستراتيجية:**

وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات المتعددة الجنسيات والتي تسعى دوما إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية فيما بينها من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدرتها التنافسية والتسويقية، إن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سماة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات.(2)

**4-3- دور الشركات المتعددة الجنسيات في العولمة المالية:**(3)

فالشركات المتعددة الجنسيات هي الأداة الأساسية للعولمة،فبواسطتها يتم عولمة كافة مجالات الحياة تقريبا،فمن خلالها يمكن عولمة كافة العمليات المالية والتجارية،فعدد محدود من الشركات تسيطر على التفاصيل الأساسية للاقتصاد العالمي ليس فقط من خلال الاستثمار المباشر فكذلك لها دور كبير وتأثير أكبر على حركة رؤوس الأموال بالاستثمار الأجنبي غير المباشر،من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات خارج الحدود الوطنية خاصة في القطاع المصرفي والمالي ، وبالتالي فقد حققت الشركات أشواطا معتبرة من التحرر المالي على المستوى العالمي مما دفع بالعديد من الدول للإعلان عن عجزها الكامل في التحكم في حركة رؤوس الأموال ، كل هذا جعل "هانس و هارالد" يؤكدان أن : " الضغوط التي تواجهها المشروعات

(1) ولد محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 57.
(2) عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 282.
(3) مهناوي فضيلة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

وقيادتها الإدارية تأتي نتيجة سوق المال متعددة الجنسية ،السوق التي هي مركز العولمة ، فالتعامل العابر للحدود بالأسهم،يلغي الروابط الوطنية على نحو أشد مما يفعله تشابك الإنتاج.
إن دراسة الأهداف الإستراتجية للعولمة بين سعيها لتمكين الشركات المتعددة الجنسيات من إدارة وتسيير شؤون الاقتصاد العالمي لتحل محل الدولة ،من خلال شل وظائفها المتمثلة أساسا في سياسة التدخل ، وكذا تفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها والقفز فوق مهامها.

يتضح لن جليا مما سبق مدى أهمية العولمة المالية كظاهرة لها تأثيرها الواسع والشامل على جميع مجالات الحيلة الاقتصادية والمالية،وهذا التأثير لا يتم بطريقة عشوائية أو تلقائيا وإنما يعتمد في ذلك على أساليب مختلفة تجسدت هذه الأخيرة في شكل المؤسسات الدولية الكبرى السابقة الذكر.

**ملخص الفصل:**

في النهاية نخلص إلى أن ظاهرة العولمة بمختلف أنواعها هي ظاهرة حتمية لا مفر منها حيث أنه مهما تنوعت ومهما اختلفت التعاريف المقدمة لهذه الظاهرة والأسباب المؤدية لها فإن كل ذلك يصب في مجرى واحد ألا وهو حتمية دخول وإتباع جميع دول العالم لهذا النظام من أجل مواكبة التطور الحاصل في مختلف الاقتصاديات، خاصة بالنسبة إلى الدول النامية حيث أنها تعتبر بمثابة أحسن فرصة لها من أجل النهوض باقتصادياتها من خلال الاستفادة من مختلف الايجابيات التي تمنحها هذه الظاهرة من فرص لتوسيع أسواقها وكذلك تطوير هياكلها القاعدية وجلب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك التقدم التكنولوجي، أما بالنسبة إلى العولمة المالية فقد جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل. المعاملات في الأسهم السندات التي أصبحت عابرة للحدود والقارات وتزايد التعامل بالنقد الأجنبي عبر الحدود وأهم عناصرها الداعمة صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة وكذا الشركات المتعددة الجنسيات.

# الفصل الثاني

## تطور النظام البنكي الجزائري

المبحث الأول: المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري إلى ما قبل 1986م

المبحث الثاني:وضعية النظام البنكي الجزائري بعد 1986م

**تمهيد:**

يعد النظام البنكي الممول الرئيسي في اقتصاديات البلدان، أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة، نظرا لعدم كفاية الأسواق المالية أو غيابها تماما، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر، وقد عرف هذا القطاع إصلاحات عديدة مند الاستقلال، لكن التزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية، مما حال دون تحقيق الأهداف، وبالنظر إلى ما تمليه المعطيات الاقتصادية والمالية الجديد على المستويين الوطني والدولي، فان هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة وعلى جميع المستويات، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري من خلال التطرق الى النقاط التالية:

- مراحل التطورالتي مر بها النظام البنكي الجزائري قبل 1986م.
- وضعية النظام البنكي الجزائري بعد 1986م.

**المبحث الأول: مراحل التطورالتي مر بها النظام البنكي الجزائري قبل 1986م**

يعود إنشاء النظام البنكي في الجزائر إلى القرن 19، وكان مستنسخا عن النظام الفرنسي بغرض خدمة مصالحه المالية، فكل البنوك الموجودة في الجزائر عبارة عن فرع لبنك فرنسا الخاصة منها أو العامة أو المختلطة، لذا سوف نتطرق إلى أهم وأبرز المحطات في النظام البنكي الجزائري.

**1- النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال (قبل1962م):**

نشأ النظام البنكي الجزائري كامتداد للنظام البنكي الفرنسي، ونتيجة لذلك فقد تواجدت شبكة واسعة من البنوك والمنشآت المالية قبل الاستقلال بالجزائر، وهذا راجع لاعتقادات الفرنسيين بأن الجزائر موطن دائم وحق لهم، إن أول مؤسسة بنكية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19م لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا حيث بدأ هذا البنك فعلا بإصدار النقود مع بداية 1848م، ولكن لم يعمر طويلا، وثاني مؤسسة تمثلت في البنك الوطني للخصم Le Comptoir National Des Comptes حيث اقتصرت مهمته على الائتمان فقط دون حق الإصدار (النقود)، مع قلة الودائع الموجهة له تعذر عليها القيام بمهمته،أما ثالث مؤسسة فهي بنك الجزائر سنة 1851م، حيث كان رأس ماله في حدود 3 ملايين فرنك لكنه وقع في أزمة شديدة بين 1880م إلى 1890م مما دفع الى نقل مقره إلى باريس مع تغيير اسمه إلى بنك الجزائر تونس، وفي 1958/09/19م فقد هذا البنك حق الإصدار إلى تونس بعد تحقيق الاستقرار السياسي، لتصبح تسميته مرة أخرى بنك الجزائر حيث ظل تحت نفس الاسم إلى غاية 1965/12/31م، والذي حل محله البنك المركزي الجزائري.[1]

(1) شاعة عبد القادر، الاعتماد المستندي- أداة دفع وقرض، دراسة واقع الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2005م- 2006م، ص 67، 68.

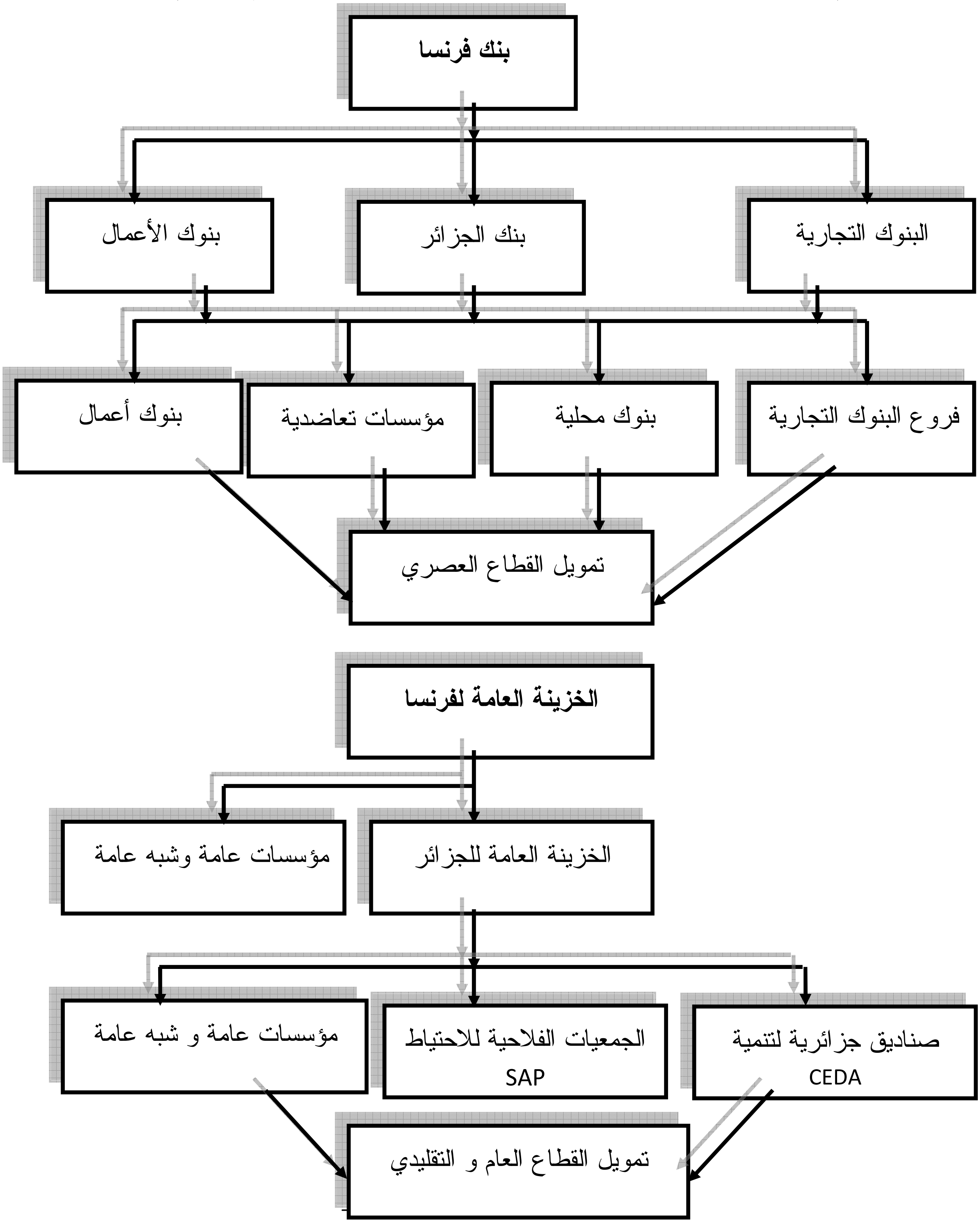


**الشكل 01: هيكل النظام البنكي قبل الاستقلال (قبل 1962م)**

المصدر: عبد الرحمان بلحفصي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، محاضرة غير منشورة، جامعة سطيف، 1987م.

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كل من البنوك التجارية وبنوك الأعمال والمؤسسات التعاضدية اختصت في تمويل القطاع العصري، كما اختصت الجمعيات الفلاحية للاحتياط ومؤسسات عامة وشبه عامة في تمويل القطاع العام التقليدي.

## 2- الانتقال من القطاع البدائي المستقل (1962م- 1985م):

لقد ورثت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مؤسسات مالية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، ومن ثم عملت على بدل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط البنكي، فخلقت مؤسسات مالية لا غنى عنها وحاولت تكييف البعض الأخر، كما أممت البعض الأخر، وأنشأت في آخر المطاف نظاما بنكيا جزائريا ينسجم ومتطلبات التنمية المنشودة.

### 2-1- مرحلة التأسيس (1962م- 1970م): [1]

غداة الاستقلال كان هدف الجزائر الأساسي هو تأميم النظام البنكي الأجنبي، وتأسيس نظام بنكي وطني، ومن الأسباب التي كرست تلك الركبة ودعمت منهجية الدولة الجزائرية هو رفض وتخلي البنوك الأجنبية عن تمويل العمليات الجزائرية واقتصارها على التجارة الخارجية.

وأول فترة هي فترة التأميمات وقد اتخذ قرار تأميم البنوك الأجنبية عام 1966م حيث أنشأت السلطات الجزائرية بنوكا وطنية لملأ الفراغ الذي تركته البنوك الأجنبية، وبهدف تمويل المشاريع الوطنية ولتحقيق تنمية سريعة كان لابد من تخطيط مبرمج، لذلك انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية، وكان يحكم الدولة من الموارد المالية الوطنية وتوجيهها لتمويل القطاعات الاقتصادية، واتخذت الجزائر في الفترة ما بين 1962م-1966م قرارات هامة في مجال البنوك أهمها:

- تأسيس البنك المركزي عام 1962م.
- تأسيس الخزينة العمومية وإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية سنة 1963م، وصندوق الادخار والاحتياط سنة 1964م.

#### 2-1-1- بنك الجزائر:

تم إنشاءه بموجب قانون رقم 62، 144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962م، وهو ما كان يسمى سابقا البنك المركزي الجزائر BCA، وقد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة. ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي، وباقتراح وزير المالية إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك، ومن مهامه الإصدار النقدي بحيث نرى في هذا الصياغ أن البنك المركزي يحتكر هذه العملية على أن يمارسها بتفويض من الدولة، وإصدار الأدوات النقدية بهذا الأخير تمكن ضمان عدم إفلاس الخزينة بإعطائها تسبيقات وباشر هذه الوظيفة بعد تأسيسه مباشرة.

(1) بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م، ص 70- 71.

وحتى 10 أفريل 1964م كان يصدر العملة الوطنية بالدينار، ومن مهامه كذلك:

– وبتنصيبه كبنك البنوك، منع من القيام بأي عملية مع الخواص إلا في حالات تستهدف المصلحة الوطنية، وكذلك يقوم بتنظيم تداول النقود وتسييرها ومراقبة عمليات القرض بكل الوسائل المناسبة التي خولها القانون له.

– له صلاحية إعادة الخصم للبنوك، وخصم السندات العمومية والخاصة، وصلاحية منح الخزينة سلفات مكشوفة على حسابها الجاري، إلى غير ذلك من الوظائف الممارسة من طرفه.(1)

**2–1–2– بنك الجزائر للتنمية (BAD):**

تأسس تحت اسم الصندوق الجزائري للتنمية CAD بالقانون 165/63، المؤرخ في 1963/05/17م، كبنك تنمية مكلف بتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل بموارد من الخزينة العمومية، إذ ساهم في إنشاء الشركات العمومية الجزائرية الأولى وبعض عمليات الخزينة العمومية كتسيير ميزانية التجهيز وتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الخاص.

.وازدادت أهمية البنوك منذ عام 1967م مع بدئ تنفيذ الخطة أو الخطط التنموية الوطنية، وتنامي سيطرة الدولة على القطاعات الرئيسة للنشاط الاقتصادي، وانبثاق الشركات الوطنية الكبرى، وهكذا فقد القسم الأكبر من قروضه الموجهة لتمويل المشاريع الصناعية والسياحية المقررة في المخطط الثلاثي للتنمية (1967م–1969م) ثم المخطط الرباعي (1970م–1973م) في عام 1971م، وبموجب المرسوم 71/74 المؤرخ في 1971/06/30م تم تغيير اسمه ليتحول إلى ما يعرف به اليوم البنك الجزائري لتنمية BAD. وبعد أن كان تحت اسم الصندوق الجزائري للتنمية، وابتداء من سنة 1975م أصبح مسؤولا عن تمويل المنشآت البلدية والمحلية والإنتاج والتنفيذ والسياحة، وحاليا يتكفل بنك الجزائر للتنمية في المشاركة في التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ريثما تم إعادة النظر في أوضاعها ومراجعة نظامها الأساسي.(2)

**2–1–3– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):**

تأسس بقانون 227/64 المؤرخ في 1964/08/10م لتدعيم الادخار والاستثمار وانجاز المشاريع السكنية وتجميع المدخرات، بفتح حسابات التوفير وهذا بغرض الاستجابة لضرورة جمع الادخار النقدي للأفراد الذي يخصص لمنح القروض لقطاع البناء والسكن، وبالإضافة إلى وظيفته في جمع الادخار يقوم الصندوق الوطني بمنح قروض لتمويل السكن، فالمدخر أمامه اختيارين إما الحصول على سكن جماعي في إطار التعاونيات العقارية الذي يشرف على تمويلها أو الحصول على قرض مباشرة من الصندوق لبناء أو شراء سكن، كما أصبح يقدم قروض من أجل تمويل الحصول على السيارات.(3)

(1) محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ط3، ص 30، 31.
(2) شاعة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 60.
(3) نفس المرجع السابق، ص 66.

في نفس السنة (1964م) عمدت الدولة إلى إنشاء عملة وطنية **الدينار الجزائري** دعما للسيادة الوطنية والاستقلال الوطني، وكذا إصدار مستقل لهذه العملة وائتمان مستقل داخل منطقة الفرنك بالإضافة إلى هذا عمدت الدولة إلى حذف الاعتماد في أنشطة التجارة الخارجية لكل البنوك الأجنبية وإنشاء هيئة لمراقبة الصرف وفقا للمرسوم 65-320 الصادر في 1965/12/31م (1).

مع قرار التأميم ارتفع عدد البنوك الجزائرية حيث شوهد تأسيس ثلاث مؤسسات بنكية أخرى هي:

**2-1-4- البنك الوطني الجزائري BNA (Banque National Algérien):**

تأسس البنك بصدور مرسوم 1966/06/13م ليحل محل البنوك الفرنسية التي أشرنا لها سابقا، وبالإضافة إلى كونه بنكا تجاريا، وطلب منه تمويل القطاع الزراعي لذلك تدخل هذا البنك في القطاع الفلاحي ابتداء من مارس 1967م مستعملا أموال وموارد صندوق القرض الفلاحي، ثم تم إعادته بصفة نهائية ووحيدة في الميدان الزراعي منذ أكتوبر 1968م، وبالإضافة إلى ذلك اهتم بجمع الودائع لكن في سنة 1982م تم إعفاءه من مهمة القطاع الفلاحي حيث تحولت إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكان للبنك الوطني الجزائري دور كبير في المجالين الصناعي والتجاري، إذ كان يقرض المنشآت العامة والخاصة بالإضافة إلى تمويل قطاع الاستثمار المخطط بقروض متوسطة الأجل وعلاقاته الواسعة في مجال التجارة الخارجية.(2)

**2-1-5- القرض الشعبي الجزائري (CPA):**

تأسس في 29ديسمبر 1966م بموجب القانون رقم 66-30 المعدل بالأمر 67-75، بتاريخ 11ماي 1967م برأس مال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري، وجاء هذا البنك ليحل محل البنوك الشعبية التالية: القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة).

الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، أدمجت فيما بعد ثلاث بنوك أجنبية هي:

- شركة القروض المارسيلية في جوان 1968م.
- الشركة الفرنسية لتسليف والبنك 1972م.
- البنك المختلط (الجزائر، مصر) 1968م.(3)

وقد تخصص كل من البنكين السابقين في نشاط معين فمثلا البنك الوطني الجزائري تخصص في تمويل القطاع الفلاحي والقرض الشعبي الجزائري في تمويل الحرفيين والتعاونيات الغير حرفية، غير أن التخصيص السابق كان نظريا فقط فكل البنوك السالفة الذكر كانت تقوم بعمليات مصرفية في المجالات كلها وتجدر الإشارة إلى أن بعض اللوائح القانونية التي تم بها تأميم البنوك التي ظهرت في تلك الفترة ما بين 1962م إلى 1970م، وتوضيح كل ما يشمله كل بنك من البنوك الوطنية الناشئة التي ظهرت في تلك الفترة.

(1) محرزي جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2002- 2006، ص 42، 43.

(2) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة الشباب الجامعية لنشر، الجزائر، 2008م، ص 185.

(3) نفس المرجع السابق ،ص 185.

إضافة إلى ما ذكر سابقا

– التعليمية الصادرة في 1966/06/08م تضمنت تحويل النشاطات البنكية السابقة أي القرض العقاري للجزائر وتونس 1966م والقرض الصناعي والتجاري 1967م، والبنك الوطني للتجارة والصناعة بإفريقيا وبنك باريس وهولندا 1968م ومكتب معسكر الخصم إلى البنك الوطني الجزائري، وقد تم دمجها بتواريخ متتالية.

– القرار الصادر في 1967/05/11م الذي أقر تحويل النشاطات الممارسة الموازية للبنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر، وهي القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة). شركة مرسيليا للقرض، والبنك المختلط الجزائر مصر، ومؤسسة القرض والبنك ، والقرض الوطني وكانت تواريخ الإدماج مختلفة.[1]

– التعليمة الصادرة في 1967/01/01م، تضمنت تحويل مجموع نشاطات البنوك الأجنبية التالية: «القرض الليوني»، «الشركة العامة الفرنسية»، «قرض الشمال»، «البنك الصناعي للجزائر و البحر المتوسط»، بنك باركليز الانجليزي الأصل، «البنك الخارجي».

– التعليمية الصادرة في 1964/08/10م، أقرت تحويل النشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الأجنبية التالية: صندوق التضامن والتكافل لبلديات الجزائر، صندوق الادخار الفرنسي، وصناديق تقليدية أخرى، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.[2]

**– أسلوب التمويل وعوائقه من 1962م إلى غاية 1970م:**

قبل تأميم البنوك عرف تمويل الاقتصاد إعراض البنوك الأجنبية في القيام بهذه المهمة، في ظل شح الموارد فاضطر البنك المركزي للتدخل بشكل كبير في هذه الفترة حيث بتدخل مباشر للبنك في التمويل، إذ قدرت القروض المباشرة من البنك المركزي ب 1250 مليون دينار جزائري وهي أكبر من مجموع القروض للبنوك التجارية التي قدرت ب 1230 مليون دينار سنة 1965م فتحول دور البنك من دور الرقابة إلى التوزيع المباشر للقروض.

لكن بعد التأميم تخصص كل بنك في تمويل قطاع معين إذ تخصص البنك الجزائري في تمويل القطاع الفلاحي وعمليات القرض الداخلي وقطاعات أخرى، أما القرض الشعبي فتخصص في تمويل القطاعات التقليدية (الفندقة، النشاط الحرفي، المهن الحرة.) ،في حين تخصص البنك الجزائري في تمويل العمليات مع باقي العالم.

تمويل الاقتصاد من الجهاز البنكي يتم من خلال البنوك التجارية بقروض قصيرة الأجل للقطاع العمومي والمسير ذاتيا والقطاع الخاص يستفيد من قروض قصيرة ومتوسطة المدى، في حين أوكل تمويل استثمار القطاع العمومي والمسير ذاتيا للخزينة العمومية عن طريق الصندوق الجزائري للتنمية الذي لعب دورا هاما في التمويل إذا كان يمثل الأداة التنفيذية لميزانية الدولة وبعض المشاريع الاستثمارية ويقدر

(1) طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2004، ص 180.

(2) القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط4، 2008م، ص 156.

مستوى استثمار تجهيزات الدولة لسنة 1963م– 1968م بأكثر من 11 مليار دينار جزائري تمول باللجوء النهائي أو المؤقت إلى الخزينة أو اللجوء إلى الموارد الخارجية التي تقدر ب 13 مليار دينار جزائري .

ويمثل الشكل التالي أسلوب تمويل الجهاز البنكي في أواخر الستينات.[1]

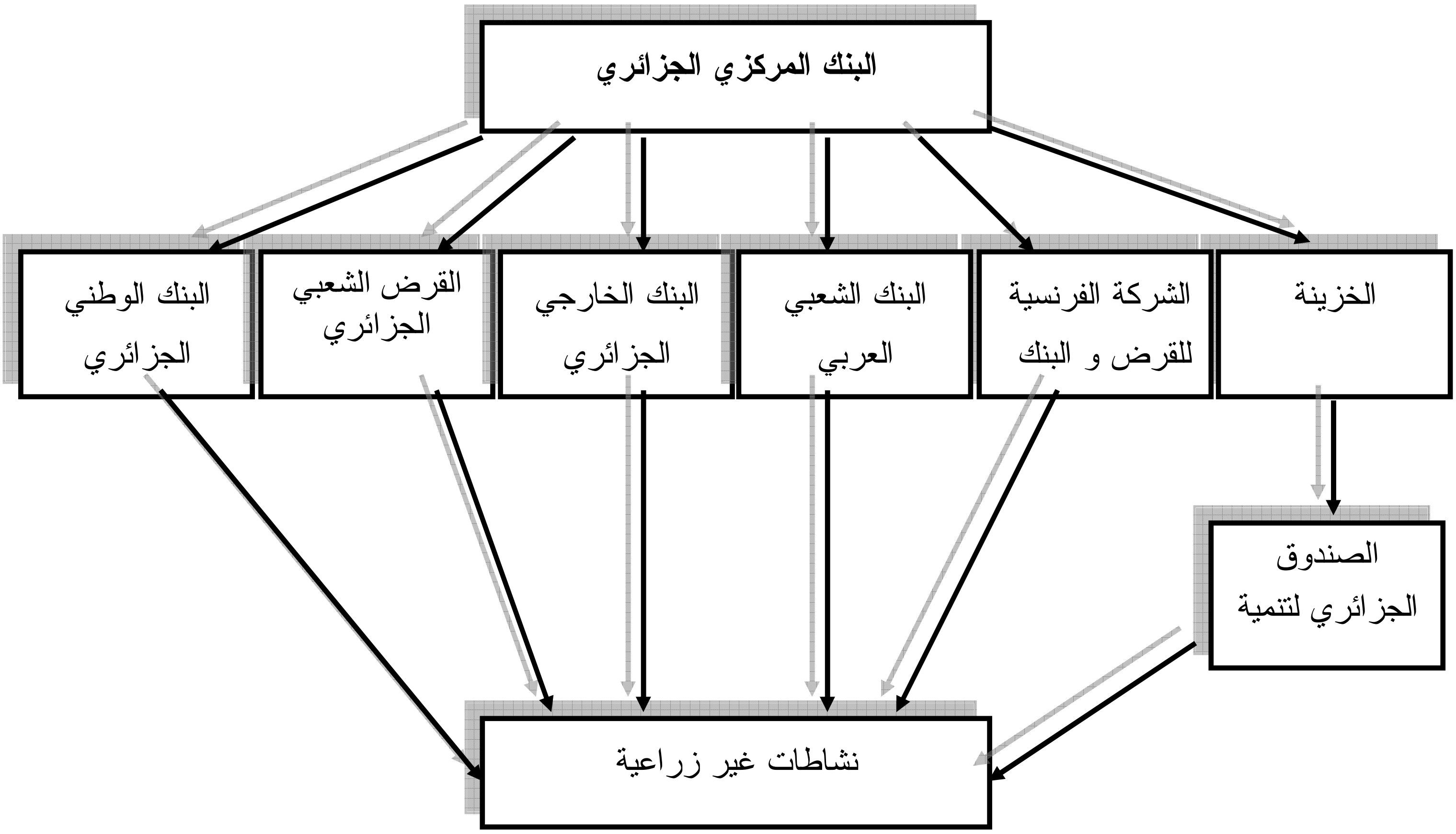


**الشكل 02: قنوات التمويل بعد سنة 1962م.**

المصدر: لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية- حالة البنوك الجزائرية- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004- 2005

(1) لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية- حالة البنوك الجزائرية- مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005م، ص 63.

وكملخص لما تم تناوله نقدم الشكل التالي الذي يبين مختلف المراحل لفترة 1962م–1970م.

**مجموع البنوك الفرنسية**

**بنوك الأعمال**

- البنك الصناعي للجزائر و البحر المتوسط.
- بنك باريس و هولندا.

**البنوك التجارية (ودائع)**

- القرض العقاري ( الجزائر و تونس).
- بنك الصناعة و التجارة .
- القرض الصناعي و التجاري.
- القرض الليوني .
- الشركة العامة .
- قرض الشمال .
- نبك باركليز .
- شركة مرسيليا للقرض .
- نبك الجزائر مصر.

**منشآت إعادة الخصم**

المجموعة الفرنسية للإعادة الخصم تعمل كوسيط في السوق النقدي .

**مجموعة مراقبة من طرف الدول**

- البنك المركزي الجزائري.
- الخزينة.
- الصندوق الجزائري للتنمية.
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

- البنك الخارجي الجزائري BEA 12/09/1967
- البنك الوطني للجزائر BNA 01/07/1966
- القرض الشعبي الجزائري CPA 11/05/1967

**الشكل رقم 03: النظام النقدي والمالي للجزائر 1963م– 1966م.**

المصدر: بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

من خلال الشكل أعلاه نستطيع فهم مجمل التغيرات والتحولات التي تعرض لها النظام البنكي بعد الاستقلال، وأهم مرحلة في حياته والتي تعتبر كمرحلة أساسية لابد منها لكل دولة مستقلة حديثا وهي مرحلة التأميمات، وتحويل ملكية القطاع المصرفي لملكيتها الخاصة.

**2-2- المرحلة الممتدة من 1970م- 1977م:**

تميزت هذه الفترة بالتخطيط المركزي باعتبار أن الجزائر انتهجت النظام الاشتراكي، مما أدى إلى إسناد عملية تمويل الاستثمارات وخاصة القطاع العام إلى البنك الجزائري والخزينة العامة، وتميزت هذه المرحلة ب:

- التمركز- تغلب دور الخزينة- إزالة تخصص البنوك وكذا تقليص دور البنك الجزائري في تحريك ومراقبة السياسة النقدية.(1)

وتميزت كذلك بإعادة النظر في إجراء الحصول على الكشوفات في إطار تمويل الاستغلال، وعليه أدى إلى ظهور مفهوم " قبول مخطط التمويل " الذي أصبح من صلاحيات البنوك التجارية.

- توزيع المهام في تطبيق المشاريع الاستثمارية المخططة من وزارة التخطيط ووزارة المالية، حيث تقوم وزارة التخطيط باقتناء الاستثمارات وقبول تكاليفها، وتسجيل هذه العمليات في البرامج السنوية.

- تلتزم المؤسسات بفتح حساب في بنك وحيد وأن تمركز حساباتها وصفقاتها معه، ويمكن للبنوك مراقبة نشاطات المؤسسة، ونلاحظ هنا أن التأكيد على مبدأ التخصيص البنكي يتنافى ومبدأ المنافسة الذي يسعى إلى ضمان خدمات مصرفية على مستوى جيد، فغياب المنافسة بين البنوك من أجل جمع الودائع أدى إلى كبح ديناميكية جمع مجهود تعبئة الادخار المتوافر في السوق ونتج عن هذا عدم تطور المنتجات البنكية المرتبطة بهذه المتغيرة أي الادخار أو حتى كذلك نوعية الخدمة البنكية.(2)

لقد أدى الإصلاح المالي لسنة 1971م إلى الانتقال التدريجي للقطاع المالي، والى وصاية الوزارة المالية، وبالتالي تقليص دور البنك المركزي كما ذكر سابقا وأثناء هذه الفترة كان هناك تميز كبير في عملية التمويل بين القطاع الخاص والعام.(3)

- تماشيا مع جملة إصلاحات 1971م، والتي هدفت إلى بعث أسس الخيار الاشتراكي، حيث وبعد القيام بعمليات التأميم رأت السلطات أنه من الضروري إنشاء مؤسسات، وهيئات تتكفل بمراقبة وإدارة القرض، وهذا حتى تحقق الإصلاحات أهدافها المرجوة. وتتمثل هذه الهيئات الاستشارية في كل من: (4)

**2-2-1- مجلس القرض:**

أنشئ هذا المجلس بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971م إذ حسب المادة الأولى منه تنص على « يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس القرض الذي يتلخص دوره في تقديم الآراء، والتوصيات، والملاحظات في وسائل النقد، والقرض »، وقد كلف هذا المجلس للقيام بالأدوار التالية:

(1) حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997م، ص 193.
(2) محرزي جلال، مرجع سبق ذكره، ص 52.
(3) شاعة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 71.
(4) قميرى حجيلة، تطور أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004م - 2005م، ص 20.

– الدراسات المتعلقة بسياسة القرض، والنقود، والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخططات، وبرامج تنمية الاقتصاد الوطني.

– بحث الوسائل الكفيلة بتنمية موارد البلاد المختلفة، واقتراح كافة التدابير التي تأدي إلى تنويع مصادر الادخار والتمويل للاقتصاد الوطني.

– المساعدة في تعزيز علاقات القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد، وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد.

– تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود، والقرض، و كافة الأمور المحتملة والتي تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد، كما يجب عليه تقديم اقتراحات في هذا المجال.

**2-2-2- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:**

أنشأت هذه اللجنة بالأمر رقم 71-47 الصادر في 30 جوان حيث تنص المادة التاسعة منه «تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية» ولقد كلفت بالمهام التالية:

– تقديم الآراء، والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية والمجالات المرتبطة بهذه المهمة.

– تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية، وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمؤسسات الاقتصادية.

– دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات المالية في شتى جوانبها وتدرس التدابير الكفيلة لتطوير استعمال اللغة الوطنية.

– دراسة ميزانيات، وحسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية.[1]

أما في سنة 1973م تم رد الاعتبار لمبدأ التمويل الذاتي، غير أنه اقتصر على الاستثمارات الخاصة بالتجديد، وابتدءا من عام 1976م، سمح المشرع للمؤسسات العمومية استعمال أموالها الخاصة لتمويل استثمارات النمو والتوسع ونظرا لضعف نسب التمويل الذاتي لهذه المؤسسات تقرر تخفيض نسبة الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 60% إلى 40% إذ خصصت هذه الأرباح للاستثمار خلال السنة التي حققت فيها الأرباح.[2]

**2-3- مرحلة إعادة الهيكلة 1978م- 1985م:** [3]

تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة البنوك حيث قامت بها السلطات انطلاقا من 1982م لمجموع مؤسسات القطاع العام وشملت مصرفان جديدان هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وبنك التنمية المحلية BDL.

**2-3-1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

تأسس في مارس من سنة 1982م، حيث أخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان القطاع الفلاحي الصناعي، حيث نصت المادة الأولى من تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 21.
(2) محرزي جلال، مرجع سبق ذكره، ص 59.
(3) نفس المرجع السابق، ص 59.

كما تنص المادة 04 على أن مهمته تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في: [1]

1- تنمية موجودات الفلاحة.

2- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية واستخدام وسائل خاصة لتمويل:

- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.
- الهياكل والأعمال الصناعية المرتبطة بالفلاحة.
- الهياكل والأعمال المرتبطة بما سبق.

**2-3-2- بنك التنمية المحلية:** [2]

الذي أنشأ في 30 أفريل 1985م، حيث تولى جزءا من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري كما أن له 40 مقرا موزعة عبر مختلف أنحاء الوطن، وبرمجت له نوعين من النشاطات نشاط مصرفي كجمع الأموال للتوفير الوطني وكذا توزيع القروض على القطاعات العامة والخاصة.

أما نشاطه الثاني فهو نشاط متخصص ألا وهو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات.

وبعد إعادة الهيكلة أصبح البنك يتكون من:

- بنك مركزي بقي محافظا على مهامه.
- بنوك أولية ( BNA, BEA, CPA ) تقوم بتمويل القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

والشكل التالي يوضح إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري:

(1) نفس المرجع السابق، ص 59.
(2) نفس المرجع السابق، ص 60.

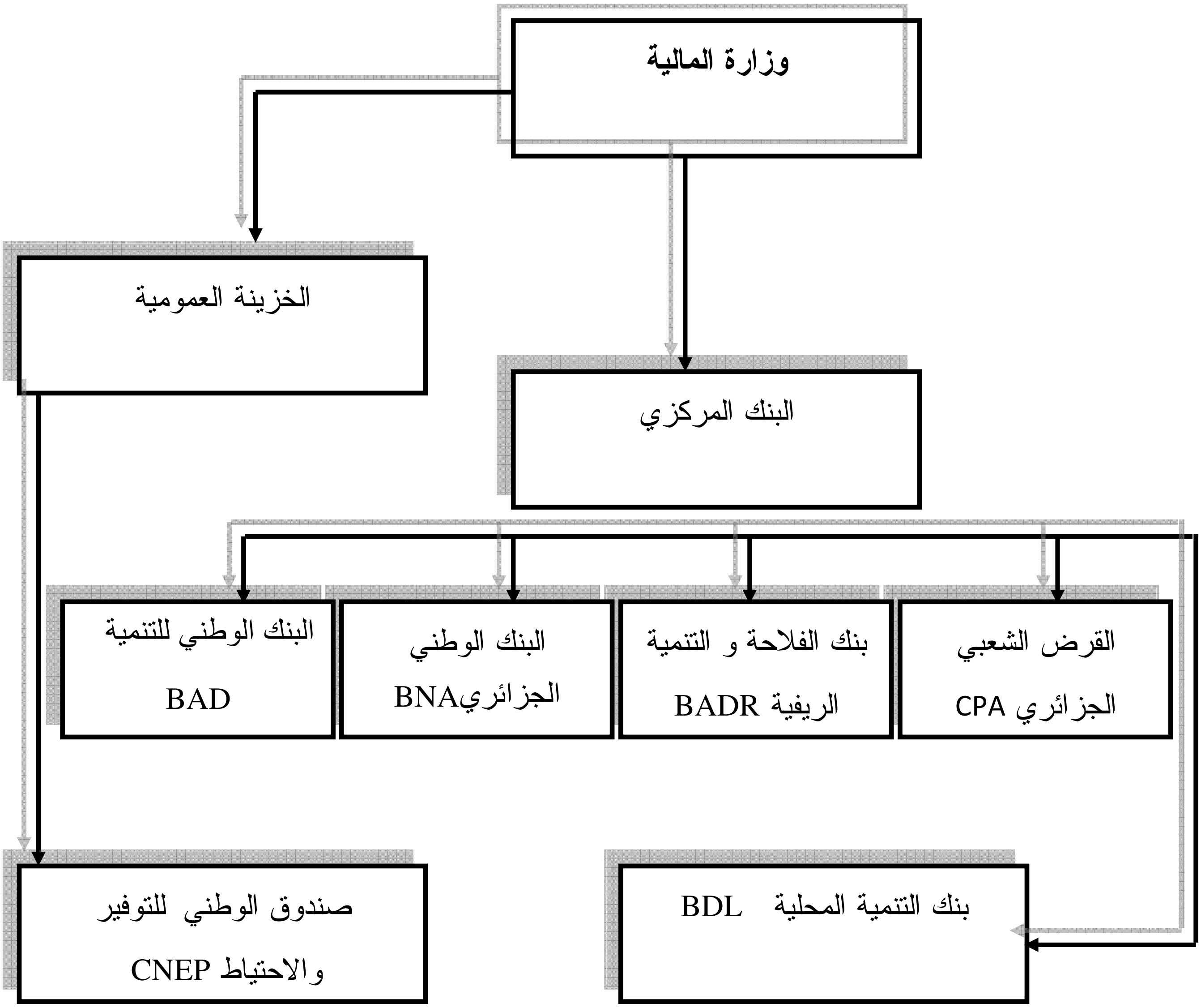


**الشكل 04: النظام البنكي الجزائري خلال فترة 1982م– 1986م.**

المصدر: محرزي جلال، مرجع سبق ذكره، ص 61.

**المبحث الثاني: وضعية النظام البنكي الجزائري بعد 1986م**

يهدف تغير الجانب الوظيفي للنظام المصرفي وملئ الفراغ التشريعي وإعادة النظر في سياسة التمويل التي لم تعد تتماشى والمتطلبات الحديثة، قامت السلطات الجزائرية بإصدار قوانين لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، ويمكن القول أنّ سنة 1986م هي البداية الفعلية للإصلاحات في مجال النظام البنكي، فقد استيقظت الجزائر على أزمة مالية ونقدية كبيرة مما دفع إلى ضرورة إدخال إصلاحات على المنظومة البنكية.

**1- الإصلاحات البنكية وقانون القرض والبنك 1986م:**[1]

جاءت إصلاحات 1986م كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول ونقص المداخل الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي والمؤسسة العمومية ترجع لوجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية.

وفقا لقانون 86-12 المؤرخ بتاريخ 19-08-1986م الذي يعرف بقانون نظام البنوك وشروط الإقراض فهو يحاول إعادة النظر في المنظومة المصرفية وفي آليات التمويل وبالتالي إعطاء أهمية للجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تكليفه بوظيفة تقليدية وأساسية والمتمثلة في الوساطة المالية وإعفائه من الرقابة التي أثقلت كاهل البنوك، فالبنوك تصبح تعمل بقاعدة جديدة قائمة على المردودية المالية، وتقليص المخاطر، كما يهدف هذا القانون إلى إعادة الاعتبار للبنك المركزي، وإعطائه الصلاحيات اللازمة لتمكنه من تسيير ومراقبة السياسة النقدية، وتحسين ظروف استقرار العملة وتحديد حدود قصوى بعمليات إعادة الخصم لتوجيه العمليات الإقراضية المتبعة من طرف البنك، وهذا ما نصت عليه المادة19 من هذا القانون. إضافة إلى ذلك يقنن هذا القانون العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العامة، وبذلك يجعلها علاقة تعاقدية، حيث يحدد المخطط الوطني للقرض(P.N.C) سقفا للقروض التي يمنحها البنك المركزي للخزينة وهذا ما نصت عليه المادة26.

(1) خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 187.

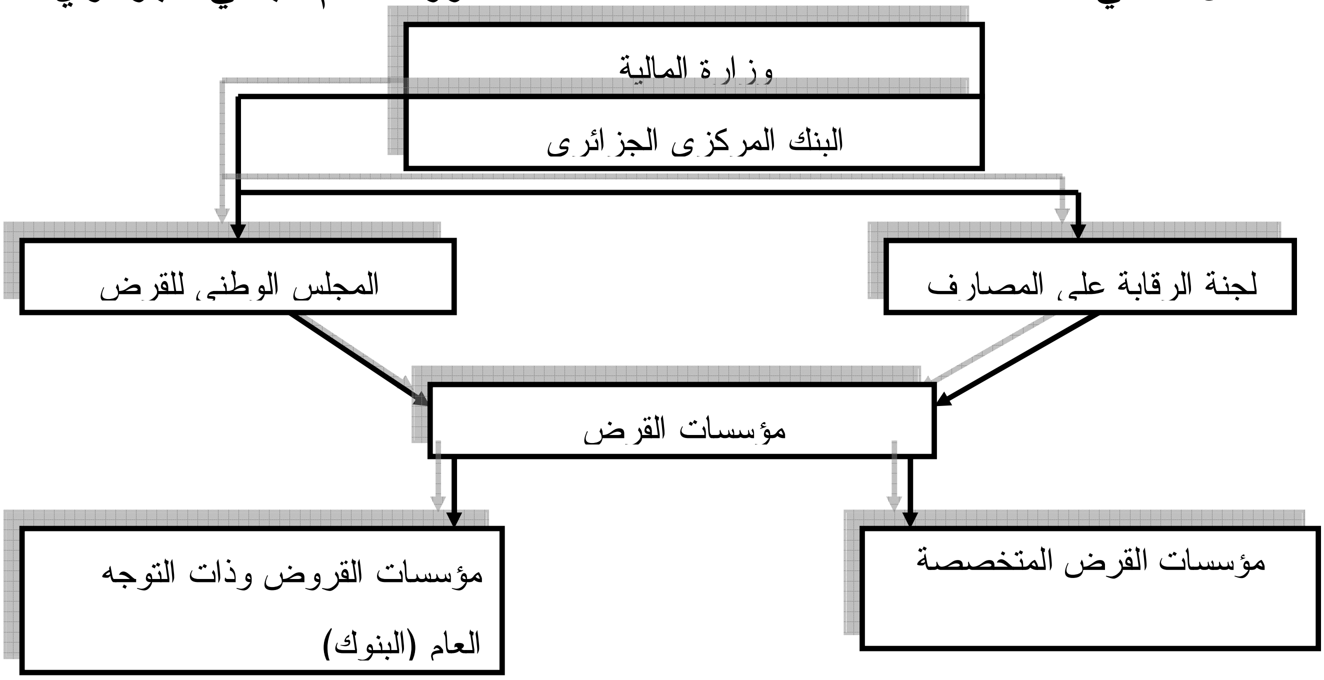


**الشكل 5: النظام المصرفي وأجهزة الرقابة وفق نظام القرض والبنوك لعام 1986م.**

Source: Ben helima Ammour.le system bancaire Algérien ed dahleb Algerie 1996 ,p 11.

- تقتضي هذه الأخيرة على أنّ المخطط الوطني للقرض يعمل على تحديد يعمل على تحديد ما يلي:[1]
- حجم القروض الخارجية المجندة.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

وآخر ما قام به هذا القانون هو إعادة النظر في مستويات أسعار الفائدة وخاصة المدنية منها بما فيها معدل إعادة الخصم. لكن هذا القانون لم يطبق في ارض الواقع لسبب رئيسي يكمن في المادة 60 من القانون نفسه حيث تنص هذه الأخيرة على أنّ ما جاء به القانون لا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد مراجعة القوانين الأساسية للبنك المركزي والبنوك الأولية ولكن هذا الأخير لم يتم إلا في سنة 1990م لهذا بقي هذا القانون حبرا على ورق، ما عدى ما جاء به فيما يخص إعادة النظر في مستويات أسعار الفائدة.[2]

**2- الإصلاحات البنكية وقانون استقلالية البنوك لسنة1988م:**

أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تغيرات عميقة على النظام المصرفي منذ سنة 1986م بإصدار قانون البنوك والقروض لبعث الجهاز المصرفي من خلال تجسيد صلاحيته تم تدعيمه بقانون آخر لاستقلالية المؤسسة العمومية 88-01 الصادر بتاريخ: 12 جانفي 1988م وجاء هذا القانون متمما ومعدلا

(1) محفوظ لشعب، مرجع سبق ذكره، ص 41.
(2) خبابة عبد الله: مرج سبق ذكره، ص ع 187.

لقانون نظام البنوك وشروط الاقتراض نظرا لما تطلبته التغيرات الاقتصادية من الاحتياجات في الميدان النقدي، ويعتبر هذا النظام كنهاية لنظام التخطيط، ويعتبر البنك مؤسسة تجارية وليس مصلحة عمومية ، وكذلك فك الارتباط و الوصايا التي كانت تمارسها الوزارة على البنوك وذلك تمهيدا للدخول في اقتصاد السوق ،كما يسمح للبنك والمؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية و الخارجية، إذا فمضمون هذا القانون هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات. وفي هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها القانون وعرضها فيما يلي:[1]

– بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أنّ نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمرد ودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.

– يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، يمكن أيضا لمؤسسات القرض إن تلجا إلى الجمهور من اجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجا إلى طلب ديون خارجية.

– وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

– وقد أنشئ في هذه المرحلة بنك ينتمي إلى البنوك المختلطة والخاصة ألا وهو:

**2–1– البنك المختلط:**

هذا البنك أنشئ في 1988/06/19م وهو بنك مشترك بين البنك الليبي الخارجي بنسبة 50%، وأربع بنوك تجارية عمومية بنسبة 50% من رأس مال البنك BNA، CPA، BADR.[2]

**3– الإصلاحات البنكية وقانون النقد والقرض 1990م:** [3]

في بداية التسعينات ظهر قانون جديد سمِّيَ بقانون النقد والقرض وذلك بناءا على قرار المجلس الشعبي الوطني المؤرخ في 14 أفريل 1990م في شكل وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي ونظام تسيير البنوك والقرض في آن واحد.

إذن صدر قانون النقد والقرض رقم: 90– 10 في 14 أفريل 1990م الذي اعتبر إصلاحا جوهريا يهدف إلى تحويل نظام التخطيط المركزي والإداري إلى اقتصاد السوق وقد حمل تطورات حقيقية، إلا انه تعرض لاضطرابات في التحولات الجوهرية بسبب المحيط غير الملائم وعدم استقرار الأوضاع (الأحداث الأليمة الجسيمة 1988/ 1989م) لكنه أعطى نفسا جديدا للمؤسسات المالية وكان بمثابة إصلاح

(1) لطرش طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 195.
(2) لزغب مليكة، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية، واقع وتحديات
(3) خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 189.

جذري للنظام البنكي الجزائري فقد حدد الوظيفة المصرفية وتنظيمها، والإجراءات التطبيقية وصلاحيات كل بنك. كما عالج العديد من الجوانب بصورة تفصيلية نستعرضها فيما يلي:[1]

* يحدو روح المشرع في هذا القانون إعادة الاعتبار للبنك المركزي باعتباره بنك البنوك بعد أن عصفت بصلاحياته إصلاحات السبعينات وأوائل الثمانينيات واردته مجرد آلة لصنع الأوراق النقدية فقد منحه قانون النقد والقرض نسبة من الاستقلالية في التسيير والإدارة والمراقبة عن طريق إرساء هيئات منحها المشرع صلاحيات تمثلت في محافظ وثلاث نواب محافظ.

يهدف التنظيم الذي جاء به هذا القانون:[2]

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي ذلك لانّ التدخل الإداري قد ولد تضخما جانحا وانحرافا غير مراقب.
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي( المادة 04) .
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي ( المادة 19) .
- تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي( المادة 43).
- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية ( المادة 44).
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.
- حماية الودائع.
- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة.
- ترقية الاستثمار الأجنبي.
- تخفيض المديونية.
- إدخال منتوجات مالية جديدة.

إنّ بلوغ هذه الأهداف يتطلب ضرورة إعادة النظر في التنظيم المصرفي وانّ متابعة تحليلية للسياسة الاقتصادية تفرض نفسها في هذا المجال من خلال ما يلي: [3]

- دور هيئات البنك المركزي ( بنك الجزائري) في النظام المصرفي.

(1) نفس المرجع السابق، ص 189.
(2) محفوظ لعشب، مرجع سبق ذكره، ص 44. 45
(3) نفس المرجع السابق، ص 45.

- تنظيم المهنة المصرفية.
- رقابة البنوك والمؤسسات المالية.
- العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

والشكل الموالي يوضح لنا النظام المالي والنقدي للجزائر لسنة 1990م.

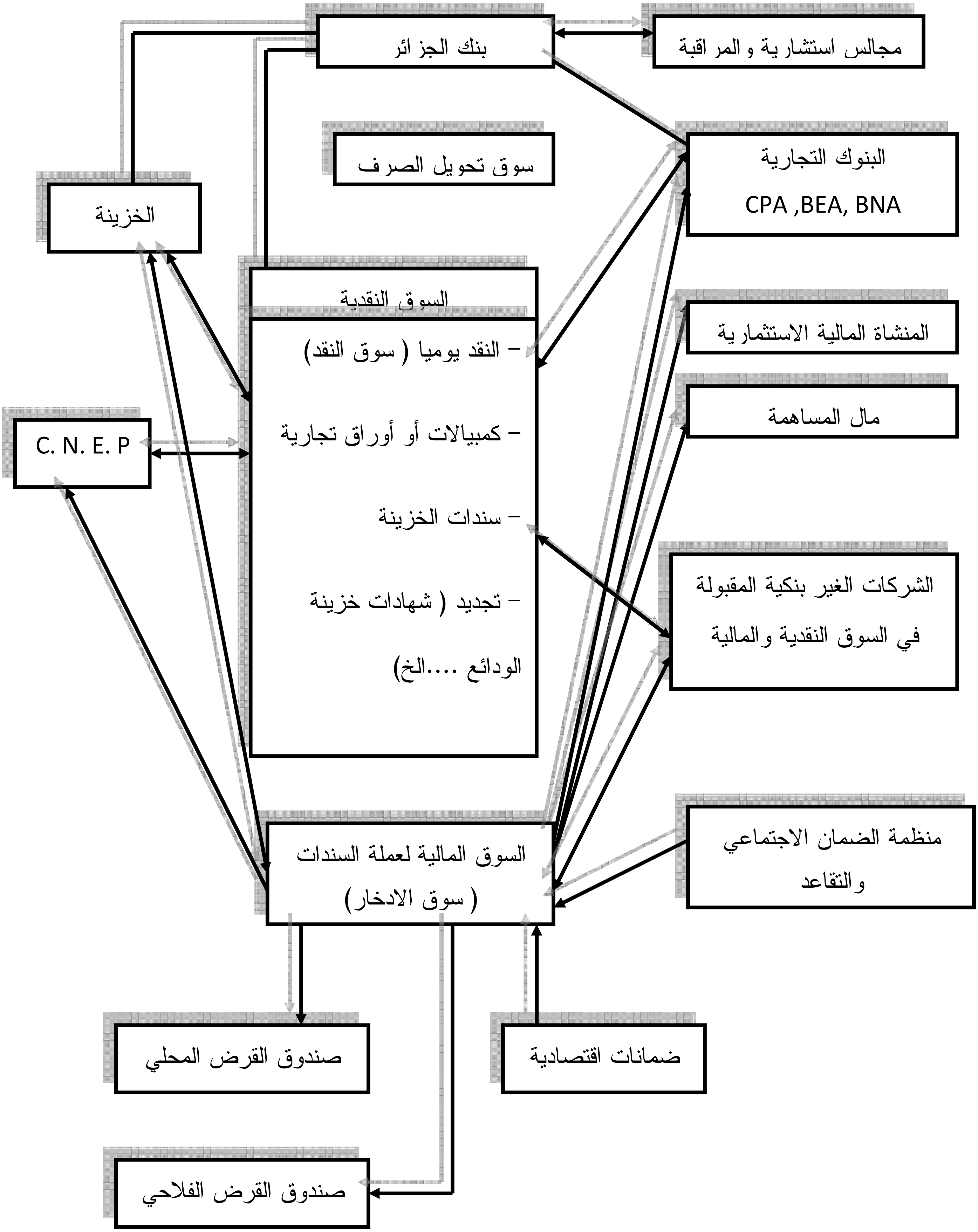


**الشكل 6: النظام المالي النقدي للجزائر سنة 1990م.**

المصدر: بخزاز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

– يلخص لنا هذا الشكل صورة القطاع البنكي والمالي، بعد الإصلاحات الجوهرية والقرارات التي حملت تطورات وتغيرات حقيقية للجهاز المصرفي والنظام المالي بصفة عامة، حيث تعتبر قرارات سنة 1990م بمثابة إصلاح جدري للمنظومة البنكية، وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن المالي للبنوك والمؤسسات المالية. و بصفة عامة جاءت من اجل ضمان حسن سير عمل النظام المصرفي والمحافظة على أموال الدولة والمديونية المتزايدة، وتسيير أفضل للقروض ومعالجة كل المشاكل السابقة.

أما بالنسبة للبنوك التي ظهرت في هذه المرحلة فقد تم تأسيس بنك البركة في 26 ديسمبر 1990م بعد عدة أشهر فقط من صدور قانون النقد والقرض وهذا البنك هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية، ويمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بينما يمثل الجانب السعودي بنك البركة الدولي، والذي مقره في جدة، وقد تم توزيع حصص رأس المال بشكل يعطي للجانب الجزائري أغلبية بواقع 51% بينما تعود ملكية 49% من رأس المال إلى الجانب السعودي، وبنك البركة هو عبارة عن بنك تجاري وتخضع النشاطات البنكية التي يقوم لها إلى قواعد الشريعة الإسلامية، وتطورت أعمال هذا البنك الذي يقع مقره في الجزائر العاصمة تطورا محسوسا في مجال التمويل الغير الربوي.[1]

**4– التطورات البنكية منذ سنة 1991م :**

بعد قانون النقد والقرض، تم القيام بعدد من الإصلاحات الإضافية ابتداءا من سنة 1991م لإعادة هيكلة القطاع المصرفي وقطاع المؤسسات العمومية وقد قامت على إثره السلطات العمومية بعدة إجراءات بهدف إعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة.

في إطار تدعيم هيكلة البنوك والتي تعتبر أغلبها مؤسسات عمومية أو كيانات قانونية مستقلة، تم القيام بتطهير حافظات البنوك العمومية وكذلك الاهتمام بتطوير قدراتها التنظيمية.

وفي هذا الإطار، تم القيام بعمليات مراجعة، من طرف مكاتب دراسات دولية شهيرة وذلك خلال أعوام 1991، 1993، 1995م تحت إشراف بنك الجزائر، ولقد خلصت هذه العمليات إلى ضرورة تبني مجموعة من الإصلاحات سواء على المستوى المالي( تطهير حافظات البنوك والمثقلة بحقوق غير مدرة لعائد على المؤسسات العمومية) أو المستوى التنظيمي ( تطوير وعصرنه الوظائف البنكية الأساسية ) ويتضح ذلك من خلال ما يلي:[2]

(1) لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 203.

(2) بوراس احمد وعياش الزبير،الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي أم البواقي، العدد 30، المجلد ب، ديسمبر 2008م ، ص 218، 219.

**4-1- على المستوى المالي:**

خلال الفترة 1991- 1996م تلقت البنوك التجارية مبلغ 168مليار دج في صورة تعويضات عن خسائر الصرف التي نتجت عن تسديدات القروض الخارجية وكذلك تم تخصيص مبلغ 84,7 مليار دج من اجل ضمان قدرة البنوك على السداد. وبعد تحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من اجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة في عام 1994م، شرعت السلطات في إعادة رسملة البنوك العمومية بين سنتي 1995 و 1997م، فأعيدت رسملة البنك الخارجي والقرض الشعبي الجزائري في 1995م من خلال مساهمات من الميزانية مقدارها 10 ملايير دج. وتمت إعادة رسملة أربعة من البنوك التجارية العمومية الخمسة باستثناء البنك الجزائري عام 1996م بتمويل حكومي قيمته 24,9 مليار دج في شكل سندات مدّتها 20 سنة وخلال عام 1997م أنفقت الحكومة من الميزانية مبلغ 8ملايير دج لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل تحويله إلى بنك للإسكان. كما قامت الخزينة العمومية في 1997م بإعادة هيكلة حافظات البنوك العمومية وتطهيرها بتحويل الحقوق المصرفية غير المدرة للعائد إلى سندات خزينة ( 187 مليار دج من القروض المشكوك فيها والمستحقة على الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، شركة سونلغاز ودواوين استيراد المواد الاستهلاكية والأدوية ).

**4-2- على المستوى التسييري والتنظيمي:**

على أساس التقارير التقييمية المختلفة للمراجعين وبناءا على تقارير بنك الجزائر، تم إعادة برامج تتعلق بتطوير وعصرنه الوظائف الحيوية للبنوك المتمثلة في الوظيفة التجارية، المحاسبية، نظام المعلومات وتسيير الخزينة، نظام الرقابة الداخلية... كما تم تشكيل خلية تفكير تبحث في السبل الكفيلة في تفعيل دور البنوك في مجال تمويل الاقتصاد، ومنحت البنوك استقلالية متزايدة في اتخاذ القرارات التشغيلية بشأن توزيع الائتمان وعلى الأخص رفض تقديم القروض للمشاريع ذات المخاطر العالية.

ولكن رغم إجراءات التطهير المالي استمرت المؤسسات العمومية في الاستدانة لدى البنوك، واستمرت البنوك في تقديم القروض للاقتصاد والدولة ويتضح ذلك من خلال الإحصاءات التالية:

**جدول1: القروض للاقتصاد والدولة 1990-2000م .**

الوحدة مليار دج

| السنة | القروض للاقتصاد | القروض للدولة |
|---|---|---|
| 1990 | 247 | 167 |
| 1991 | 325.80 | 159 |
| 1992 | 465.2 | 174.1 |
| 1993 | 231.4 | 522.2 |
| 1994 | 305.8 | 468.6 |
| 1995 | 565.6 | 401.6 |
| 1996 | 776.8 | 280.5 |
| 1997 | 741.3 | 423.7 |
| 1998 | 731.1 | 542.7 |
| 1999 | 966.3 | 542.3 |
| 2000 | 776 | 636 |

**المصدر: مصطفي عبد اللطيف وبلعور سليمان، الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، افريل 2004 ، ص 58.**

يبين لنا هذا الجدول تغير قيمة القروض للاقتصاد منذ سنة 1990م إلى غاية 2000م، فبالنسبة للقروض التي بلا اقتصاد لاحظنا ارتفاع مستمر في الثلاث سنوات الأولى أي حتى سنة 1992م وفي سنة 1993م سجلنا انخفاض ملحوظ ثم تعود للارتفاع حتى سنة 1996م ثم يسجل انخفاض طفيف في سنتي 1997م و1998م وتبلغ أقصى قيمة سنة 1999م يليها انخفاض ملحوظ سنة 2000م. أما بالنسبة للقروض التي للدولة فهي في 3 سنوات الأولى لا تتحدى 200 مليار دج ثم ترتفع في سنة 1993م إلى 522.2 مليار دج لتبدأ بالانخفاض حتى 1996م وتستعيد نفسها في 1997م حتى تصل إلى 636 مليار دج سنة 2000م.

**الجدول2: معدل الخصم 1972م- 2000م.**

| النسبة | 1972-1986 | أكتوبر 1986 | ماي 1986 | 1990-1991 | 1991-1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعدل% | 2.75 | 5 | 7 | 10.5 | 11.5 | 15 | 14 | 13 | 11 | 9.5 | 8.5 | 6 |

**المصدر: مصطفي عبد اللطيف وبلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 58.**

يبين لنا هذا الجدول تغيرات نسبة معدل الخصم بين 1972م إلى 2000م التي تراوحت في هذه المرحلة بين 2.5 % و 15% أي المرحلة الممتدة من 1972 إلى سنة 1993م سجلنا ارتفاع مستمر في معدل الخصم ليبلغ اكبر نسبة 15% سنة 1994، ثم يعود للانخفاض ليبلغ 6% سنة 2000م.

منذ إصداره في أفريل 1990م تم تعديل قانون النقد والقرض وتكملته بالمرسوم رقم 01 /01 المؤرخ في 27 فيفري 2001م بغرض تنسيق أكثر في برنامج الإصلاح حيث يسمح هذا المرسوم بـ :[1]

- التكامل والتنسيق بين الأجهزة التنفيذية وإدارة بنك الجزائر.
- فصل إدارة بنك الجزائر بالسلطة النقدية، بهدف تحقيق استقلالية أفضل .

وأخيرا تم استبدال هذا القانون بنص جديد ألا وهو الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 اوت2003م المتعلق بالنقد والقرض وأصبح هذا النص التشريعي الأساسي الجديد الذي يحكم سير وتشغيل المنظومة المصرفية. فقد جاء هذا النص مباشرة بعد سلسلة المشاكل المالية التي عرفتها بعض المؤسسات المصرفية والتي نتج عنها إفلاس بنكين خاصين وتعلق الأمر خاصة بالخلفية بنك.

ويهدف النص التشريعي الجديد إلى ما يأتي:

1- السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحيته.

2- تدعيم التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في الميدان المالي.

3- توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى ادخارات الجمهور.

إن تحقيق هذه الأهداف مرهون حسب المشرع الجزائري بثلاثة شروط هي:

1- تكوين عدد هام من المسيرين الأكفاء لحساب بنك الجزائر.

2- وضع أنظمة معلومات كفئة قائمة على دعائم تقنية لإرسال هذه المعلومات بسرعة وأمان.

3- تمويل الاقتصاد بموارد سوقية مدعمة بمؤسسات بنكية ومالية قوية.

بالإضافة إلى ذلك وفي عام 2004م قام مجلس النقد والقرض باتخاد قرار رفع رأس المال الأدنى من 500الى 2500 مليون دينار الأمر الذي أدى إلى سحب العديد من الاعتمادات ذات رؤوس أموال وطنية ومختلطة، فخلال سنوات 2003 إلى2006م، تم سحب الاعتماد لتسع مؤسسات مالية ومصرفية: الخليفة، الشركة الجزائرية للبنوك CAB، البنك التجاري والصناعي الجزائري، BCIA، Union Bank ، Mouna Bank، Arco Bank، AIB، BGM، وأخيرا بنك ALRAYAN في مارس 2006م.

ويبقى القطاع المصرفي محل تغيرات وتطورات مستمرة لاسيما دخول المؤسسات العمومية في برامج الخصخصة، ومن بين البنوك المبرمجة في هذا الإطار نذكر القرض الشعبي الجزائري.

(1) محرزي جلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 80 – 83.

**الجدول 03: البنوك والمؤسسات المالية حتى ديسمبر 2006م.**

| البنوك | المؤسسات المالية |
|---|---|
| 1- البنك الوطني الجزائري<br>2- البنك الخارجي الجزائري<br>3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية<br>4- القرض الشعبي الجزائري<br>5- بنك التنمية المحلية<br>6- البنك الجزائري للتنمية<br>7- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط<br>8- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي<br>9- بنك البركة<br>10- Société Générale<br>11- CITI Banking corporation<br>12- Notexis El Amana Bank<br>13- Arab banking corporation<br>14- Housing bank for trade and finance<br>15- Arab bank plc<br>16- Algerien gulf bank<br>17- Trust bank<br>18- BNP paribas El djazair | 1- Arab leasing corporation ( ALC)<br>2- FINALEP<br>3- Salem leasing<br>4- Sosiété de refinanement hypothécaire<br>5- SOFINANCE<br>6- Cetelem<br>7- Maghreb leasing |

المصدر: محرزي جلال، مرجع سبق ذكره ص 83

وقد ظهرت في هذه المرحلة مجموعة من البنوك نذكر منها:

**4-3- البنك الاتحادي:**

هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في7 ماي 1995م بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وترتكز أعمال هذا البنك في أداء نشاطات متنوعة وتتمحور هذه النشاطات على وجه الخصوص في جمع الادخار وتمويل العمليات الدولية والمساهمة في إنشاء رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في وؤوس أموال جديدة كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية للزبائن.[1]

(1) خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 191.

**4- 4 بنك الأعمال الخاصة**

أنشئ في 07 .05 1995م لمساعدة منظمة رأس المال الخاصة الوطنية الأجنبية، وكنشاط أساسي له فهو يجمع الادخارات، تمويل الإنفاق الدولي، مساندة وتقديم النصائح للمشاركين في الأعمال المنجزة وقيد الانجاز.[1]

**4-5- شركة البنك الجزائري:**

والتي أخذت اعتمادها القانوني في 28/ 1999/10م وبدأت في النشاط الفعلي في 1999/11/01م برأس مال قدره 100.000.000 وهي تقوم بأدوار مختلفة بحيث أنها تعطي المؤسسات المتوسطة قروض طويلة الأجل مستقبلا ولها 5 مقرات في التراب الوطني( حاسي مسعود، حيدرة، زرالدة، جيجل والجزائر الوسطى) بالإضافة إلى أنها تسعى إلى فتح مقرات جديدة.

**4-6- البنك الجزائري الدولي:**

أسس بترخيص رقم 1998/07/22م ومقره الاجتماعي كائن في الجزائر العاصمة تحت رأس مال اجتماعي قدره 100.000.000دج ويقوم بجميع العمليات البنكية.

**4-7- البنك العربي المشترك:**

أسس نظرا للترخيص رقم 09/98 المؤرخ في 1989/09/29م تحت رأس مال قدره 118.320دج .

(1) لزعب مليكة، مرجع سبق ذكره

**ملخص الفصل**

إن البنوك بالنسبة للاقتصاد الوطني هي بمثابة القلب النابض بالنسبة إلى الجسم، ووسائل الدفع التي تخرج وتدخل إلى البنوك هي بمثابة الدم الذي يجري في العروق، ونظرا لتركز ادخارات وأموال الجمهور والدولة معا في المنشات المصرفية، ولتأثيرها البالغ في مستوى تطور وتنمية الاقتصاد لأي بلد، فان أول شيء تفكر فيه أية دولة مستقلة حديثا هو تأميم النظام أو القطاع المصرفي وتحويله إلى ملكيتها.

هذا ما قامت به الجزائر المستقلة أي تحويل ملكية القطاع المصرفي، وكانت أول خطوة في سبيل ذلك إنشاء البنك الجزائري على أنقاض بنك الجزائر الذي أنشأه المستعمر، لتضمن إصدار العملة بحرية للمحافظة على السيادة الوطنية.

ومن مبررات هذا الإجراء تخلي فرنسا عن إجراءات تمويل الاقتصاد الوطني وهروب رؤوس الأموال نحوها، تلاه إنشاء بنوك أولية وطنية اثر تاميمات لبنوك أجنبية أخرى ومعنى ذلك انه تم تحويل الجهاز البنكي الأجنبي إلى جهاز وطني عام، وأصبح حاليا يتألف من تشكيلة متنوعة وفروع تغطي كافة التراب الوطني وهي في تزايد مستمر.

وخلاصة القول أن النظام البنكي نشا في فترة الاحتلال وترعرع كامتداد له، لكنه تعرض لجملة من التغيرات بعد الاستقلال وعلى كافة المستويات ساعدته على التحرر وأوصلته إلى ما هو عليه الآن.

# الفصل الثالث

## انعكاسات العولمة المالية على النظام البنكي الجزائري

المبحث الأول:تطور أداء النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية.

المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية.

**تمهيد:**

حدث تغيير كبير في البيئة البنكية بالنظر للتحولات والتطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والبنكية نتيجة العولمة المالية، حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت مساحة ونطاق أعمالها المصرفية سواءا على المستوى الداخلي أو الدولي فانعكس ذلك على زيادة المخاطر البنكية، وقد شهد النظام البنكي الجزائري هذه التغيرات التي تركت آثار واضحة عليه والتي نجملها في هذا الفصل كالتالي:

1- تطور أداء النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية.

**2**-مشاكل ومعوقات النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية.

## المبحث الأول: تطور أداء النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية

### 1- خوصصة البنوك:

إنّ خوصصة البنوك هي وسيلة من الوسائل الديمقراطية الاقتصادية، وتلجا الدولة إلى خوصصة مصارفها بطرق وأساليب متنوعة، تتوافق مع أهدافها المسطرة.

### 1-1- تعريف خوصصة البنوك:

تعتبر خوصصة البنوك احد نتائج العولمة ولقد حدث الاتجاه نحو خوصصة البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك.[1]

### 1-2- إجراءات خوصصة البنوك:

من اجل أن تتضمن الدولة سير عملية خوصصة البنوك تقوم بوضع تمهيد قانوني وسياسي واجتماعي، عن طريق خطط تنفذها على مراحل. تتلخص إجراءات خوصصة البنوك العامة في :[2]

- تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لعملية خوصصة البنوك قبل البدأ بتنفيذ الخوصصة، وهذا من أجل توضيح مفاهيمها وآثارها المتوقعة.
- إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخوصصة البنوك.
- التقييم الدقيق والموضعي لأصول وخصوم البنوك.( من أهم خطوات تنفيذ الخوصصة).
- إعادة هيكلة البنوك محل الخوصصة، ومعالجة مشكلات القروض المتعثرة، وبحث إمكانية دمج بعض الوحدات البنكية، في إطار تهيئتها للخوصصة، بالإضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة حتى تتمكن من دخول الأسواق العالمية.
- ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الخوصصة.
- اختيار الأسلوب الذي يتماشى مع أهداف الدولة من خوصصة بنوكها.
- تدعيم كفاءة الرقابة البنكية والمالية من خلال تطوير التشريعات المنظمة لعمل البنوك، وإصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار،وكذا وضع ضوابط ملكية البنوك، بالإضافة إلى دعم استقلال البنك المركزي، وتدعيم قدرته الإشرافية لضمان قيامه بواجباته بعيدا عن الضغوط السياسية.

(1) بن علي بلعزوز، مداخلة مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي" نظام حماية الودائع والحكومة"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد05، الجزائر، ص 109.

(2) جازية حسيني، خوصصة البنوك في الجزائر- واقع و آفاق-، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2007، 2008، ص 65- 66.

**1-3- دوافع خوصصة البنوك:**

يتركز قرار تحويل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص على عدة دوافع أهمها:[1]

**1-3-1 - الدافع السياسي والقانوني:**

في ظل العولمة زالت دوافع الملكية العامة بالبنوك، حيث أدى التدخل المتزايد للحكومات في النشاط الاقتصادي إلى كبح النشاط المالي والمصرفي، وذلك عن طريق تحديد أسعار الفائدة وهياكلها إداريا، وفرض سقوف على أسعار الإقراض والاقتراض، ودعم أسعار الفائدة على القروض الموجهة للقطاعات ذات الأولوية بالخصم،كما تدخلت الحكومة في توظيف الائتمان لمشروعات بعينها،و فرضت ضرائب كثيرة وعالية في شكل معدل احتياطي قانوني، وتدخلت أيضا في تكوين محافظ الأوراق المالية للبنوك.

إنّ تبني سياسة الخوصصة في ظل أسواق مفتوحة، يؤدي إلى تصحيح فشل القطاع العام، كما يتميز القطاع الخاص على القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم، ففي ظل القطاع العام يميل السياسيون إلى استغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز انجازات شخصية وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك.

بالإضافة إلى اهتمام المنظمات الدولية والقطرية بالخوصصة، فمن بين أهم الجهات التي ترعى الخوصصة وتساعدها في العالم نجد :

وكالة الولايات المتحدة للتعاون الدولي، صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، موقف الشركات المتعددة الجنسيات.

**ب- الدافع الاقتصادي والمالي:**

تزيد الخوصصة من الكفاءة في الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة، وترفع معدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة، خاصة في عالم التكتلات.

ويمكن للخوصصة أن تساعد في:[2]

- معالجة ضعف و نقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات البنكية .
- معالجة العجز في الموازنة العامة أو في ميزان المدفوعات، حيث تؤدي الخوصصة إلى:[3]
- زيادة حصيلة الدولة من بيع وحدات القطاع العام، وبالتالي زيادة الإيرادات.
- تشجيع القطاع المصرفي الخاص على القيام بدوره في التنمية الاقتصادية وبالتالي التخفيف من النفقات.

(1) نفس المرجع السابق، ص 69- 70.
(2) نفس المرجع السابق، ص 70.
(3) نفس المرجع السابق، ص 71.

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة، وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، إذ تحقق الكفاءة البنكية المثلى في ظروف المنافسة الكاملة.

**ج– دافع العولمة:**

تعمد الدول إلى خوصصة مصارفها لمواجهة التحديات التي تواجه العمل البنكي، والذي يتمثل بعضه في:[1]

– ظهور البنوك الشاملة التي تضعف من قدرة البنوك التجارية العمومية على المنافسة بكسبها لحصص إضافية من السوق البنكي، لذا يعد اللجوء إلى خوصصة البنوك العمومية ضرورة من أجل تحسين وتوسيع الخدمات المقدمة للعملاء.

– تزايد اتجاه المؤسسات غير البنكية إلى اقتحام العمل البنكي.

– اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات استثمار في سوق المال بشكل مباشر أو من خلال صناديق الاستثمار.

– التوسع في الخدمات الالكترونية البنكية وتطويرها وتحديثها.

– انتشار ظاهرة التكتل والاندماج المصرفي في تكوين كيانات بنكية عملاقة.

– تطوير الإدارة ورفع مستوى كفاءة العاملين، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الخدمات البنكية وتوسيع النطاق الجغرافي.

كما أن خوصصة البنوك تتضمن ولو نسبيا المعاملات البنكية والمالية، وتجنب العديد من الأزمات والانهيارات والتجاوزات، وكذلك التي حدثت في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحدوث أزمات بنكية يدفع بالدول إلى تخصيص أموال باهضة لتصحيح الأوضاع البنكية والمالية وهذا ما حدث في دول أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أزمات بنكية حدثت في أمريكا واليابان ودول أسيوية أخرى.

**1–4– أهداف خوصصة البنوك:**

تتلخص أهداف خوصصة البنوك في نقاط مهمة يتم ذكرها فيما يلي :[2]

– تنشيط سوق الأوراق المالية؛

– توسيع قاعدة الملكية؛

– زيادة المنافسة في السوق المصرفية ؛

– تحسين الأداء الاقتصادي ؛

– تحديث الإدارة المصرفية ؛

– زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية ؛

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 220- 222.
(2) مرابط أسيا، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات-

– ترشيد الانفاق العام .

**1-5-فشل تجربة البنوك الخاصة برأسمال جزائري:**

كان رد فعل السلطات النقدية على مرحلتين من اجل إرجاع الاستقرار للنظام المصرفي وبعث الثقة في المتعاملين معه، لاسيما المودعين.

**1-5 -1المرحلة الأولى:**

قامت السلطات النقدية بإجراءات مهمة تصب أغلبها في تقوية الإطار القانوني والتنظيمي وكذا تسيير حالة إعسار البنكين ( بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري) وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات، حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:[1]

– السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، والفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذا تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

– تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي، وكذا إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر، بالإضافة إلى التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

– توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عن طريق تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي، وكذا إنشاء صندوق التامين على الودائع الذي يلزم البنوك التامين على جميع الودائع، بالإضافة إلى توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر، فالهدف من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 03-11 وهو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع محافظ بنك الجزائر والتي محل تنازع بينه وبين وزير المالية، وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لروح نص قانون 90-10، هذا من جهة ومن جهة ثانية تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك خاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

**1-5-2 المرحلة الثانية:**

بعد إعلان سحب الاعتماد من البنكين وشهر إفلاسهما (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري)، ومن اجل تحسين وتعزيز الرقابة المصرفية والعمل على استقرار النظام المصرفي وتقوية الإطار القانوني

(1) جازية حسيني، مرجع سبق ذكره، ص 212، 213.

والتنظيمي صدر في الأمر رقم 03-11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003م المتعلق بالقرض والنقد، الذي أبقى فيه على تحرير القطاع المصرفي بدعم شروط التأسيس من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ووضع آليات تتسم بالدقة وتخص تحسين الإشراف والرقابة على البنوك ووضع نظام للإنذار المبكر لتفادي الأزمات المستقبلية، كما عمل على ترقية نظام حماية الودائع الذي تتطلبه حالة إفلاس البنكين. باعتبار انه كان موجود لكن لم يلق الاهتمام اللازم من اجل تعويض المودعين والعمل على استقرار النظام المصرفي عن طريق بعث الثقة فيهم والحد من الإقبال الكبير على سحب الودائع من الجهاز المصرفي.[1]

شهدت نهاية سنة 2005م إعلان فشل تجربة البنوك الخاصة – برأسمال خاص وطني- وجاء قرار مجلس النقد والقرض [2] بتاريخ 28 ديسمبر 2005م والقاضي بسحب الاعتماد من البنكين الخاصين وهما " منى بنك واركو بنك " بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد والقرض، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك والمقدر بـ 2.5 مليار دينار[3]، وسجل قرار سحب الاعتماد من " منى بنك واركو بنك " بعد قرار اللجنة المصرفية المؤرخ في 27 ديسمبر 2005م والقاضي بسحب الاعتماد من بنك " الشركة الجزائرية للبنك " نهاية البنوك الخاصة الوطنية وخلو الساحة المصرفية أمام البنوك الخاصة برأسمال أجنبي والتي أصبحت تهيمن عليها البنوك الفرنسية.

إذا كان قانون النقد والقرض قد سمح بتحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة، إلا أنه وبعد مضي 15 سنة على ذلك لم يسمح بتطوير فعلي للبنوك الخاصة وبقيت مساهمتها ضئيلة في السوق، الأمر الذي أدى بعدم اكتراث السلطات العمومية لخروج وزوال البنوك الخاصة الجزائرية من السوق المصرفية فحسب وزير المالية السيد " مراد مدلسي " إن خروج البنوك الخاصة الوطنية لا يؤثر على القطاع المصرفي نظرا لصغر حصتها من السوق والتي لا تتعدى 2%.[4]

وعلى العموم فإن أهم نقاط الضعف التي تسيطر على الجهاز المصرفي هي:[5]

1- انخفاض كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي وخاصة في البنوك العمومية.

2- ضعف وسوء وانخفاض عدد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العمومية الجزائرية.

3- سيطرة نمط الصيرفة التقليدية على عمل البنوك الجزائرية والمتمثلة في جلب الودائع ومنح القروض.

4- ضعف وقلة استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

5- ضعف القاعدة الرأسمالية في الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام.

6- سوء محفظة الائتمان لدى الجهاز المصرفي وخاصة ببنوك القطاع العام وارتفاع القروض المتعثرة.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 114.

(2) ص حفيظ يومية الخبر ليوم الأربعاء 28 ديسمبر 2005.

(3) النظام رقم 04. 01 الصادر عن بنك الجزائر 04 مارس 2004، الخاص بتحديد الحد الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية حيث حدد رأس المال الأدنى بالنسبة للبنوك ب 500 مليون دينار.

(4) تصريح وزير المالية ليومية الخبر 2005/12/31 – العدد 4588.

(5) جازية حسيني، مرجع سبق ذكره ص 216، 217.

7- ضعف الرقابة على نشاط البنوك بالرغم من صدور قوانين صارمة في هذا المجال وتعدد هيئات الرقابة وانتشار الفضائح المصرفية في الآونة الأخيرة.

8- عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى البنوك، ويلاحظ في المرحلة الراهنة ارتفاع حجم السيولة بالبنوك الجزائرية ولكن تبقى غير موظفة بشكل عقلاني وسليم.

**2- التحول نحو البنوك الشاملة:**

**2-1- تعريف البنك الشامل وخصائصه:**

يعتمد البنك الشامل على الأسس العملية للتسويق المصرفي في ظل بيئة دولية جديدة تحكمه ظروف عولمة تقوم على مبدأ التنويع في النشاطات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة وكل القطاعات الاقتصادية وبالتالي للتقليل من معدلات المخاطرة المحتملة. فأصبح يسعى لتنمية موارده المالية في كافة القطاعات بتنويع مصادر التمويل بتقديم قروض استثمارية طويلة الأجل. وبهذا يكون فاعلا في كل السوق النقدية والسوق بمزاولة كافة الأعمال المصرفية دون أية قيود عليه.[1]

ولعل من أهم سمات هذه البنوك والتي تميزها عن غيرها:[2]

- الشمول مقابل التخصص المحدود؛
- التنوع مقابل التقيد؛
- الديناميكية مقابل الاستاتيكية ؛
- الابتكار مقابل التقليد ؛
- التكامل والتواصل مقابل الانحسار.

**2-2- مقومات وأساليب التحول إلى البنوك الشاملة:**

مع توافر الدوافع القوية للتحول للبنوك الشاملة أو إنشاء بنوك شاملة منذ البداية، فان هذا النوع من البنوك يحتاج إلى العديد من المقومات الهامة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع.

**2-1-1- مقومات التحول إلى البنوك الشاملة:**

يمكن تقسيم هذه المقومات إلى مقومات تتعلق بالبنك ذاته، وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها.

فبالنسبة للنوع الأول، نجد أن البنك الشامل يحتاج إلى:[3]

- موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.

(1) الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، عدد03، 2003، ص 49.

(2) أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، الدليل الالكتروني للقانون العربي www.arablawinfo.com.arablawinfo

(3) خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 132، 133.

– أن تتوافر لدى البنك موارد بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في سوق الأوراق المالية( البورصة)، تأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها وربما الاشتراك في إدارة الاستثمارات وتدوير المحافظ المالية...الخ، وهذا يعني ضرورة توفير مراكز تدريب متخصصة تسهم في بناء هذه الكوادر.

– أن تتوافر لديه بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف واتخاذ القرارات العلمية المدروسة.

– تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

– تحتاج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور أهمية البنوك الشاملة.

وبالنسبة للنوع الثاني وهو ما يتعلق بالسياسات التي تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة، نعتقد أن الدولة عليها أن:[1]

– تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعدل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها.

– من المسائل المهمة كذلك اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحولها أو لإنشائها على هذا الأساس.

– يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء النية الأساسية اللازمة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية.

– رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي يوفر الاستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء رسالتها الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

**2-1-2- أساليب التحول إلى البنوك الشاملة:**

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما:[2]

(1) نفس المرجع السابق، ص 133.

(2) رابح عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية- مع الإشارة إلى حالة مصر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس الجزائر، ص ص 199- 201.

***المنهج الأول:**

وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك ( متخصص أو تجاري ) قائم بالفعل إلى بنك شامل، على أن يكون هذا البنك ( المراد تحويله ) بنك كبير الحجم، وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة مدربة، ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم

في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد:

- **التدرج** : أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات، ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفعالية في نطاق من الجودة الشاملة.

- **التطوير:**

أي إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير اللوائح والنظم الداخلية، وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات، وتعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب.

- **التجهيز:**

وهو توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع، أو إنشاء فروع جديدة، أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية.

- **الخطة:**

من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية، وكافة خطوات التحول إلى البنك الشامل لبرنامج مخطط، مبرمج زمنيا، في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب مع معوقات ومحددات التغيير المطلوب، مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

***المنهج الثاني:**

إنشاء بنك شامل جديد، حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة، وتدريبها، وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإفادة من خبراتها، وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل.

ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثر والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، وأن المصرف الشامل صانع لأسواقه.

والمنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين، بل أنه يمكن الأخذ بهما معا، حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابه لمعاملات وخدمات البنك الشامل، والتغلب على العقبات، ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير، وبذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين

السابقين، حيث يمكن إنشاء كيان بنكي جديد، تتوافر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات، وفي الوقت نفسه يكون قابلا للنمو، والاتساع، والانتشار بشكل كبير، ولديه إستراتيجية طموحة لقيادة توجيه السوق مع وضع خطة للإسراع بذلك، عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، مما يعد دمج تدريجي لبنك معين، وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه، وتقويته، بما يضمن للبنك الشامل حجم أعمال مناسب، وتحقيق التشغيل المتوازن والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا.

**2-3- وظائف البنوك الشاملة:**

الواقع أن أهمية البنوك الشاملة تعود إلى الوظائف التي تستطيع أن تقوم بها والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير التي تشهدها الاقتصاديات. ويمكن عرض أهم الوظائف الأساسية في خطوط عريضة على النحو التالي:[1]

- الوظائف التقليدية للبنوك ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا الحديثة.
- القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها. وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة والتفضيل...الخ
- القيام بخدمات التوريق.
- اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية.
- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة.
- إدارة عمليات التسويق، إعداد دراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات.
- المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها.
- وضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات.
- صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك وغيرها.
- تعمل البنوك الشاملة على تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة بها.
- تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق والتي تتمتع بنوع من الاستقرار .
- تبني برامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة.
- الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.
- الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية متعددة التأثير والعملاقة، تقديم رأس المخاطر في المشروعات.
- تشترك في إدارة عمليات الاندماج بين المصارف ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء.

(1) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 135- 136.

– تسهم في حسن تهيئة المناخ الاستثماري واستيعاب التكنولوجيا المتطورة.

– تسهم في فتح الأسواق الخارجية وخلق منافذ للمنتجات الوطنية من خلال تسهيل إقامة المعارض في الخارج.

– توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

– تمويل التصدير.

– تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

**2-4- مزايا وعيوب البنوك الشاملة:**

**2-4-1- مزايا البنوك الشاملة:**[1]

-تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءا من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، والتسويق،...الخ، والواقع أن هذه الايجابيات تثمن عاليا لافتقار الدول النامية بالذات إلى وجود المنظم أو رجل الأعمال القادر على اتخاذ القرار المدروس وتحمل المخاطر، فالبنوك تسهم بلا شك في تدليل هذه المعضلة.

– البنوك الشاملة تسهم في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة أي تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي وتحسن استغلاله.

– البنوك الشاملة تسهم –على مستوى البنوك– في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك وموارده ومن تم تجنبه التعرض للانكشاف بتركيز أنشطته في مجال واحد كالائتمان فتوزيع الموارد بين استخدامات لها مردود اقتصادي يدفع نحو النمو والازدهار من ناحية ثالثة، تستطيع أن تقلل معدل المخاطرة وتزيد معدلات الربحية مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي، هذا فضلا عن أنها تخلق البيئة الاقتصادية المواتية حيث تعمل البنوك بفاعلية وكفاءة كبيرين.

- تسهم البنوك الشاملة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدّخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية استحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة....الخ.

- البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التحويلي أن تسهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.

(1) Arablawinfo, op.cit, p:13.

- البنوك الشاملة تسهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد رافدا لا ينصب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالانتماء الاقتصادي بالإضافة إلى الائتمان السياسي والاجتماعي.

**2 -4-2- عيوب البنوك الشاملة:** يمكن القول أنّ التحول نحو البنوك الشاملة تكتنفه بعض المشاكل نذكر منها:[1]

- قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجِئة، وهنا تتجلى حصافة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.

## 2-5-واقع البنوك الشاملة في الجزائر: [2]

لمعرفة مدى استعداد البنوك الجزائرية لتطبيق خيار البنك الشامل كخيار استراتيجي في ظل العولمة يستلزم تشخيص إمكانات واستعداد البنوك لتبني مفهوم البنك الشامل والانطلاق إلى أفاق واسعة في النشاط المالي والبنكي بما ينسجم مع المستجدات الخاصة من خلال قياس التوجهات نحو خيار البنك الشامل، ويتم ذلك عن طريق:

-تحليل نشاطات البنوك الجزائرية بتحليل الودائع والاستثمار في الأوراق المالية، وتحليل القروض ومساهمة البنوك في تأسيس شركات الاستثمار.

-مدى تطوير قاعدة النشاطات والأعمال المالية والبنكية، والعمل على زيادة رأس مال البنوك لتلبية المعايير الدولية لمقررات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال.

-قياس إمكانية تقديم البنوك لخدمات بنكية جديدة تماشيا مع رغبات ومتطلبات العملاء.

-تحليل مدى إمكانية البنوك الجزائرية في تقييم الأداء من خلال الأجهزة والخبرات المتوفرة لديها لحمايتها من الإخفاق في إنجاز هذا التحوّل.

-التشريعات والقوانين الصادرة بهذا الشأن، وإمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في حالة عدم وجوده.

-استطلاع آراء المعنيين بالسلطة النقدية والعاملين في البنوك.

---

(1) Ibd, p 13- 14 .

(2) بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2005م، ص 193.

ولقد تأثرت البنوك الجزائرية بهذا الاّتجاه الجديد، والدّليل على ذلك قانون النّقد والقرض10/90 الذي وضع أرضية قيام وإنشاء البنوك الشاملة في الجزائر، بما يتماشى والمتغيرات الدولية، إنّ هذه التشريعات والقوانين سمحت بقيام على سبيل المثال:

- بنكا شاملا يتمثل في بنك الإسكان للتجارة والتمويل–الجزائر، برأسمال 2400 مليون دينار بمساهمات عربية وجزائرية مشتركة، فعلى الرغم من اقتران اسم هذا البنك بالقطاع السكني، إلا أّنه يمارس جميع العمليات المصرفية ويتعامل مع الأفراد ومؤسسات .

– تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي كان لسنوات طويلة يلعب دورًا واحدًا هو تجميع المدخرات وتحويلها إلى قروض سكنية إلى بنك تجاري حكومي يتعاطى كلّ أنواع النشاط البنكي، مع الاحتفاظ بجزء كبير من دوره كأهم مؤسسة لتجميع الإيداعات وتقديم القروض السكنية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البنوك الجزائرية لازالت الطريق أمامها طويلة لإدخال مثل هذه المنتجات الجديدة ( المشتقات المالية) لافتقادها لشروط ومتطلبات التحول وضوابطه، وغياب مفهوم التنويع داخل البنك بشكل معمق.

**3– البنوك وتحرير تجارة الخدمات المصرفية:**

مع تزايد العولمة المالية تم إقرار اتفاقية تجارة الخدمات المصرفية التي جاءت بها اتفاقية GATT سنة 1994م وتولت منظمة التجارة العالمية تطبيقها في أول يناير 1995م وفي هذا الإطار يمكن تسليط الضوء على أهم جوانب الاتفاقية من خلال التعرف على الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية والتحديات المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المالية بالنسبة للدول العربية بشكل عام وعلى الجزائر بشكل خاص.

**3–1– الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية:**

إن من بين الخدمات المصرفية والمالية التي شملتها الاتفاقية ما يلي: [1]

– قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.

– الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.

– خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

– التجارة لحساب السوق المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها.

– الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 100- 120.

- إدارة الأموال مثل: إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.

**3-2- التحديات المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المالية بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية:**

إن التحرير العالمي لقطاع التجارة سيكون له مضاعفات سلبية على الدول العربية عموما بسبب عوامل التنافسية الشديدة والقاسية وضعف الموارد البشرية والتكنولوجية والفقدان الشبه الكامل لوعي التكتل وإمكانية التأثير السلبي على السياسات الاقتصادية العامة ومع ذلك فانه إزاء الصف العربي الموحد القائم على نضوج فكرة التنسيق والتعاون الحقيقي يمكن لهذه الدول تحقيق عدّة مكاسب هامة على المدى المتوسط والطويل خاصة من ناحية الاستفادة من التطورات في البنيان الاقتصادي والمصرفي، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة واستقطاب الاستثمارات الخارجية ودخول الأسواق لتمويل الدولي، ووضع حد لسياسات التميز والإجحاف والاستفادة من نقاط التجارة العالمية وكل ذلك بشرط مواصلة الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتعظيم النتائج الايجابية منها وبلورة فرص استثمارية مجزية وتحديث بنيان الأسواق المالية ولذلك يتعين على الدول العربية غير المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية على أن تستعد وتسرع في الانضمام إليها حتى تتمكن من الاستفادة من بعض المكاسب التي توفرها الاتفاقية على ضوء تنمية ميزاتها التنافسية في الميدان الاقتصادي.[1]

**3-3 الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المنظومة البنكية الجزائرية:**

لاشك أن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العام أمر من شأنه إتاحة أفاق واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي وتحقيق العديد من المكاسب لعدد كبير من دول العالم، غير أن تلك المنافع لن توزع بالتساوي على هذه الدول، بل سيتوقف نصيب كل دولة من عائد تحرير تجارة الخدمات المالية على حجم هذا القطاع في كل منها ودرجة مرونته والمزايا النسبية التي يتمتع بها ومدي قدرته على المنافسة، وتتوقف الإجابة على التساؤل الخاص بأثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على النظام البنكي الجزائري على عدد من المحددات أهمها: [2]

- العمالة الماهرة والمؤهلة.
- توافر التكنولوجيا المصرفية التي تساعد على أداء الخدمة بفعالية.
- القدرة الإدارية المصرفية.
- البنية المصرفية الداخلية والقوانين والتشريعات المنظمة لها.
- حجم السوق المحلي.
- مركز البنوك المحلية بين البنوك العالمية في ضوء المعايير الدولية المتعارف عليها.

(1) صلاح الدين السيسي، قضايا معاصرة، دار العرب للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، ص 112-113.
(2) محمد صفوت قابل، البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، 2002م.

**4- الالتزام بمقررات لجنة بازل:**

شهدت البنوك خلال عقد السبعينات من القرن العشرين تطورات مهمة شملت التوسع السريع في الشبكة المصرفية الدولية وانتشار البنوك وفروعها خارج الدولة الأم، كما شهدت توسعا ملحوظا في عمليات الإقراض البنكي التي تنجم عن تراكم الفوائض المالية للدول النفطية. وعلى ضوء هذه التغيرات وبعد إفلاس بنك "Herstatt" بألمانيا الشرقية سنة 1974م وبنك "Franclin National" بالولايات المتحدة تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشرة G10 [(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، هولندا، بلجيكا،السويد، واليابان)+ اسبانيا، سويسرا ولكسمبورغ] تحت إشراف بنك التسويات الدولية BRI** مقره ببازل بسويسرا برئاسة ويليام بيتر كوك محافظ بنك انجلترا، للبحث في كيفية تفادي تكرار مثل هذه الحادثة وتقوية البنية البنكية في العالم، ومن هنا جاءت تسمية لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها مدينة بال بالفرنسية أو لجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل بالانجليزية.[1]

**4-1- تعريف لجنة بازل:**

تمثل لجنة بازل فضاء تأمل وتشاور، يهدف إلى تحسين الفعالية والرقابة البنكية وتطوير التعاون الدولي بهدف مواجهة ارتفاع المخاطر والتآكل المقلق للأموال الخاصة للبنوك الدولية الكبرى والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين. عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في فيفري1975م وتوالت الاجتماعات إلى غاية 1987م حيث تمحورت حول كيفية التنسيق بين متطلبات كفاية رأس المال في الدول المختلفة لمساواتها بالنسبة لكل المصارف العامة على الصعيد الدولي. وفي جويلية 1988م أدت اجتماعات "لجنة بازل" ومشاوراتها إلى إقرار "اتفاقية بازل لرأس المال" التي منحت فترة لتطبيقها تنتهي في أواخر عام 1992م. حددت هذه الاتفاقية معدل كفاية رأس المال بنسبة 8% كحد أدنى من بنود الموجودات وبعض بنود الحسابات الجانبية (بنود خارج الميزانية) مرجحة بأوزان مخاطرها بنسب محددة. ورغم طبيعة هذه الاتفاقية الإرشادية وغير الإلزامية، إلا أنها أصبحت مرجعا عاما مطبقا في أكثر من مئة دولة حول العالم، ليس لدى البنوك الدولية الكبرى فقط بل كذلك على معظم البنوك في الدول الناشئة والنامية بما فيها العديد من البنوك العاملة على المستوى المحلي فقط، وذلك لتدعيم مركزها التنافسي ولضمان النمو والاستقرار لأجهزتها المصرفية. [2]

**4-2- خصائص مقررات لجنة بازل:**

يمكن تلخيصها فيما يلي: [3]

- ربط الأموال الخاصة ومتطلباتها بالمخاطر التي تنتج عن الاستخدامات المختلفة للبنك، بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية.
- تقسيم الأموال الخاصة إلى أموال خاصة أساسية وأموال خاصة تكميلية أو مساندة.

(1) كركار مليكه، تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير-بازل-، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2004م، ص 61.
(2) نفس المرجع السابق، ص 61-62.
(3) نفس المرجع السابق ، ص 62-63.

- تقسيم بنود داخل وخارج الميزانية إلى عدة فئات بهدف إعطاء كل فئة وزن مخاطر يتناسب معها.
- وضع الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والبنود خارج الميزانية.
- إتاحة درجة من المرونة للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات.
- التركيز بشكل رئيسي على المخاطر الائتمانية دون الدخول بشكل مفصل في المخاطر الأخرى التي تؤثر في الوضع المالي للبنك مثل مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف....الخ.
- تحقيق الاستقرار في النظام البنكي العالمي وتوفير المنافسة العادلة بين البنوك.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية وهي مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والسعودية وسويسرا، الثانية عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم.

**4-3- أهداف لجنة بازل:**

استهدفت جهود لجنة بازل من التقرير الذي أصدرته تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: [1]

1- المساعدة على تقوية النظام البنكي الدولي.

2- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك نتيجة لتباين في المتطلبات الرقابية بشأن رأس المال البنكي ومعايير كفايته، فلقد رأى بعض المراقبين أنّ زحف البنوك اليابانية إلى الأسواق التقليدية للبنوك الغربية واستطاعتها الإقراض بهوامش متدنية جدا نتيجة الانخفاض الكبير في رؤوس أموالها نسبة إلى الأصول هو ما جعل " لجنة بازل " تركز على قضية الأموال الخاصة للبنوك، وهذا ما أوضحته في مقدمة تقريرها بان الهدف هو أن يمنح الوضع الجديد " إطار من العدالة والتناسق في مجال التطبيق بين الدول المختلفة بغية تخفيض المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية ".

3- مسالة الرقابة المصرفية: نظرا للتطورات التي شهدتها العمليات المصرفية والدولية وتحررها من القيود، لابد من إعادة النظر في النظم الرقابية والإشرافية لذلك صدرت مقررات لجنة بازل لاعتماد مبدأ الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية العالمية وتنظيم نشاط هذه الأخيرة.

تهدف هذه الاعتبارات إلى ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي ورفع كفاءته، وان يعمل في جو من المنافسة العادلة.

**5- الاندماج المصرفي:**

تعرضت الأنظمة المالية والمصرفية لتغيرات جذرية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وأصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية المصرفية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل ترسيخ العولمة

(1) نفس المرجع السابق، ص 63.

يوما بعد يوم ورغبة منها في زيادة قدرتها التنافسية اتجهت البنوك إلى الاندماج قصد تكوين كيانات بنكية عملاقة وقوية قصد التغلب على المصاعب التي بدأت تواجهها.

**5-1- تعريف الاندماج المصرفي:**

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يخص الاندماج المصرفي على انه " اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية اكبر على تحقيق أهداف كان لايمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين البنك الجديد" كما يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.[1]

**5-2- أنواع الاندماج المصرفي:**

للاندماج المصرفي عدة أنواع ولكل منها دواعي استخدام فهناك اندماج مصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة، وهناك اندماج من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج.

**5-2-1- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:**

وفيها نميز نوعين هما:[2]

**ا- الاندماج المصرفي الأفقي:**

وفيه يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية، بنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة.

**ب- الاندماج المصرفي الرأسي:**

وهو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة مع البنك الرئيسي في المدن الكبرى، وهناك الاندماج المختلط والذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها، مثال ذلك الاندماج بين بنك تجاري وبنك متخصص.

**5-2-2- الاندماج المصرفي من حيث أطراف عملية الاندماج:**[3]

**ا- الاندماج المصرفي الإداري:**

والذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج مع الموافقة من طرف الحكومة

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 153.
(2) بوزعرور عمار، ودراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كالية لزيادة القدرة التنافسية. حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة البليدة، ص 139.
(3) نفس المرجع السابق، ص 139.

( السلطات النقدية ) حينما يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج، إما عن طريق السداد النقدي، أو تقديم أوراق مقابل قيمتها مثل السندات أو الأسهم ونشير إلى أن السلطات النقدية تشجع في كثير من الدول مثل هذا النوع من الاندماج.

**ب- الاندماج المصرفي القسري( الإجباري ):**

ويتم هذا الاندماج نتيجة لتعثر احد البنوك مما يضطر السلطات النقدية في العديد من الدول إلى الاندماج الإجباري، حيث تعثر احد البنوك ( الإفلاس والتصفية ) يستلزم إدماجه في إحدى البنوك الأخرى الناجحة، واللجوء إلى هذا النوع من الاندماج يتم بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية من اجل خدمة الاقتصاد الوطني.

ولتشجيع هذا الاندماج يرفق بقانون يشجع البنوك مقابل إعفاءات ضريبية أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج.

**5-3- أسباب وأهداف الاندماج المصرفي:**

**5-3-1- أسباب الاندماج المصرفي (دوافعه):**

يمكن القول أن هناك العديد من الدوافع التي تقف وراء الاندماج المصرفي أهمها:[1]

- اعتبار عمليات الاندماج طريقة اقل تكلفة للنمو بدلا من إقامة مصرف جديد.
- عمليات الاندماج أشبعت الحاجة إلى قاعدة رأسمالية أكبر.
- عمليات الاندماج أشبعت حاجة متوقعة للنمو والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.
- تنويع محفظة التوظيف نتيجة تجميع المواد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات.
- تراجع الفرض القائل أن الاندماج المصرفي إجراء مضاد للمنافسة ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الاندماج المصرفي مقبول حيث يتيح للبنوك زيادة حجمها بدرجة مناسبة تجعلها قادرة على المنافسة وزيادة القدرات التنافسية للبنوك المحلية في ظل العولمة.
- إن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية وقيام البنك الواحد بما يسمى بالصيرفة الشاملة، كان من أهم الدوافع والأسباب نحو مزيد من الاندماجات المصرفية.
- نشوء الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات المصرفية وما نجم عنها من تغيير في البنوك العالمية ما اضطر معظمها إلى الاندماج المصرفي لتحسين أوضاعها.
- لجوء السلطات الرقابية إلى تطوير واستحداث أساليب وأدوات رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في النشاط المصرفي.
- تحقيق وفرات الحجم وما ينتج من آثار وزيادة النمو والتوسع وتحسين الربحية، وزيادة القدرة التنافسية وكذا مواجهة المخاطر المصرفية.

(1) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999م، ص203.

– هناك الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية الذي يكون سببا رئيسيا للقيام بالاندماج المصرفي والتشجيع عليه فقد تقرر هذه السلطات إدماج بعض البنوك بغرض تنظيمه والحفاظ على سلامته وتفادي حدوث هزات مصرفية فتؤدي إلى عدم الثقة به.

– انحفاظ العائد المتحقق من الأنشطة التقليدية في ظل اتجاهات الانكماشي المستمر.[1]

**5-3-2- أهداف الاندماج المصرفي:**

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي:[2]

* المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

* خلق وضع تنافسي أفضل للكيان البنكي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا واقل مخاطرة.

* إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.

* الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الانترنيت...الخ.

**5-4- شروط وضوابط ومحددات الاندماج المصرفي:**

**5-4-1- شروط الاندماج المصرفي:**

هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح الاندماج المصرفي ومن أهمها:[3]

– أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.

– أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

– أن يتم اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات.

– إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.

– توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 167- 168.
(2) بوزعرور عمار، ودراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 138.
(3) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 173

**5-4-2- ضوابط نجاح الاندماج المصرفي:** [1]

- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد، وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج.
- تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له ويكون ذلك تحت إشراف السلطة النقدية ( البنك المركزي ) من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها.
- أن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلية في عملية الاندماج ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية.
- عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للبنوك إلا في حالات الضرورة.
- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها.
- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقه على حالات الاندماج في البنوك المحلية.
- لنجاح الاندماج المصرفي ينبغي على المصرف الجديد أن يتصف بالشمولية ( بنوك شاملة ) وذلك لتساير التغيرات والتطور ليزداد ويتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي وتحقق معدلات نمو مرتفعة وذلك بأن تقوم بأداء وتقديم كافة الأنشطة والخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية ووظائف تنموية.

**5-4-3- محددات الاندماج المصرفي:**[2]

1- تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان البنكي الجديد والتحقق من مجموع المعايير الحاكمة لعملية الاندماج التي ترتبط بتلك الأهداف من أهمها:

- مدى تحسن الإيرادات المستقبلية من خلال هذا الاندماج.
- مدى التحسن في إدارة المخاطر ودرجة انخفاضها.
- مدى تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة للبنوك المندمجة .
- درجة التكنولوجيا البنكية والمالية التي يتم الحصول عليها في ظل الاندماج المصرفي.
- مدى تحقيق انخفاض في تكاليف التمويل بما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمشروعات.
- مدى إتاحة الفرصة لإنشاء أنشطة جديدة تتوافق مع التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية.
- مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المربحة نتيجة هذا الاندماج.

وبالتالي تحدد أهداف طويلة الأجل للكيان البنكي الجديد في حالة الاندماج.

2- سلامة السياسات المصرفية للكيان البنكي الجديد من منطلق أن الوحدات المصرفية الأخرى ليست هي الأكبر فقط ولكن أكثر سلامة مهما كان حجمها بالإضافة إلى أن الاندماج يتطلب فترة إبطاء حيث تتم

(1) بوزعرور عمار ودراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 140.
(2) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 175-176.

إعادة تقييم كل من الأداء وسياسات إدارة البنوك وسياسات الائتمان،وسياسات الودائع والاستثمار، وكذلك هيكل رأس المال وسياسات توزيع الأرباح وهيكل التسعير والتشغيل...الخ، بغرض الاطمئنان على توافقها مع أهداف الكيان الجديد الناتج عن الاندماج.

3- موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج حيث تحقيق الاندماج يحتاج إلى إعادة هيكلة إدارة البنكين الداخلين في الاندماج.

4- فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي ورفع كفاءة الرقابة المصرفية وتدعيم الملاءة المالية وتطوير التشريعات المصرفية وتحديث الإدارة المصرفية حيث أن الاندماج المصرفي لا يعني توافر نوع من الرقابة المصرفية الفعالة في البنوك المندمجة ذاتها بما يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التي يجب أن تؤدي بالدقة الكافية وعدم التعقيد.

5- استمرار المنافسة بعد إجراء عملية الاندماج المصرفي ومنع حدوث الاحتكار من خلال القوانين اللازمة.

6- حجم تكاليف الاندماج المصرفي حيث هناك نوعين من التكاليف: تكاليف الوكالة نتيجة للاندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج.

7- تمويل الاندماج المصرفي حيث يتم تمويل عمليات الاندماج المصرفي من خلال أسلوبين هما: أسلوب شراء الأصول وأسلوب شراء الأسهم وفي كل الأحوال يتطلب الاندماج المصرفي تمويل طويل الأجل ويعتبر إصدار أسهم إضافية للحصول على ذلك التمويل من أهم طرق تمويل الاندماج الشائعة، كما يمكن تمويل الاندماج عن طريق الاقتراض وهو ما يزيد المديونية وفي كل الأحوال تتم المفاضلة بين مصادر تمويل الاندماج بحيث يتم اختيار أفضل تمويل مناسب لعملية الاندماج.

8- التغيير المحتمل في ربحية الأسهم للكيان المصرفي الجديد ونجري الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسي بدقة عالية وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة.

9- ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفي وفي نفس الوقت لابد من توافر مجلس إدارة للكيان الجديد يتميز بالكفاءة وتزايد القدرة على تسويق المنتجات المصرفية والتعامل مع التكنولوجيا المصرفية ويزيد من ربحية الكيان الجديد ويعظم العائد ويزيد من القدرة التنافسية في ظل العولمة.

**5-5- مزايا وعيوب الاندماج المصرفي:**

**5-5-1- مزايا الاندماج المصرفي:** [1]

1- اكتساب قوة الموروث الحضاري للمصرف.

2- اكتساب قوة التفاعل والتواصل بين عناصر المزيج الذي تم بعد عملية الاندماج.

3- اكتساب قوة التفاؤل الدافعة للانفتاح.

4- الحصول على مزايا اقتصادية الحجم والسعة المترتبة على أكبر الأعمال وأنشطة المصرف.

5- زيادة قدرة البنك بعد عملية الاندماج على الاتفاق على البحوث والدراسات.

6- زيادة قدرة المصرف على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية.

7- تعزيز القدرة التنافسية.

**5-5-2- عيوب الاندماج المصرفي:**

إلى جانب تلك الفوائد الكبيرة والمزايا التي يحققها الاندماج المصرفي، لهذه العملية عيوبها ومساوئها ومن العيوب التي يمكن أن تثار في هذا المجال ما يلي:[2]

1- نشوء أوضاع احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ.

2- قد يترتب عنه أوضاع غير توازنية في السوق المصرفي واختفاء دافع التطوير.

3- لا توجد أدلة كافية على وجود اقتصاديات الحجم والوفرات الاقتصادية في البنوك نتيجة الاندماج المصرفي.

4- عدم وجود نظرية عامة له يصعب معرفة نتيجته مسبقا وكذا عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة فعالة أكثر من الصغيرة.

5- معدلات النجاح لعمليات الاندماج تتراوح من 50% إلى 75%.

6- زيادة البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية.

7- قد ينجم عنه تركز الصناعة المصرفية بدرجة تحد من الاختيارات المتاحة وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز.

8- زيادة تكتل البنوك وبالتالي التأثير على الاقتصاد القومي وهو ما قد يؤدي إلى حدوث أزمة مالية نتيجة إفلاس أو تعثر بنك من هذه البنوك.

9- ارتفاع التكاليف نظرا لإعادة الهيكلة بالنسبة للعمالة وارتفاع نسبة البطالة نظرا للتخلص من العمال.

10- زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات وهو ما يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت الملائم.

(1) مرابط آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 243.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 171- 172.

**5-6- موقع الجزائر من الاندماج المصرفي:**

بالرغم من انه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الأخيرة التي يمكن أن يحدث فيها الاندماج، إلا أنه لم يحدث أي اندماج على مستواها على غرار باقي الدول، فيمكن القول أن البنوك العمومية في الجزائر تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني حيث تتحصل على 90% من الموارد وتقدم 95% من القروض، بينما البنوك الخاصة حصصها في السوق ضعيفة وذلك لعدة أسباب هي:[1]

- إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا.

- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية هي في حالة انتظار وملاحظة السياسة الجزائرية في ميدان الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة والإصلاحات البنكية بصفة خاصة.

- تتميز البنوك الوطنية الخاصة بأنها توجه أعمالها بصفة أكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة ( تمويل الواردات ).

- هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الخاصة الأجنبية فيما يخص السوق النقدية بحيث لا يسمح للأولى الدخول إلى هذا السوق بعكس الثانية.

- نلاحظ من التحليل السابق أن بعض البنوك الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها وهذا سوف يؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا أو أجانب من بقية البنوك الأخرى لا سيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات والتعاملات المختلفة.

إن هذا التحليل يظهر تمييز بين البنوك العمومية من جهة والبنوك الخاصة من جهة أخرى ومن هنا تبرز أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي في وضع السياسات وشروط المنافسة للقيام بعملية الاندماج وخاصة من خلال البنوك الخاصة. وفي هذا الصدد فقد حدد المنشور 01/04 الصادر في 28 أفريل 2004م الرأسمالي المسموح به لتأسيس بنك جديد وهو 2,5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 36,4 مليون دولار.

إن هذه الزيادة في رأس المال سوف يعزز ويدعم قاعدة رأس مال هذه البنوك، وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن أن يتحقق من عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة أو بينها وبين البنوك الكبيرة، بحيث تصل إلى الحجم الكبير، مما يجعل البنك قادر على المنافسة، ويتيح له الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة.

وخلاصة القول أن الاندماج المصرفي لم يطبق لحد الآن على الأقل نظرا لأن البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات، بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة الاقتصادية بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة، أو لأنها تريد منافسة البنوك

(1) بوزعرور عمار، ودراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 144- 145.

الأخرى ولكنها لا تقدر على ذلك نظرا لقلة مواردها المالية وتخلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم، ومن ثم لا مناص من مواكبة العولمة المالية بتطبيق الاندماج المصرفي.

**6- الصيرفة الالكترونية:**

تشكل الصناعة المصرفية أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي وصلت إليها المجتمعات البشرية، نظرا لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار، إذا يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع بمدى كفاءة ونجاعة نظامه البنكي ونوعية خدماته المقدمة.

**6-1- مفهوم الصيرفية الالكترونية:**

هي تقديم الخدمات المصرفية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي من خلال الانترنيت والموزعات الآلية، والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسب الشخصي، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل وبدون التقاء مكاني بين العميل والبنك.[1]

**6-2- نشأة الصيرفة الالكترونية:**

لقد ظهرت الصيرفة الالكترونية بظهور النقد الالكتروني، حيث تزاوج النقد الالكتروني بتقنيات المعلومات، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني. في الواقع ظهر في فرنسا فمثلا، تم استخدام بطاقة كرتونية في الهاتف وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام البطاقة المعدنية فهي تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد، مع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث طرحت شركة ( American Express) في عام 1958م بطاقة بلاستيكية، والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينات. وفي سنة 1968م أصدرت مجموعة شركات تتكون من ثمانية مصارف كبيرة بطاقة ( Bank Américard) والتي تحولت فيما بعد إلى شركة ( VISA) المشهورة عالميا، وتم إصدار البطاقة الزرقاء ( Carte Bleu) في فرنسا من قبل ستة مصارف فرنسية وبفضل ثورة الإلكترونيك، تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في البلدان المتقدمة حيث أصبحت البطاقة تحوي على ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.[2]

ومع الانفجار الذي حدث مع ثورة الانترنيت وتطور التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي، أدت إلى تحولات كبيرة لمجالات الصيرفة الالكترونية وظهرت الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنيت وظهور وسائل الدفع الالكترونية منها: الشيك الالكتروني والنقود الالكترونية...[3]

(1) رشيد بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 69.
(2) نفس المرجع السابق: ص 76.
(3) نفس المرجع السابق.ص77.

**6-3- ايجابيات وسلبيات الصيرفة الالكترونية:**

**6-3-1- ايجابيات الصيرفة الالكترونية:**[1]

- إمكانيات القيام بأي عملية من البيت أو من أي مكان به حاسوب، خط هاتفي ومودم.
- تعرض الخدمات على طول ساعات اليوم وخلال كل أيام الأسبوع.
- تنفذ العمليات وتؤكد بسرعة فائقة.
- كما أن رقعة الخدمات المعروضة تعتبر واسعة.

**6-3-2- سلبيات الصيرفة الالكترونية:**[2]

- يتعين على المستخدم أن يكون قادرا ومرتاحا باستخدام الحاسوب.
- يتطلب النجاح والعمل بارتياح من المستخدم استثمار شيء من الوقت للتعلم.
- تغير البرامج أو تغيير البنك يتطلب جهد إعادة إدخال معلومات جديدة، ولكن هذا لا يعني زبائن البنوك التي تعتمد على أنظمة الانترنيت بالإضافة إلى أن المنافسة خففت من حدة هذه المتاعب حيث أن برنامج إدارة الأموال الشخصية يقبل إدخال معلومات من برامج أخرى منافسة.

**6-4- ماهية البنوك الالكترونية:**

**6-4-1- تعريف البنوك الالكترونية:**

لقد تحددت تعاريف البنك الالكتروني عبر التاريخ ومن التعاريف الحديثة له انه يشير إلى النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به بأية وسيلة أخرى.[3]

**6-4-2- خصائص البنوك الالكترونية:**[4]

1- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات: حيث أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية تتم الكترونيا دون استخدام أي أوراق، هكذا تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني لكلا طرفي الخدمة المصرفية إذا ما نشا خلاف بينهما.

2- فتح المجال أمام البنوك الصغيرة لممارسة نشاطها عبر العالم باستخدام الانترنيت: ذلك انه مع الرغم من صغر حجم البنك، فانه لا يكون هناك موانع من مبالغ للاستثمار في مقره وتجهيزاته، ولا توفير لموارد بشرية ، ولا للحصول على موافقات من سلطات رقابية.

3- القدرة على إدارة العمليات المصرفية للبنوك عبر شبكة الانترنيت بكفاءة من أي موقع جغرافي يستطيع البنك أن يختار أفضل الأماكن على مستوى العالم، سواء من النظم الاقتصادية المشجعة أو

(1) نطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002م.
(2) نفس المرجع السابق.
(3) خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.
(4) معراج هواري، تاثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 152- 153.

الأوضاع السياسية المستقرة أو البلاد ذات المعاملة الضريبية الأفضل ليمارس منها أعماله إلى جميع أنحاء العالم.

4- عدم إمكانية تحديد الهوية: حيث لا يرى طرفا التعاملات الالكترونية كل منهما الآخر، وذلك ما تعالجه التكنولوجيا في العديد من وسائل التأمين التي تكفل التعرف على الهوية الكترونيا وبشكل لا يسمح بالخطأ.

5- إمكان تسليم بعض المنتجات الكترونيا: مثل المنتجات الرقمية ككشوف الحساب، والرصيد، وآخر عملية بالحساب، والأبحاث المصرفية أو الاقتصادية.

6- سرعة تغير القواعد الحاكمة: وذلك لمواكبة طبيعة المعاملات الالكترونية وسرعة تطورها ونموها، مما يحتاج سرعة مثيلة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور السريع.

**6-4-3- متطلبات البنك الالكتروني:**[1]

**ا- البنية التحتية التقنية:**

تعتبر البنية التحتية التقنية من المتطلبات الهامة للبنوك الالكترونية، وهي غير معزولة عن مبنى الاتصالات، وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، حيث تعتبر كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي، وتحديد السياسات التسعيرية مقابل خدمات الربط بالانترنيت المتطلب الرئيسي لضمان تجارة الكترونية ناجحة، ذلك أن السياسات التسعيرية لها دور في تزايد أعداد المشتركين الذين يعوقهم في الوطن العربي تحديدا كلفة الاتصالات، والتي إن كانت قد شهدت تخفيضا في بعض الدول العربية لكنها ليست كذلك في الأردن، ويجب أن لا ننسى أن من متطلبات البنية التحتية اللازمة للصيرفة الالكترونية ووجود شبكة عريضة ترتبط بشبكة الانترنيت، وان يكون التامين جزءا لا يتجزأ من تصميم الشبكة ( أي أن يتم عمل تأمين على الشبكة في بداية تصميمها )، وليس إضافة لها في مراحل لاحقة مما قد يزيد من التكلفة زيادة كبيرة.

والعنصر الثاني للبنية التحتية يتمثل بتقنية المعلومات، من حيث الأجهزة، البرمجيات، والكوادر البشرية المدربة، والوظائف الاحترافية.

وأخيرا توفر البنى التحتية العامة يظل بالمقابل غير كاف دون مشاريع بناء بنى تحتية خاصة بالمنشاة المصرفية وهو اتجاه تعمل عليه المصارف بجدية.

(1) إناس فخري و محمد أبو عكر، اثر تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنيت على العمل المصرفي وتقييم الرقابة الأمنية على أنظمة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، سنة 2004، 2005م، ص 13-14.

**ب- الكفاءة الأداعية المتفقد مع عصر التقنية:**

من المهم أن تمتد كفاءة الأداء إلى كفاءة الوظائف الفنية والمالية، والتسويقية، والقانونية، والاستشارية، والإدارية المتصلة بالنشاط المصرفي الالكتروني.

**ج- التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات:**

يعتبر هذا العنصر من متطلبات البنوك الالكترونية وتميزها، فالجمود، وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز، حيث أن متابعة التطورات من قبل المصارف أمر مهم في الاتجاه نحو الريادية.

**د- التفاعل مع تغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:**

والتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد أو مع البنى التقنية فحسب، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني، والتسويقي، والمالي والخدمي.

**هـ- الرقابة التقنية الحيادية:**

أقامت غالبية مواقع المصارف الالكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية، والتسويق، والقانون، والنشر الالكتروني لتقييم فعالية مواقعها وأدائها، ولكن يجب أن لا نركز على أن عدد زائري الموقع يعد مؤشرا على النجاح، إذ يسود فهم عام أن كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع، لكنه ليس كذلك دائما، وان كان مؤشرا حقيقيا على سلامة الخطط الدعائية والترويجية.

**6-5- البنوك الجزائرية أمام الصيرفة الالكترونية:**

**5- 1- الخطوات الأولى للصيرفة الإلكترونية في الجزائر**

إن تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يتطلب توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة و بالنظام البنكي الجزائري من جهة أخرى و ذلك من خلال إقامة أنظمة و إعتماد بطاقة الإئتمان و تطوير شبكة الإتصالات و البريد في الجزائر .

في إطار تحديث و عصرنة النظام البنكي الجزائري ، لا سيما من حيث أنظمة الدفع ، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS .

**أ: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS : :[1]**

- **التعريف بالنظام RTGS** : نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي.

✓ نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي.

✓ كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك.

- **إقامة نظام RTGS** : إن إمكانية انجاز هذا النظام و توفير الوسائل لتحقيقه في إلتزام السلطات العمومية و السلطات النقدية بتنظيم ملتقيات داخل الوطن و خارجه ، و إنشاء ورشات عمل لتنظيم إجتماعات مع المشرفين على الإنجاز و تحميس المشاركين من البنوك و مركز الصكوك البريدية و مؤسسات مالية ، و يتطلب دعم تقني من الخبراء و المشتركين الذين يتمتعون بخبرة واسعة من البنوك المركزية الأجنبية و دعم مالي من البنك العالمي لإقامة وحدة ناشطة و كفأة لتسيير المشروع ، و ذلك بإنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تتولى متابعة المشروع و إقامة شبكة إتصالات بين جهاز المقاصة الإلكترونية و شركة " سايتم " و إقامة شبكة إتصال بين المصارف و بنك الجزائر و إقامة شبكة إتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر ..

**- أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS :[2]**

إقامة نظام التسوية الإجمالية الفورية تهدف إلى تحقيق ما يلي :

✓ تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي ، وكل وسائل الدفع الأخرى .

✓ تلبية مختلف إحتياجات المستعملين بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني

✓ تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات

✓ جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة .

✓ تقوية العلاقات بين المصارف.

✓ تشجيع إقامة المصارف الأجنبية .

(1) أبت زيات كمال، حورية أيت زيان، الصيرفة الألكترونية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال إلكترونية مصرفية، جامعة فيلاديلفيا- عمان، يوليو 2007.

(2) بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- **مبادئ تشغيل نظام RTGS**[1]

نظام RTGS يقوم على مبادئ التالية:

**1- المشاركين:** المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير و حامل للتسوية مجموعة المؤسسات البنكية و المالية ، الخزينة العمومية ، مراكز الصكوك البريدية .

**2- العمليات التي يعالجها النظام:**

يعالج النظام مختلف العمليات البنكية بين المؤسسات المالية و المصرفية و المشاركين عامة، و ذلك على النحو التالي:

- عمليات مابين البنوك : حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين البنكية أو حسابات الزبائن و التي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة .
- عمليات بنك الجزائر : إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصاته توجيه و إصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين .
- تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية : إن المبالغ المدينة و الدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا و دينا في نفس الوقت و في حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ " الكل أو لا شيء " و في حالة إستحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية و على الراغب أن يعيد العملية و في وقت لاحق .
- حساب التسوية : إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية ، تقسم إلى حسابات فرعية ، و هذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين و التي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر و التسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة و في وقت حقيقي ، و بعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني ، يطبق في هذا المبدأ " أول من يدخل أول من يخرج " مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبينة فيما يلي :
  - الأولوية الأولى: عمليات بنك الجزائر.
  - الأولوية الثانية : المبالغ المخصصة للمقاصة.
  - الأولوية الثالثة: أوامر مستعجلة بطبيعتها.
  - كما إن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة لارجعة فيها ، حيث بمجرد قبولها من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها لاحقا بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة و الذي يكون على النحو الآتي :

(1) نفس المرجع السابق، ص 196، 197.

- ✓ من الساعة الثامنة و نصف صباحا من خلال معالجة عمليات " بنك الجزائر " عمليات السوق النقدي، عمليات الصرف.
- ✓ التاسعة و النصف صباحا بدء المبادلات .
- ✓ منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة .
- ✓ الساعة الثالثة: وقف المبادلات.
- ✓ من الساعة الثالثة إلى الرابعة: تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير، و تسوية أو رفض الأوامر التي كانت في الانتظار.
- ✓ الساعة الرابعة اختتام و غلق الحسابات و إرسال إخطارات حصيلة الحسابات و استخراج حسابات المشاركين و إفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر .

**ب : نظام المقاصة عن بعد:**[1]

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI.

- **تعريف النظام:**

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام ، LES INSTRUMENTS DE PAIEMENT DE MASSE ، صكوك ، تحويل ، اقتطاع ، عمليات السحب و الدفع بالبطاقات البنكية ، وذلك بأستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners ) و البرمجيات المختلفة ، و يمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن .

دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك : بنك الجزائر ، كل البنوك ، اتصالات الجزائر ، بريد الجزائر SATIM ،

- لقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006 .
- عالج نظام ACTI 71933 عملية في شهر ماي بما قيمته 51.12 مليار دينار و 489436 عملية في ديسمبر من نفس السنة ( 2006) بقيمة 303.17 مليار دينار.

- **أهداف النظام:** يهدف هذا النظام إلى:

1- التسيير المحاسبي اليومي و إعطاء نظرة شاملة و حقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية و الوطنية .

2- تقليص آجال المعالجة ، قيم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم إختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة .

3- تأمين أنظمة الدفع العام .

(1) أبت زيان كمال، مرجع سبق ذكره.

4- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك .

5- مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر .

لقد كانت سنة 2006 سنة عصرنة أنظمة الدفع و مانتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة و المؤمنة لخدمات بنكية ذات جودة تخدم الزبائن في إطار مضمون و مضبوط .

**6-5-2-تاثير الصيرفة الالكترونية في النظام البنكي الجزائري :[1]**

إن إعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى ، و هي تمنح عدة إمتيازات مثل :

1- تخفيض النفقات التي تتحملها البنوك في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة ، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الأنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل ، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية ،فضلا عن التعاملات بين البنوك و المبادلات الإلكترونية .

2- إن إستخدام الانترنت في البنوك الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه البنوك و ترويج لخدماتها و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

3- تساهم ثورة الإتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الأفراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة .

4- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .

5- مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات البنكية الإلكترونية و هي تستعد للإندماج في الإقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي .

رغم كل هذه المميزات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية ، إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات إذا تم إعتماده بشكل متسرع و غير واعي.

1 بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 168، 169.

## المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية

إضافة إلى ما أحدثته العولمة المالية من انعكاسات ايجابية على الجهاز المصرفي، فإنها تركت آثار سلبية أيضا تمثلت في عمليات تبييض الأموال، والأزمات المالية بالإضافة إلى ضعف التحكم في السياسة النقدية والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

**1- تزايد عمليات تبييض الأموال:**

تشير العديد من المؤشرات إلى زيادة ظاهرة تبييض الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة المالية، فمع إلغاء الرقابة على المصارف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب فقد انفتحت قنوات إضافية لتبييض الأموال القذرة.

**1-1- تعريف تبييض الأموال:**

يمكن الإشارة إلى عدة تعار يف:

- عمليات تبييض الأموال هي عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية الغير مشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى الاقتصاد الخفي في دورة النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرسمي، والظاهر لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي، وأجهزة الوساطة المالية الأخرى.[1]

- هي عبارة عن عملية خداع بمقتضياتها يتم إظهار المال الناتج عن إحدى الجرائم كالمخدرات، والسرقة والرشاوي في صورة أموال ذات مصدر قانوني مشروع.

أو هي جريمة بمقتضاها يتم مساعدة شخص ارتكب جرما معينا ليتجنب المسؤولية القانونية عند الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم.[2]

- كما يطلق مصطلح تبييض الأموال على عمليات تبييض الأموال التي تجنى من أعمال ربح غير مشروع كتجارة المخدرات، وأعمال التزوير، والرشوة.

- يعرف كذلك على انه تغيير شكل المال من حالة إلى أخرى سواء كان ذلك بتوظيفه أو نقله خارج الحدود أو إيداعه في حسابات سرية ثم استخدامه في مجالات تجارية علنية بهدف التظليل وتضييع المصدر الأصلي للمال.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 234.

(2) احمد صلاح عطية، آفاق جديدة لمسؤوليات مراجع الحسابات في بيئة العولمة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 17.

**1-2- خصائص وعناصر عملية تبييض الأموال:**

**1-2-1- خصائص عمليات تبييض الأموال:**

تتسم عمليات تبييض الأموال بالخصائص التالية:[1]

- سرعة الانتشار الجغرافي كما أنها أصبحت تمتد أفقيا مستغلا في ذلك مناخ التحرير الاقتصادي والمالي.

- ترتبط بعلاقة طردية بعمليات التحرير الاقتصادي والمالي ومن ثم نمو القطاع الخاص.

- تتم من خلال خبراء مختصين على علم تام بقواعد الرقابة، والإشراف في الدول وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاد منها.

- يزداد الاتجاه نحو عمليات غسيل الأموال دوليا مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية حيث تستغل عمليات فتح الحدود والتحرر من القيود في نقل الأموال القذرة عبر الحدود.

**1-2-2- عناصر عملية تبييض الأموال:**

حتى تتم عملية تبييض الأموال يجب توفر العناصر الآتية:[2]

- المال الحرام الذي سيتم تبييضه بالبحث عن مصدر مزيف لاكتسابه، ويشترط في هذا العنصر المزيف ألا يلقى الشك في شرعيته.

- الأنشطة الخادعة التي سيتم ممارستها لإخفاء المال الحرام، بحيث يختلط المال المتولد منها بالمال الحرام.

- الأطراف التي ستتولى عمليات تبييض الأموال من خلال إعادة تكوين صورة جديدة للمجرم يتم بمقتضاها تقديمه للمجتمع وإدماجه فيه.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 235.
(2) احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

**1-3- أسباب ووسائل عملية تبييض الأموال:**

**1-3-1- الأسباب الرئيسية لعملية تبييض الأموال:**

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور عملية تبييض الأموال بحيث نوجزها فيما يلي:[1]

- البحث عن الأمان واكتساب الشرعية خشية المطاردة القانونية.

- احتدام المنافسة بين البنوك في ظل العولمة المالية يفسر تزايد عمليات تبييض الأموال جزئيا من خلال التسابق بين البنوك لجدب المزيد من العملاء، وزيادة معدلات الأرباح.

- انتشار التهرب الضريبي وانتشار القروض السيئة السمعة التي تخفي وراءها الفساد والرشوة والسرقة.

- تباين التشريعات وقواعد الإشراف بين الدول المختلفة، مما يفتح المجال لوجود بعض التغيرات التي التي تستطيع أن تنفد منها الأموال القذرة.

- هناك بعض الدول التي تشجع عمليات تبييض الأموال، والتي أعلنت بعضها صراحة أنها على استعداد لتلقي الأموال القدرة المغسولة وتقدم التسهيلات الممكنة.

- في ظل اتجاه العولمة أصبح الأشخاص الطبيعيون والمعنويون أكثر قدرة على نقل وتحويل كميات ضخمة من رؤوس الأموال من بلد لآخر دون عقبات أو تعقيدات كثيرة تحول دون ذلك.

**1-3-2- وسائل وأدوات عمليات تبييض الأموال:**

تتم عمليات تبييض الأموال عبر وسائل مختلفة وبأدوات معينة من أجل تبييض المال الحرام لعصابات الجريمة المنظمة وتتمثل أبرز هذه الوسائل والأدوات في الآتي: [2]

- القيام بالعديد من عمليات الخداع والتمويه والتدليس، والتنقل عبر أنشطة اقتصادية مختلفة بما يؤدي لأي جهاز رقابي أن يفقد قدرته على معرفة المصدر الأصلي الذي جاء منه المال الحرام.

- إيجاد واجهة علنية شريفة للمجرم يتم من خلالها تقديمه للمجتمع ليس بصفته فردا عاديا وإنما كأحد وجهاء صفوة المجتمع، ورمز من رموز الطهارة والنجاح.

- استخدام أجهزة الإعلام المختلفة من صحافة وراديو وتلفزيون وغيرها في تلميع المجرم، وتحويله إلى نجم من نجوم رجال الأعمال في المجتمع.

- تكوين شبكة من العلاقات المصلحية النفعية بين المجرم والعديد من مسئولي السلطة التنفيذية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك ،مرجع سبق ذكره، ص 236.
(2) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

**1-4- مراحل عملية تبييض الأموال:**

ويمكن حصر مراحلها فيما يلي: [1]

**1-4-1- مرحلة التوظيف Placement:**

وفيها يقوم المجرم بإيداع الحصيلة النقدية للأموال الناتجة عن الأنشطة الإجرامية في أحد البنوك أو الشركات الادخارية المختلفة التي تعمل خارج أو داخل البلاد كما يمكن للمجرم في هذه المرحلة أيضا توظيف المحصل من الأنشطة الإجرامية في أسواق المال، سواء كان ذلك شراء أسهم، أو سندات تكفل له السيطرة، أو الاستحواذ على منشات الأعمال المختلفة. [2]

**1-4-2- مرحلة التمويه Layering:**

تستهدف هذه المرحلة قيام المجرم بالعديد من التحولات المالية والمصرفية المعقدة على إيداعاته بشكل يمكنه من التمويه، والتعتيم على المصدر الأصلي لتلك الأموال بجانب الحصول على مجموعة مستندات الخاصة بالصرف والإيداع وتحويل يدعم بها موقفه أمام الجهات التي تحقق ذلك.

**1-4-3- مرحلة الدمج Intergration:**

وفيها يتم دمج الأموال غير المشروعة التي مصدرها المرحلتين السابقتين داخل النظام المالي المشروع لدولة بما يترتب عليه اختلاطهما معا، وإضافة المشروعية عليها ولإلقاء المزيد من الضوء على ما سبق ولنيسر على قارئنا ما سبق نورد المثال التالي:

**مثال:** من خلال المثال التالي نوضح مراحل عملية تبييض الأموال.

- حقق أحد التجار عوائد من تجارة الآثار المهربة إلى الجزائر.
- يقوم ذلك التاجر بفتح عدة حسابات مصرفية في عدة بنوك مصرفية بأسماء مجموعة من الأفراد التابعين له ( مرحلة التوظيف والإيداع ).
- يقوم التاجر بتأسيس عدة شركات في الجزائر ولها فروع في المحافظات وفرع خارجي في تونس وقد يكون فرع تونس بدون أنشطة تجارية حقيقية وإنما مجرد واجهة front company.
- يتم تحويل الأموال من الحسابات المصرفية ببنوك الجزائر إلى حساب الفرع في تونس (مرحلة التمويه).
- يعاد تحويل الأموال من حسابات فرع تونس إلى حساب شركات الجزائر ليتم استثمارها في مجالات مختلفة كالعقارات أو صناعات مختلفة أو في البورصة ( مرحلة الدمج ).

(1) نفس المرجع السابق، ص 19.
(2) نفس المرجع السابق، ص 20.

**1-5- الجزائر ومختلف القوانين المتعلقة بتبييض الأموال:**

لقد اتخذت الجزائر في هذا الإطار عدة إجراءات للحد من هذه الظاهرة ففي سنة 2002م أقامت قسما خاصا بالاستعلام حول المصادر المالية في البلد وبعد ذلك بفترة قصيرة بدأت الاعتماد تشريعات مناهضة لعمليات تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب ويبدو ذلك جليا من خلال القانون رقم 01/05 المؤرخ في 27 ذي الحجة الموافق ل 6 فيفري سنة 2005م المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتهريبها.

**1-5-1- جريمة تبييض الأموال من منظور القانون الجزائري:**

تعتبر تبييضا للأموال كل من: [1]

- تحويل الملكيات ونقلها مع علم الفاعل بأنها عادات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر الغير مشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.

- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم أن الفاعل أنها عادات إجرامية.

- اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عادات إجرامية.

- المشاركة في ارتكاب الجرائم السابقة أو التواطؤ معها.

**1-5-2- محاولة الوقاية من عمليات تبييض الأموال في الجزائر:**

سوف نملي بعض الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 01/05 الصادر في 6 فيفري 2005م:[2]

- يتوجب على المؤسسات المالية، البنوك، المؤسسات المشابهة التأكد من هوية زبائنها قبل فتح الحسابات أو دفتر.

في حالة عدم التأكد من أن الزبون يتصرف لحسابه الخاص يجب أن تستعلم بكل الطرق القانونية من هوية الآمر بالعملية الحقيقية، أو الذي يتم التصرف لحسابه في حالة ما إذا تمت الظروف في حالة غير عادية.

كما يتوجب عليها الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهتها وكذا محل العملية كما يجب عليها أن تحتفظ بالوثائق التالية:

- وثائق متعلقة بهوية الزبائن.

- وثائق متعلقة بالعمليات التي أجراها الزبائن خلال فترة خمس سنوات على الأقل بعد تنفيذ العملية.

---

(1) : Loi n° 05/01 deu 06 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme article 1-3

(2) نفس المرجع السابق، المواد 7، 9، 10، 14.

**2- البنوك الجزائرية والأزمات المالية:**

**2-1- تعريف الأزمة المالية:**

تعرف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية حجم الإصدار، أسعار الأسهم، السندات، وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها.

**2-2- أسباب الأزمة المالية:**

تعود الأزمات المالية للأسباب الرئيسية التالية: [1]

- عدم حدوث استقرار في الاقتصاد الكلي.

- ظهور اضطرابات في القطاع المالي كالتوسع في منح الائتمان، التدفقات الكبيرة لرأس المال من الخارج، انهيار الأسواق المالية.

- انتهاج سياسة سعر الصرف الثابت، بحيث تعتبر كل دولة منتهجة لهذه السياسة أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

- تراكم الديون.

- شراسة المنافسة بين الشركات، إلى غير ذلك من الأسباب.

**2-3- أزمة سعر الصرف في الجزائر:**

في ظل العولمة وفي عقد التسعينات لوحظ أن التحرير المالي والمزيد من العولمة المالية يؤدي إلى أزمات مالية ذات أثار ضخمة وفي الغالب تكون مصحوبة بانهيار في بعض العملات الوطنية مما يطلق عليها أزمة سعر الصرف.

**2-3-1- بداية الأزمة:**

تعود أولى بدايات الأزمة إلى انخفاض سعر النفط الذي أدى بدوره إلى انخفاض السيولة الجزائرية من العملة الصعبة ومنه تخفيض الاسترداد والشروع مباشرة في تخفيض الدينار منذ عام 1986م، حيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار= 4 دينار، إلى 1 دولار= 18 دينار. والجدول التالي يوضح ذلك: [2]

(1) محمد عبد الوهاب العزاوي، الأزمات المالية، قديمها، حديثها، أسبابها ونتائجها، دار إثراء للنشر، الأردن،2010، ص 83- 84.
(2) Benissad : Les taux de change multipes, séminaire organisé par CNC, hôtel laurassi le 16- 17/ 11/ 1992 .

**الجدول 04: يوضح أسعار صرف الدولار الأمريكي بالنسبة إلى الدينار الجزائري 1986م إلى 1991م.**

| السنوات | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط الفترة | 702,4 | 4,850 | 5,915 | 7,609 | 8,958 | 17,21 |
| آخر الفترة | 4,824 | 4,936 | 6,731 | 8,032 | 12,19 | 21 |

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة تخفيض الدينار بين الفترة ( 1986م– 1991م ) هي 35,6% بالنسبة لمتوسط الفترة و64,44% بالنسبة لآخر الفترة، فأول عملية تخفيض رسمية كانت في ديسمبر 1990م بمقدار 20%، ثم تليها عملية أخرى في أفريل 1994م حيث خفض بنسبة 40%.

**2-3-2-أسباب تخفيض الدينار:**

إن عملية اللجوء إلى تخفيض الدينار لها عدة أسباب نذكر منها: [1]

- محالة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكثر في السوق العالمية.
- تحرير الأسعار الداخلية للكثير من المنتجات المدعمة والتي لا تعكس في الواقع السعر الاقتصادي التوازني.
- محاولة تقليص العجز المالي التي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق إعطاءها الحرية التامة في تقرير سعر منتوجاتها.
- تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من أجل الحصول المالية كعقد من نوع (Stand by).
- محاولة إعطاء الدينار الجزائري صبغة التحويل.

**2-3-3- تطبيق سعر الصرف المتعدد على النظام البنكي وأسباب التخلي عنه:**

كانت إحدى محاولات السياسة النقدية لحكومة بلعيد عبد السلام هو إنشاء نظام الصرف المتعدد الذي كان من المفروض تطبيقه ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1993م حيث جاء ليضع حدا للتخفيضات التي عرفها الدينار الجزائري منذ سنة 1986م.

فالتجربة بينت أن هذا النظام لا يعتبر شيئا جديدا على النظام البنكي، حيث طبق في الماضي ولكن بطريقة غير مصرح بها، فقد عرف الدينار الجزائري 4 معدلات هي سعر صرف دبلوماسي، وسعر صرف رسمي، وسعر صرف موازي، وسعر صرف حسب حقوق السحب الخاصة.

ومع صدور قانون (10- 90) في 1990/04/14م، والمتعلق بقانون النقد والقرض وبالضبط المادة 189 والتي تنصص على ما يلي: « لا يجوز أن يكون سعر صرف الدينار متعددا ».

(1) Ilmane, not de travail sur l'opportutunité de dévaluera le dinar algérien les cahiers de la véforme №5 enage Alger, 1990, p123.

من خلاله بات واضحا أن هذا النظام لا يسمح به المشرع الجزائري، لان التخفيض هو الأداة التي تقودنا إلى السعر التوازني حسب الإصلاحات الاقتصادية المطبقة. حيث اقترحت السلطات الجزائرية بدورها إنشاء سعر صرف مزدوج، ولكن رفضت من طرف صندوق النقد الدولي الذي يرى سعر الصرف الثابت الأحادي هو السبيل الوحيد لاستقرار العملة وقابلية تحويلها في سوق حرة تحقق التوازن بين العرض والطلب.

وتعود أسباب التخلي عن نظام سعر الصرف المتعدد إلى:

وجود عدة عيوب من بينها انه أداة مالية ونقدية ترفضها المؤسسات النقدية الدولية، إضافة إلى عدم نجاح الحكومة الجزائرية في تقليص بعض الواردات بالرغم من ارتفاع أسعارها من جهة وضغط المصدرين والمستوردين من جهة ثانية، نظرا لتطبيق معدلات معقدة ومتتالية.

**2-4- أزمة الرهن العقاري:**

**2-4-1- أصل أزمة الرهن العقاري وأسباب ظهورها:**

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية عنيفة انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وبات علاجها عسيرا ولم تعد الأزمة جزئية تقتصر على العقارات، بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ¾ الاقتصاد. ولا تأتي هذه الأزمات من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر. [1]

بحيث يختزل خبراء المالية أهم الأسباب التي ساهمت في بروز هذه الأزمة فيما يلي: [2]

1- قيام مؤسسات مالية وبنوك بإقراض عقارية لأسر غير قادرة على التسديد دون ضمانات كافية وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى سنة 1977م ينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية تحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة « الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع ».

2- طُلب من الأسر أن تسدد خلال سنتين فوائد القروض المعفية من الضرائب ثم في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين.

3- بعد بلوغ أجل الدفع وجدت مئات العائلات نفسها عاجزة عن تسديد، أدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض.

(1) صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، حُمل يوم 2008/11/20م على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net

(2) الأزمة المالية الراهنة، مقال منشور على الموقع: www.alkhaber.dz حمل يوم 20-10-2008م

4- قامت مؤسسات مالية بإقراض الأسر المالكة للعقارات- الفئة التي تريد شراء العقار- مقابل ضمان العقار ولكن منذ بداية سنة 2008م عرف سوق الأملاك العقارية ركودا، إذ تراجعت أسعار العقارات والمساكن، حينها تطلب البنوك من الأسر تسديد الديون، إلا أن الأسر أصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات البنوك في الوقت الذي فقدت القروض الممنوحة من قيمتها بالمقابل انخفاض استهلاك الأسر تراجعت قدرتها الشرائية، أدى إلى إضرار بالعديد من المؤسسات والشركات ومع عجز البنوك على استرجاع أموالها وعلى بيع الأملاك العقارية التي تقوم بحجزها لانعدام من يشتريها تلاها نقص السيولة في هذه البنوك وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وأصبحت مهددة بالإفلاس.

5- قامت المؤسسات المالية بتوريث قروضها أي إصدار سندات وحولتها إلى منتوج يمكن بيعه أو شراءه في البورصة فالبنوك سعت إلى بيع الديون إلى طرف آخر عبر السوق المالية خاصة صناديق الاستثمار، ولكن حينما كانت الديون في البداية عالية كان الطلب عليها مرتفع، لكن هذه الأخيرة (السندات) فقدت قيمتها مع بروز المشاكل مما أدى بصناديق الاستثمار إلى محاولة التخلص منها بأي ثمن لانعدام المشتري وهو العامل الثالث. [1]

6- لتفادي هذا العجز قامت صناديق الاستثمار ببيع السندات التي بحوزتها وليست لها علاقة بالقروض الرهينة، بحيث أصبحت البنوك تعاني من نقص السيولة.

7- مع عجز البنوك حاولت هذه الأخيرة الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدي، ولكن البنوك أصبحت ترفض الإقراض لغيرها، وهكذا اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من نقص السيولة مما ساهم في بروز الأزمة على مستوى النظام المصرفي، وتفاديا لاتساع هذه الرقعة سارعت البنوك المركزية إلى تقديم قروض للبنوك من أجل الاتقاد ولكن الوضع ازداد سوءا.

بحيث بدأت مضاربة واسعة وكبيرة في البورصة، حيث أقدم الوسطاء الماليون على بيع سندات بإعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة وهو ما أدى إلى انخفاض القيمة السوقية لهذه الأسهم.

كل الأسباب السابقة الذكر أدت إلى الإفلاس والوضع الصعب للبنوك.

- مما سبق يمكن القول أن هذه الأزمة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل كافة اقتصاديات العالم وإحداث الشلل التام فيها.

(1) نفس المرجع السابق.

**2-4-2- آثار أزمة الرهن العقاري:**

تتجلى آثار هذه الأزمة فيما يلي:[1]

- ارتفاع معدل المحسوبات من البنوك بسبب الذعر والخوف، وسبب لها ذلك خللا في حركة التدفقات النقدية والمالية مما اضطرت بعض البنوك المركزية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد وهذا دون شك أحدث ارتباكا في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية في البنوك المركزية.

- قيام العديد من البنوك بتجميد المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقا للخطط والاتفاقيات، وهذا سبب انكماشا في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحقاتها للبنوك.

- زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية.

- ضخامة الخسارة التي مني بها المستثمرون والمصارف في أسواق النقد.

- تأثر أسعار النفط بسبب الأزمة وهذا له أثر كبير على الدول النفطية (المنتجة للنفط).

**2-4-3- مدى تأثر الجزائر بالأزمة الراهنة (أزمة الرهن العقاري):** [2]

اعتبر وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل أن استمرار الأزمة لأكثر من سنتين على الجزائر سوف يدفعها أن تطلب الأمر بمراجعة البرنامج الاقتصادي الجديد الذي وضعه رئيس الجمهورية بقيمة 130 دولار من أجل تفادي صرف الأموال والوقوع في الأزمة.

من جهة أخرى أفاد شكيب خليل أن اللجوء إلى الاستدانة وطلب تمويلات خارجية إن استمرت الأزمة يمكن أن يرافقها استمرار في انخفاض أسعار البترول مما سيحتم على الجزائر التي لا تصدر إلا هذه المادة إلى اللجوء إلى مصادر أخرى، وصرح أن الجزائر إذا تحققت نظريات الخبراء بأن الأزمة لن تتجاوز السداسي الأول من سنة 2010م ستكون في مأمن، خاصة وأنه رغم التراجع الملحوظ في سعر البترول بحيث تراجع إلى سقف 70 دولار إلا أن معدل البترول الجزائري من 2001م إلى 2008م قدر ب 54 دولار مما يسمح للجزائر بالمقاومة خلال هذه المد وقد ربط خليل وضعية الجزائر مع الأزمة المالية مع تطورات سوق المواد الأخرى حيث أشار أن استمرار وانخفاض أسعار المواد الأولية الأخرى سيعود بالفائدة على الجزائر ولكن إن عادت هذه الأسعار إلى الارتفاع وبقيت أسعار البترول في الانخفاض فإنها سوف تخسر حوالي 2 مليار دولار سنويا.

(1) لحول عبد القادر، مداخلة بعنوان إشكالية تدويل الخطر المالي ومخلفاتها على الأسواق العربية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب الأزمة المالية المعاصرة يومي 28- 29 أفريل 2010م، جامعة بشار، ص 19- 20.
(2) جريدة الخبر الصادرة في 09 نوفمبر 2008.

**3- انخفاض أداة البنك المركزي:**

في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وارتفاعها إلى قدر أعلى قد تتدفق للبلد ملكيات ضخمة من الأموال بشكل مفاجئ، ويدفعها في ذلك انخفاض أسعار الفائدة وتدني النمو في البلدان الصناعية، وسعيا لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلي إذا كان سعر الصرف ثابتا في هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية، مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم وتغير أسعار الفائدة الحقيقية.

لكن مع تزايد مستوى العولمة المالية ترجع مهمة تحديد سعر الفائدة إلى البنك المركزي، إذ أنه مع زيادة رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة العالمية القصيرة الأجل وبتوقعات الحركة القصيرة الأجل لسعر الصرف أي حالة تكافئ سعر الصرف المغطى، فان محاولات بلد ما لوضع أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع حالة تكافئ سعر الفائدة يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو الخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ومن ثم فان قدرة الدولة على استخدام السياسة النقدية وسعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حركة رأس المال. ناهيك عن وقوع الاقتصاد القومي في يد المضاربين الماليين.[1]

في هذا الإطار نلاحظ أن البنك المركزي الجزائري وحتى يستطيع أن يتدخل في السوق النقدي وتوزيع القروض يحتاج إلى مجموعة من الوسائل والأساليب التي تضم أساسا المراقبة المباشرة نتيجة ضعف الوساطة المالية في الجزائر وخاصة في النظام البنكي كما أن الجزائر عرفت عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بالجانب النقدي ونذكر منها ما يلي:[2]

- الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989م.
- الاستعداد الائتماني الثاني في جوان 1991م.
- الاستعداد الائتماني الثالث في أفريل 1994م.
- اتفاق القرض الموسمي في ماي 1995م إلى ماي 1998م.

كما قيمت السياسة النقدية انطلاقا من مؤشرات مالية بالنظر إلى الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي بحيث تواجه مشكلات على عدة مستويات.

أولها يتعلق بالسلطة القائمة على هذه السياسة.

وثانيها يتعلق بالأدوات المستخدمة حيث أن أهم أداة تستخدم في الجزائر هي سعر إعادة الخصم.

ثالثها ضعف مصرفية الاقتصاد الوطني.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 30. 31.
(2) مهناوي فضيلة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص

**4- عجز النظام البنكي الجزائري عن تعبئة الادخار:**

إن المؤسسات البنكية في الاقتصاد تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص والعام وكذلك المساهمة بشتى الوسائل والأدوات المناسبة والفعالة لحث الأفراد والمؤسسات على الادخار ومن ثمة توظيفه في مختلف المشاريع الاستثمارية التي سيكون لها الوقع الايجابي في الاقتصاد غير أن الأوضاع السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية حيث أن القطاع البنكي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة لتوظيفات، وكذلك فالبنوك كانت ومازالت تعاني من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار. (1)

**4-1- غياب سياسة ادخارية محفزة:** (2)

إن البنوك الأولية في الاقتصاديات المخططة، كحالة الجزائر تكتفي بتوزيع القروض حسب التوجهات التي يمليها المركز.

وفي مثل هذه النماذج لا توفر الوساطة البنكية أية امتيازات لجمع الادخار وذلك عن طريق منح صيغ تحفيزية للادخار وخدمات تستجيب لتطلعات واحتياجات الزبائن بالإضافة إلى ذلك فان الاختلالات المالية التي تميز الاقتصاديات تجعل من ديناميكية تدفقات الأموال بين الأعوان العاجزة والأعوان أصحاب القدرة غير موجودة فضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار، وعليه فان الأعوان الاقتصاديين تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

ومن الناحية التنظيمية فان ظاهرة طوابير الانتظار أمام شبابيك البنوك والمؤسسات المالية تعود إلى نقص استعمال وسيلة الآلية في معالجة عمليات السباك في معالجة الشيكات والتحويلات الأمر الذي من شانه استغراق فترات زمنية طويلة لانجاز العملية، ونتيجة لذلك فان البنوك أصبحت تستغرق مدة أطول قد تصل إلى شهر ونصف من أجل تحصيل أو تسوية وضعية شيك أصدر في مكان آخر.

وكنتيجة لما سبق يمكن أن نستنتج كخلاصة لما سبق أنه يوجد غياب أو فقدان الثقة في النظام البنكي.

(1) قميري حجيلة، مرجع سبق ذكره، ص 84.
(2) نفس المرجع السابق، ص 86.

**4-2- غياب أدوات مالية جديدة:** [1]

إن وجود توفر الأدوات المالية وتنوعها يعتبر في أي اقتصاد من الضروريات الأساسية لتعبئة ادخارات الأفراد غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري وذلك في كل من الشطر المتعلق بأدوات الادخار وكذلك المتعلق بالقرض.

**4-2-1- على مستوى أدوات الادخار:**

إن تطور وتوسع السوق الموازي يعتبر معوقا من معوقات التجنيد عن طريق الجهاز البنكي وذلك لتفاوت في المكاسب التي تدرها هذه السوق مقارنة بالبنوك.

**4-2-2- الأدوات البديلة للقروض البنكية:**

إن من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية والتي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الايجاري وذلك لتمويل الاستثمارات وتوجد تقنية أخرى تدعى factiring وذلك من أجل تمويل الصادرات كما أن هناك بعض الإجراءات التي يجب أن تهتدي إليها البنوك من أجل تقديم خدمات بنكية مقبولة ويتعلق الأمر ب:

- تنويع المنتجات المالية.
- منح فوائد محفزة.
- اللجوء إلى الآلية في المقاصة.

**5- الضعف في تقييم المخاطرة:**

في ظل الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق ويتعرض البنك عند ممارسته الوظائف كوسيط مالي إلى مخاطر عديدة ومتنوعة مرتبطة بكل الزبائن والسيولة ومعدل الفائدة والصرف هذه الوضعية تفرض على البنك أن يكون على دراية بها ودراستها بالشكل الذي يتيح لها التمكن منها وحسن تسييرها.
وعليه فان وظيفة البنك هي أخد المخاطرة التي من خصائصها التأثير على سلوكه وذلك بدافع الاحتياط، والحذر عن طريق الأخذ بأكبر الضمانات قبل اتخاذ أي قرار تمويلي.

وبالنسبة إلى حالة الجزائر فان تقدير درجة المخاطرة تبدو عملية صعبة ومعقدة وذلك راجع إلى عوامل عديدة وأسباب تعود بالأساس إلى معانات المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل بشرية وعجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسات البنكية وأيضا سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال الأمر الذي يعرقل إقامة تحليل للمخاطر على أسس دقيقة وكذلك لعدم الاستقرار في محيط المؤسسة وكثرة العمال فيها وضعف نشاطها

(1) نفس المرجع السابق، ص 87- 88.

وانخفاض قدرتها الإنتاجية وعجزها على تحقيق فوائض موجبة ومن أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات البنكية الجزائرية فيما يخص تقييم المخاطرة ما يلي: [1]

- عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقسيم المشاريع.
- غياب أدوات العملية لقياس المخاطرة.
- عدم اعتبار معيار الأنوال الخاصة كعامل ملائمة في المؤسسة البنكية.

(1) نفس المرجع السابق، ص 90- 91.

**ملخص الفصل:**

– تشير الكثير من التغيرات والتطورات الخاصة بالعولمة المالية أن لها تأثير واسع على النظام البنكي في أي دولة من دول العالم، ومنها النظام البنكي الجزائري مع العلم أن آثار العولمة المالية على النظام البنكي قد تكون ايجابية أو سلبية وتصبح المهمة ملقاة على عاتق القائمين على إدارة النظام البنكي وهو تعظيم الايجابيات والتقليل من الآثار السلبية عند أدنى مستوى، وتتمثل تلك الآثار في التحول إلى البنوك الشاملة وتنويع النشاط المصرفي، والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية وضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل المصرفية، واحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية....الخ، وأما من الجهة الأخرى نجد أنها تترك آثار غير مرغوب فيها كإضعاف قدرة البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية وازدياد عمليات تبييض الأموال.

# خاتـــــــــمة

## الخاتمة العامة:

للعولمة المالية تأثير واسع علي النظام البنكي، فمع تصاعد سيادتها ظهرت العديد من التغيرات البنكية العالمية التي أخذت تأثر بقوة في النظام البنكي من حيث أداءه وسياسته و عملياته

في ظل التغيرات العالمية فان النظام البنكي في حاجة إلي الاستراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة المالية خاصة تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية في هذا الإطار تعمل البنوك على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل الاندماج الخوصصة و العمل بالتكنولوجيا الحديثة

أما على المستوى الوطني بالرغم من الإصلاحات المستحدثة في هذا القطاع لا يزال يعاني من تبعيات للنظام السابق حيث لا تزال البنوك المحلية تمارس دورا إداريا محدودا الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العولمة المالية ،كون الاتجاهات المستقبلية التي تشير إلي وجود فرص حقيقية لتحول إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار اقتصادي عالمي ، يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة ركب التحولات الشاملة ويتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات على الصعيد المالي و الاقتصادي .

### نتائج البحث :

من الطرح السابق نخلص إلى ما يلي :

1. تؤكد كل المؤشرات أن العولمة المالية تمثل مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداد الرأسمالي وفلسفته الليبرالية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي.
2. تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وضعفها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام.
3. تخلص المنظومة البنكية بما فيها البنك المركزي من السيطرة الكاملة للدولة و حصولها على نوع من الاستقلالية.
4. خروج البنوك من قوقعة الركود خاصة بعد إصلاحات جذرية أهمها قانون (10/90)الذي فتح الاتجاه نحو اقتصاد السوق .
5. إن نجاح البنوك في عملها يتطلب الاعتناء بتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة لاسيما منها الوطنية، والتي تستطيع إن تتسلم زمام الأمور وتتمكن من بناء وتنفيذ الاستراتيجيات الجديدة للعمل البنكي .

6. تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لتوفير عملية التنمية كما تسهم على مستوي البنوك في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك و موارده .

7. إن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على المستوى العام أمر من شانه إتاحة أفاق واسعة أمام القطاع المصرفي الجزائري ولكنه يتوقف على عدة محددات منها العمالة و التكنلوجيا والقدرة الإدارية المصرفية والبنية الداخلية ومختلف التشريعات والقوانين المنضمة لها .

8. تأخر النظام البنكي في التجسيد الفعلي لخوصصة البنوك .

9. لا يزال النظام البنكي الجزائري في مؤخرة الدول المنطلقة في درب تطبيق الصيرفة الإلكترونية .

10. انه ورغم ما حققه النظام البنكي من عصرنه و القضاء على أهم الاختلالات وخفض معدل الفائدة إلا انه لم يعرف نقلة نوعية تنعكس على الاقتصاد الحقيقي .

**التوصيات:**

1- محاولة تحسين مناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية من جانب السلطات ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد من القدرة على مواجهة العولمة المالية .

2- انتهاج سياسة خوصصة البنوك وتطبيق الإستراتيجية المناسبة للعملية .

3- انتهاج سياسة دمج البنوك الصغيرة وذلك لمواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها العولمة .

4- ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفعال في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية.

5- تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي فيما بين الجزائر والدول العربية من اجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

6- السماح بدخول مؤسسات مالية غير بنكية في مجال الخدمات البنكية لمنافسة البنوك التقليدية الذي ينعكس على تطوير النظام البنكي بصفة عامة وبخلق نوع ديناميكية بين النوعين بصفة خاصة .

7- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة و المتطورة كخطوة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

# قائمة المراجـــــع

**قائمة المراجع:**

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**I. الكتب:**


1. أحمد عطية، آفاق جديدة لمسؤوليات مراجع الحسابات في بيئة العولمة الدار الجامعية الإسكندرية، مصر2008.
2. بخراز يعدل فريدة تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
3. توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية دار الصفاء للنشر عمان، 2010.
4. سهيل حسن الفتلاوي،منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر عمان 2005.
5. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائر الطبعة 4، 2008.
6. شدا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد لاوي للنشر،2008.
7. صلاح الدين السيسي، قضايا معاصرة، دار العرب للنشر والتوزيع القاهرة مصر .
8. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك،الدار الجامعية الإسكندرية، 1999.
9. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الطبعة 3، 2004.
10. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2004.
11. عبد القادر تومي، العولمة فلسفتها، مظاهرها، وتأثيراتها، 2009.
12. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر، الجزائر 2008.
13. عبد المطلب عبد الحميد، واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.

14. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها شركاتها، تداعياتها الدار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2006.
15. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي،دار أسامة للنشر عمان 2008.
16. عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2003.
17. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية،جامعة آل البيت الأردن 2010.
18. محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008، الطبعة 3.
19. محمد صفوت قابل،العولمة و الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003، 2004.
20. محمد عبد الوهاب العزاوي،الأزمات المالية قديمها حديثها، أسبابها و نتائجها دار اتراء للنشر الأردن 2010.
21. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997.
22. ممدوح ممدوح منصور، العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
23. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية الجزائر، 2003.

هيفاء عبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية، دار حامد للنشر الأردن 2011.

**II. مذكرات رسائل وأطروحات:**

1. آمنة خليفة وآخرون، أثر العولمة على التسويق البنكي، مذكرة النيل شهادة ليسانس LMD،جامعة منتورى قسنطينة، 2010/2009.
2. صالح بلدي وآخرون، استراتيجيات البنوك التجارية ومدى تكيفها مع الواقع الاقتصاد الجديد، مذكرة تخرج النيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 2004/2003.

3. فضيلة مهناوي وآخرون، أثر العولمة المالية على النظام البنكي الجزائري، مذكرة ليسانس معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى قسنطينة 2009.
4. إناس فخري، أثر تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنيت على العمل المصرفي وتقييم الرقابة الأمنية على أنظمة المعلومات المحاسبة رسالة ماجستير جامعة اليرموك الأردن سنة 2005/2004.
5. جازية حسيني، خوصصة البنوك في الجزائر، واقع وآفاق، رسالة ماجستير جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، 2008/2007.
6. حجيلة قميرى، تطور أداء و كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير، مذكرة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
7. خديجة لعور، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية، مذكرة النيل شهادة ماجستير، مذكرة غير منشورة جامعة الجزائر 2005/2004.
8. رشيد بوعافية، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري رسالة ماجستار، جامعة البليدة 2005.
9. عبد القادر شاعة، الاعتماد المستندي، أداة دفع وقرض، دراسة الواقع في الجزائر، مذكرة النيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية مذكرة غير منشورة،جامعة الجزائر، 2006/2005.
10. عيسى ولد محمد، الشركات المتعددة الجنسيات و اقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستار، منشورة، جامعة الجزائر 2005/2004
11. مليكة كركار تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل رسالة ماجستار جامعة سعد دحلب، الجزائر 2004

12. **جلال محرزي**، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتورة كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة غير منشورة، جامعة الجزائر 2006/2001.

13. كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام المالي العالمي الجديد، أطروحة دكتورة، مذكرة غير منشورة،جامعة الجزائر 2004.

14. محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية أطروحة دكتورة، مذكرة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006.

15. هواري معراج، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية،أطروحة دكتورة جامعة الجزائر

**III. الملتقيات والمؤتمرات:**

1. آسيا مرابط، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية، واقع وتحديات.
2. عبد القادر لحول، مداخله بعنوان إشكالية تدويل الخطر المالي ومخلفاته على الأسواق المالية المحاصرة يومي 29/28أفريل 2010 جامعة بشار .
3. عمار بوزعرور، مسعود دراوسي الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية واقع وتحديات جامعة البليدة.
4. فاروق تشام، العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية ورقة مقدمة من أجل المشاركة في المؤتمر العالمي رقم01، حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة التطبيقية عمان الأردن بتاريخ 14/12 ماي 2002 .
5. كمال ايت زيان، حورية ايت زيان، الصيرفة الالكترونية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الخامس بعنوان "نحو مناخ

استثماري و أعمال مصرفية الكترونية"، جامعة فيلاديلفيا، عمان، يوليو، 2007.

6. محمد العربي شاكر، غالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية إشارة على حالة الجزائر،مداخله في ملتقى بحث دولي حول السياسات التمويلية وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 22/21 نوفمبر 2006.

IV. **المجلات:**

1. بن علي بلعزوز، مداخلة مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي، نظام حماية الودائع الحكومية،"مجلة شمال إفريقيا" جامعة الشلف، العدد 05، الجزائر.
2. رابح عرابة،الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف العدد 06، الجزائر.
3. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني جوان 2002.
4. محمد صفوت قابل البنوك الإسلامية و اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية المجلة العربية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول 2002.
5. محمد منصف تطار النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002.
6. ياسين الطيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية مجلة باحث جامعة الجزائر العدد02، 2003

**ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:**

***I.* الكتب:**

Le Système bancaire algérien textes réalité ed, dahlab, ،Ben Halima Ammour Alger, 1996

***II.* الملتقيات:**

Benissad : Les taux de change multipes, séminaire organisé par CNC, hôtel laurassi le 16- 17/ 11/ 1992 .

Ilmane, not de travail sur l'opportutunité de dévaluera le dinar algérien les cahiers de la véforme №5 enage Alger, 1990.

### III. القوانين:

Loi n° 05/01 deu 06 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme .

### ثالثا: المراجع الالكترونية:

1. أحمد عبد الخالق البنوك الشاملة الدليل الإلكتروني للقانون العربي على الموقع: www.arablawinfo.com
2. الأزمة المالية الراهنة مقال منشور على الموقع: http://www.alkhaaber.dz حمل يوم 20ـ10ـ2008.
3. صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي،حمل يوم 20ـ11ـ2008 عن الموقع: http://www.aljazeera.net
4. محمد علي جمعة، العولمة www.fised.com
5. http://islamfin.go.forum.net/t1926-TOPIC
http.//www.tahawolat.com

# قائمة الأشكـــــال

**قائمة الأشكال :**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **الشكل 01** | هيكل النظام البنكي قبل الاستقلال 1962. | 40 |
| **الشكل 02** | قنوات التمويل في الجزائر بعد سنة 1962 . | 45 |
| **الشكل 03** | النظام النقدي والمالي للجزائر 1966/1962. | 46 |
| **الشكل 04** | النظام البنكي الجزائري خلال فترة 1986/1982. | 50 |
| **الشكل 05** | النظام المصرفي وأجهزة الرقابة وفق نظام القروض والبنوك لعام1986. | 52 |
| **الشكل 06** | النظام النقدي و المالي للجزائر لسنة 1990. | 56 |

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **الجدول 01** | القروض للاقتصاد والدولة لسنوات 2000/1990. | 59 |
| **الجدول 02** | القروض للاقتصاد والدولة لسنوات 2000/1990. | 59 |
| **الجدول 03** | البنوك والمؤسسات المالية حتى ديسمبر 2006. | 61 |
| **الجدول 04** | أسعار صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري من سنوات. | 102 |